

جامعة حسيبة بن بوعلي الشرف
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

تسيير خزينة المؤسسة على ضوء
النظام المحاسبي المالي الجديد

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير
تخصص: محاسبة ومالية

إشراف الدكتور

زيدان محمد

إعداد الطالب

حدبي عبد القادر

لجنة المناقشة

رئيسا	أستاذ محاضر	د. كتوش عاشور
مقررا	أستاذ محاضر	د. زيدان محمد
ممتحنا	أستاذ محاضر	د. بريس عبد القادر
ممتحنا	أستاذ محاضر	د. مداح عرابي الحاج
	أستاذ محاضر	د. بن نافلة قدور
		ممتحنا

السنة الجامعية: 2010/2011

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللهم صلِّ على سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ صَلَاةً
تُخْرِجُنَا بِهَا مِنْ ظُلُمَاتِ الْوَهْمِ، وَتُكْرِمُنَا بِهَا بِنُورِ
الْفَهْمِ، وَتَفْتَحُ عَلَيْنَا بِهَا بِمَعْرِفَةِ الْعِلْمِ، وَتُحَسِّنُ بِهَا
أَخْلَاقَنَا بِالْحِلْمِ، وَتُسَهِّلُ لَنَا بِهَا أَبْوَابَ فَضْلِكَ، وَتَنْشُرُ
عَلَيْنَا بِهَا مِنْ خَزَائِنِ رَحْمَتِكَ... آمِينَ آمِينَ وَسَلَامٌ عَلَى
الْمُرْسَلِينَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

إهداء

إلى الوالد الكريم الذي بذل الغالي والنفيس، لأجل أن أتم مشواري التعليمي، وانتظر بشغف
ولهفة كبيرين حتى يرى هذا العمل يشرف على ختامه.

إلى الوالدة الكريمة التي عبت دعواتها لي طريق الخير والتوفيق، راجيا من الله عز وجل أن يغفر
لهما ويرحمهما كما ربياني صغيرا، وأن يجعل لهما هذا العمل صدقة جارية، يصيبون أجرها وأجر
من عمل بها.

إلى أخي وأخواتي.

إلى جميع الأهل والأقارب.

إلى كل معلمي، وأساتذتي ومن كان لهم فضل في تعليمي على طول مشواري الدراسي.

إلى جميع أصدقائي وزملائي الذين وقفوا معي وانشغلوا بانشغالي لهذا البحث.

إلى هؤلاء جميعا أهدي هذا العمل المتواضع.

عبد القادر حدبي

شكر

الحمد لله الذي أعانني على إتمام هذا البحث، أحمدته على توفيقه ورعايته وبعد ،،،

يطيب لي أن أتقدم بخالص شكري وعظيم امتناني وتقديري لمشرفي الفاضل الدكتور محمد زيدان لقبوله الإشراف على هذه الرسالة، ولبذله الجهد والوقت في سبيل نفعي وتوجيهي إلى كل ما هو أفضل خلال مختلف أطوار هذا البحث، وأدعو له بدوام الصحة والعافية والرقى.

كما أتقدم بجزيل الشكر للسادة أعضاء لجنة المناقشة الذين تكرموا بدراسة هذه الرسالة، ومناقشتي إياها.

وأتقدم بشكري وتقديري لكل من كان له فضل في إنجاز هذا البحث المتواضع ولو باليسير، جزاهم الله جميعاً كل خير.

الفهرس

	الإهداء
	الشكر
I	الفهرس
VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال
IX	قائمة الاختصارات
أ	المقدمة
	الفصل الأول: مدخل إلى إدارة الخزينة في المؤسسة
01	تمهيد
02	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الخزينة
02	المطلب الأول: مفهوم الخزينة
03	المطلب الثاني: دوافع ومزايا الاحتفاظ بالنقدية
03	أولاً: دوافع الاحتفاظ بالنقدية
04	ثانياً: مزايا الاحتفاظ بالنقدية وأشباه النقدية
05	المطلب الثالث: الخزينة الصافية الإجمالية ووضعياتها
05	أولاً: حالات العجز في الخزينة
07	ثانياً: حالة الفائض في الخزينة
07	ثالثاً: حالة الخزينة صفرية
09	المبحث الثاني: سياسات إدارة النقدية في المؤسسة
09	المطلب الأول: الأساليب الفنية لإدارة النقدية في المؤسسة
10	أولاً: توافق وتزامن التدفقات النقدية
11	ثانياً: تسريع عمليات المقاصة وتسوية الشيكات

11	ثالثا: استخدام الشيكات الطافية
12	رابعا: تسريع عمليات التحصيل
13	المطلب الثاني: سياسة إدارة رأس المال العامل وآثارها على النقدية
14	أولا: مفهوم رأس المال العامل
16	ثانيا: أهمية رأس المال العامل
16	ثالثا: الاحتياج في رأس المال العامل
17	رابعا: مفهوم سياسة إدارة رأس المال العامل
18	خامسا: أهمية سياسة إدارة رأس المال العامل
19	سادسا: أهداف سياسة إدارة رأس المال العامل
21	سابعا: سياسات الاستثمار في رأس المال العامل
23	المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية
24	أولا: النسب الهيكلية
25	ثانيا: نسب المديونية
26	ثالثا: نسب السيولة
28	رابعا: نسب المردودية
29	المبحث الثالث: موازنة الخزينة كأسلوب لإدارة النقدية في المؤسسة
29	المطلب الأول: مفهوم موازنة الخزينة
30	المطلب الثاني: أهداف موازنة الخزينة
31	المطلب الثالث: كيفية إعداد موازنة الخزينة
32	المطلب الرابع: تنبؤات الخزينة في المدى القصير
32	أولا: التنبؤات الشهرية
35	ثانيا: التنبؤات اليومية
39	المبحث الرابع: خطر الفشل المالي وأساليب معالجته
39	المطلب الأول: مفهوم الفشل المالي
40	المطلب الثاني: الأسباب المساعدة على ظهور الفشل المالي ومراحله

45	المطلب الثالث: التنبؤ بالفشل المالي
45	أولاً: نموذج ألتمان للتنبؤ بالفشل المالي
47	المطلب الرابع: أساليب معالجة الفشل المالي
47	أولاً: إعادة الهيكلة
49	ثانياً: الاندماج
50	ثالثاً: تغيير الشكل القانوني
50	رابعاً: التصفية
51	خامساً: البيع
52	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: المقاربة المالية للنظام المحاسبي المالي وانعكاساتها على جودة المعلومة المحاسبية
53	تمهيد
54	المبحث الأول: أسباب الانتقال من العمل بالمخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي
55	المطلب الأول: نقائص المخطط المحاسبي الوطني
55	أولاً: النقائص المفاهيمية
56	ثانياً: النقائص التقنية
57	ثالثاً: النقائص من حيث المحتوى
58	المطلب الثاني: الأسباب المحاسبية
59	المطلب الثالث: الأسباب المالية
60	المبحث الثاني: المرجعية القانونية والفكرية للنظام المحاسبي المالي
60	المطلب الأول: الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي
60	أولاً: القانون رقم 11-07
62	ثانياً: المرسوم التنفيذي 156-08
63	المطلب الثاني: الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي

64	أولاً: الفرضيات الأساسية
65	ثانياً: الخصائص النوعية للمعلومة المالية
68	ثالثاً: الاتفاقيات المحاسبية
69	رابعاً: المبادئ المحاسبية
71	خامساً: عناصر القوائم المالية وطرق عرضها
73	سادساً: عرض القوائم المالية
77	المبحث الثالث: انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المحاسبية
77	المطلب الأول: مقارنة بعض القواعد المحاسبية مع قواعد مجلس معايير المحاسبة الدولية
78	أولاً: التطورات الأساسية للنظام المحاسبي المالي مقارنة بالمخطط المحاسبي
79	ثانياً: نقاط التوافق والاختلاف في قواعد التقييم بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS
87	المطلب الثاني: امتيازات النظام المحاسبي المالي
88	المطلب الثالث: تحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي
90	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: القراءة المالية لقائمة التدفقات النقدية ودورها في ترشيد تسيير خزانة المؤسسة
91	تمهيد
92	المبحث الأول: الإطار النظري لقائمة التدفقات النقدية
91	المطلب الأول: التطور التاريخي لقائمة التدفقات النقدية
94	المطلب الثاني: أهمية عرض المعلومات الخاصة بالتدفقات النقدية
95	أولاً: تعريف قائمة التدفقات النقدية
95	ثانياً: المقصود بالنقدية وما يعادلها
96	ثالثاً: الحاجة لوجود قائمة التدفقات النقدية

97	رابعاً: مزايا قائمة التدفقات النقدية
97	المطلب الثالث: الفرق بين قائمة التدفقات النقدية والقوائم الأخرى
97	أولاً: الفرق بين قائمة التغيرات في المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية
99	ثانياً: الفرق بين قائمة الدخل (حساب النتيجة) وقائمة التدفقات النقدية
102	المطلب الرابع: أهمية قائمة التدفقات النقدية
104	المبحث الثاني: أسس تبويب وعرض المعلومات في قائمة التدفقات النقدية
106	المطلب الأول: التدفقات النقدية المتولدة من الأنشطة التشغيلية
108	المطلب الثاني: التدفقات النقدية المتولدة من الأنشطة الاستثمارية
109	المطلب الثالث: التدفقات النقدية المتولدة من الأنشطة التمويلية
110	المطلب الرابع: طرق عرض المعلومات في قائمة التدفقات النقدية
111	أولاً: الطريقة المباشرة
114	ثانياً: الطريقة غير المباشرة
117	المبحث الثالث: بعض الاعتبارات الواجب مراعاتها في إعداد قائمة التدفقات النقدية
117	المطلب الأول: التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية والبنود غير العادية
118	أولاً: التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية
119	ثانياً: البنود غير العادية (الاستثنائية)
119	المطلب الثاني: الفوائد، توزيعات الأرباح وضرائب الدخل
119	أولاً: الفوائد وتوزيعات الأرباح
120	ثانياً: ضرائب الدخل
121	المطلب الثالث: التدفقات النقدية في منشآت تابعة ومنشآت زميلة ومشاريع مشتركة
121	أولاً: بعض التعاريف
123	ثانياً: عرض التدفقات النقدية الخاصة بالمنشآت السابقة
124	المطلب الرابع: التقرير عن العقود المستقبلية، العقود الآجلة وعقود الخيارات

124	أولاً: بعض التعاريف
124	ثانياً: عرض التدفقات النقدية الخاصة بالعمليات السابقة
125	المبحث الرابع: استخدامات قائمة التدفقات النقدية في التحليل المالي
126	المطلب الأول: تحليل أرصدة قائمة التدفقات النقدية
129	المطلب الثاني: مقاييس تقييم جودة الربحية في المؤسسة
132	المطلب الثالث: مقاييس تقييم جودة السيولة في المؤسسة
136	المطلب الرابع: مقاييس تقييم السياسات المالية في المؤسسة
138	خلاصة الفصل
139	الخاتمة
143	قائمة المراجع

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
34	التنبؤات الشهرية للخزينة	الجدول (1-1)
38	بطاقة متابعة الخزينة	الجدول (2-1)
98	مقارنة بين قائمة التغيرات في المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية	الجدول (1-3)
113	جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة)	الجدول (2-3)
116	جدول تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة)	الجدول (3-3)

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
8	التمثيل البياني لوضعيات الخزينة	الشكل 1-1
15	تمثيل رأس المال العامل	الشكل 2-1
17	تمثيل احتياج رأس المال العامل	الشكل 3-1
20	تحليل منافع وتكاليف مستوى رأس المال العامل بافتراض ثبات مستوى الأصول الثابتة ونسب مكونات هيكل رأس المال العامل	الشكل 4-1
22	السياسات المختلفة للاستثمار في رأس المال العامل	الشكل 5-1
101	التحويل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي	الشكل 1-3
105	مكونات قائمة التدفقات النقدية	الشكل 2-3

قائمة الاختصارات

AICPA	American Institute of Certified Public Accountants
FASB	Financial Accounting Standards Board
IAS	International Accounting Standards
IASB	International Accounting Standards Board
IASC	International Accounting Standards Committee
IASCF	International Accounting Standards Committee Foundation
IFAC	International Federation of Accountants
IFRS	International Financial Reporting Standards
IOSCO	International Organization of Security Commission
PCG	Plan Comptable Général
PCN	Plan Comptable National
SAC	Standards Advisory Council
SCF	Système Comptable Financier
SEC	Security and Exchange Commission
SIC	Standing Interpretations Committee
TFT	Tableau de Flux de Trésorerie
TPE	Très Petites Entités
US GAAP	United States Generally Accepted Accounting Principles

مقدمة

مع الاتجاه المتنامي لعولمة المعايير المحاسبية، تفاعلت ولا تزال البيئة الجزائرية -بشكل عام- تفاعلا إيجابيا ومضطردا مع البيئة المحاسبية الدولية، وذلك بإجراء إصلاح على النظام المحاسبي للمؤسسات يهدف إلى تحقيق توافق بين الممارسات المحاسبية في الجزائر مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية، خاصة مع تبني الجزائر لنظام اقتصاد السوق وتوقيع إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، إضافة إلى اقتراب انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة.

يفرض نظام اقتصاد السوق توفير أدوات معيارية محاسبية لقياس فرص نمو ومردودية المؤسسة، درجة ملاءمتها وقدرتها على توزيع الأرباح، ومن ثم تحسين فعالية إتخاذ القرارات، وهذا ما كانت القوائم المالية الختامية حسب المخطط المحاسبي الوطني (PCN 1975) عاجزة عن توفيره، حيث كانت تعطي الأولوية للاستجابة لاهتمامات المصالح الضريبية، وتوفير معلومات لإعداد الحسابات الوطنية مثل القيمة المضافة، تكوين رأس المال الثابت، الاستثمارات الإنتاجية وغير الإنتاجية...، في حين نجد أن احتياجات أصحاب المصالح الآخرين في المؤسسة كالمستثمرين، المقرضين لا تلبىها هذه القوائم رغم أنهم يتحملون مخاطر وهم في حاجة إلى تخفيضها إلى أدنى مستوى ممكن.

وفي ظل القصور الذي كان المخطط المحاسبي الوطني يعانيه في خدمة كل مستخدم (مستعملي) المعلومة المالية والمحاسبية من مقرضين، مساهمين وغيرهم، وعدم توفره على إطار فكري (تصوري) يضبط الهدف من القوائم المالية والفرضيات والمبادئ التي تعد على أساسها وتعريف العناصر التي تكونها كالأصول والخصوم والأعباء والنواتج، أثمرت جهود الإصلاح التي باشرتها الجزائر ممثلة في المجلس الوطني للمحاسبة بتبني نظام محاسبي جديد يوافق المعايير الدولية للمحاسبة، أطلق عليه النظام المحاسبي المالي (SCF) (Système comptable financier) والذي تجسد عبر القانون 07-11 المؤرخ في 2007/11/25، ليصبح ساري المفعول ابتداء من 2010 /01/01.

ومن أهم الصعوبات التي تواجه المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل التحول نحو اقتصاد السوق رهان تحقيق توازنها المالي باعتباره الشرط الوحيد الذي يضمن لها البقاء والاستمرارية بدون الاعتماد على مساعدات الدولة، ومصدر هذه الصعوبات هو عدم التحكم في مؤشرات التوازن المالي وخاصة الخزينة، غير أن القوائم المالية التقليدية التي جاء بها المخطط المحاسبي الوطني لا تمكن مستخدميها من معرفة أسباب تغيرات الخزينة والعوامل المتحكمة فيها، فالميزانية الختامية تظهر الخزينة كرصيد فقط، وهذا يصعب عملية متابعة وضعية التوازن المالي للمؤسسة.

وباعتبار السيولة أصبحت تمثل أحد العوامل الرئيسية في قرارات المستثمرين على المستوى الدولي، استدعى الأمر الانتقال من الاعتماد على الميزانية وجدول حساب النتيجة إلى قائمة التدفقات النقدية التي كرسها المعيار المحاسبي الدولي السابع الصادر عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية. تمثل قائمة التدفقات النقدية أو جدول تدفقات الخزينة حسب النظام المحاسبي المالي فائدة كبيرة لما لها من أهمية في تحديد حجم السيولة وتبيين مصدرها المتأتي من الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية أو التمويلية كون الخزينة تعتبر عنصراً حاسماً في حياة المؤسسة، إذ يعبر مستوى الخزينة عن قدرة المؤسسة على مواجهة كل التزاماتها خاصة تلك المتعلقة بالاستغلال والتمويل الذاتي، وهي ذلك المصب الذي تتجمع فيه كل التدفقات النقدية من وإلى المؤسسة وبالتالي فهي المرآة العاكسة لكل القرارات التي تتخذ داخل المؤسسة، كما تعتبر المحدد الرئيسي لكفاءة الإدارة المالية.

أهمية البحث

تتجلى أهمية البحث في إبراز أهمية قائمة التدفقات النقدية ودورها في القراءة الصحيحة للوضع المالية للمؤسسة، والمزايا التي تقدمها للمؤسسة الجزائرية على صعيد تحقيق التوازن المالي الذي يحول دون الوصول إلى حالات الفشل والعسر المالي، وتبرز أهمية البحث أكثر من الاعتبارين الآتين:

- تبنى الجزائر للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS عبر الشروع في تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF ابتداء من الفاتح جانفي 2010، لضمان الفهم والقراءة الموحدة للقوائم المالية والمعلومات المحتواة فيها على المستوى الدولي؛

- زيادة أهمية السيولة في نظر المستثمرين وكل من له مصلحة في المؤسسة، باعتبارها مؤشراً هاماً على سلامة الوضع المالية للمؤسسة.

أهداف البحث

تتمحور هذه الدراسة حول الأهداف التالية:

- التطرق بإسهاب لمفاهيم الخزينة وأدوارها في تحقيق التوازن المالي للمؤسسة.

- التفصيل في أهم جوانب النظام المحاسبي المالي الجديد وأهم الاستحداثات التي جاء بها.

- التعمق في قائمة التدفقات النقدية (جدول تدفقات الخزينة) والتي خصص لها معيار محاسبي دولي كامل هو المعيار السابع IAS 07.

- تبيين سبل الوصول إلى التسيير المالي الجيد من خلال التحكم في تسيير الخزينة.

إشكالية البحث

بغية التطرق لهذا الموضوع، تمت صياغة إشكالية البحث في السؤال الرئيسي الآتي:
ما هي الاستحداثات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي فيما يتعلق بتسيير خزانة المؤسسة، وما مدى مساهمتها في ترشيد تسييرها؟

وتندرج تحت هذا السؤال الجوهري عدة أسئلة فرعية يمكن إيرادها كما يلي:

- كيف يساهم تحليل الخزانة في ضمان تحقيق أهداف المؤسسة دون الوقوع في حالات العسر والفشل المالي؟
- ما هي ملامح النظام المحاسبي المالي الجديد وماهي الاستحداثات التي جاء بها؟
- كيف عاجلت المعايير الدولية للمحاسبة قائمة التدفقات النقدية إعدادا وتقديما؟
- ما مدى مساهمة قائمة التدفقات النقدية (جدول تدفقات الخزانة) في ترشيد تسيير خزانة المؤسسة؟

فرضيات البحث

للإجابة على مختلف الأسئلة المتعلقة بالموضوع تم طرح الفرضيات الآتية:

- يساهم تحليل الخزانة في المؤسسة على تحقيق التوازن بين هدي السيولة والربحية، ويساعد في حماية المؤسسة من خطر التوقف عن سداد التزاماتها المالية، كما أنه يعتبر بمثابة الإنذار المبكر للفشل المالي.
- جاء النظام المحاسبي المالي ليسد الثغرات التي تميز بها المخطط المحاسبي الوطني، في اتجاه تكييف المخرجات المحاسبية للمؤسسة الجزائرية مع نظيراتها على المستوى الدولي.
- تعتبر قائمة التدفقات النقدية قائمة مهمة وضرورية حسب المعايير (International IAS/IFRS Accounting Standards/ International Financial Reporting Standards) لأنها تعطي صورة شاملة عن السيولة والمصادر المتأتية منها بشكل تفصيلي، وتعد هذه القائمة إما بالطريقة المباشرة أو غير المباشرة.
- يلعب جدول تدفقات الخزانة (قائمة التدفقات النقدية) دورا مهما في ترشيد القرارات المتعلقة بتسيير خزانة المؤسسة، من خلال النسب والمؤشرات المشتقة منه والتي تمكن من القراءة الشاملة والدقيقة لوضعية الخزانة في المؤسسة.

أسباب اختيار الموضوع

هناك عدة أسباب ومبررات دعت إلى اختيار هذا الموضوع أهمها:

- بداية التطبيق الفعلي للنظام المحاسبي المالي بداية من الفاتح جانفي 2010، والتحديات التي تواجه المحاسبين والمسيرين في التأقلم مع الاستحداثات التي حملها هذا الأخير ومنها ما يتعلق بجدول تدفقات الخزينة.

- إهمال مسيري المؤسسات لجانب تسيير الخزينة واعتباره أمرا ثانويا، الشيء الذي جعل كثيرا من المؤسسات تعاني إما من السحب على المكشوف من خلال وصول الكشف المصرفي إلى مستوى جد معتبر، أو تعاني من فائض نقدي كبير طوال السنة.

- عدم توفر مكتبة الجامعة على القدر الكافي من البحوث والدراسات التي تعالج مسألة التسيير الأمثل للخزينة.

حدود البحث

يتحدد إطار البحث باقتصار الدراسة على توضيح أهمية الخزينة (La trésorerie) في النظام المحاسبي المالي الجزائري، من خلال الدور الذي يمكن أن تلعبه قائمة التدفقات النقدية في ترشيد القرارات المالية التي تتخذها المؤسسة بخصوص الخزينة (النقدية).

المنهج المتبع

للإجابة على إشكالية البحث ومحاولة اختبار صحة الفرضيات، تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي لأنه الأسلوب الملائم لتقرير الحقائق وفهم مكونات الموضوع وإخضاعه للدراسة الدقيقة وتحليل أبعاده، حيث تم التطرق بشكل تفصيلي إلى مفاهيم الخزينة وأدوارها، ليتم بعدها التعرّيج إلى وصف النظام المحاسبي المالي وبالأخص قائمة التدفقات النقدية (جدول تدفقات الخزينة)، وفي الأخير يمكن استنتاج مساهمة هذا الأخير في ترشيد القرارات المتعلقة بتسيير الخزينة على مستوى المؤسسة.

الدراسات السابقة

1- (دراسة عبد الناصر شحدة السيد أحمد 2008)

الدراسة عبارة عن رسالة ماجستير في المحاسبة، من كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، الأردن تحت عنوان:

الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح، من وجهة نظر محلي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحلي الأوراق المالية في بورصة عمان.

تناول هذه الدراسة تقييم الأهمية النسبية لكل نسبة مالية يمكن اشتقاقها من قائمة التدفقات النقدية لتقييم سيولة وجودة أرباح المنشأة، وقد ركزت هذه الدراسة على تقييم رأي الفئتين الأكثر استخداماً لقائمة التدفقات النقدية، وهما محللو الائتمان ومحللو الأوراق المالية، كما اهتمت الدراسة بالمحتوى المعلوماتي والأهمية النسبية لكل نسبة يمكن اشتقاقها من قائمة التدفقات النقدية.

2- (دراسة الحاج نوي 2008)

الدراسة عبارة عن رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة بجامعة الشلف تحت

عنوان:

انعكاسات تطبيق التوحيد المحاسبي على القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية. تناولت الرسالة الانعكاسات التي تطرأ على النظام المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بعد تطبيق التوحيد المحاسبي متطرفة إلى الإطار النظري للتوحيد المحاسبي، والخصائص النوعية للمعلومة المالية التي تفصح عنها القوائم المالية، ثم مدى حاجة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لنظام محاسبي مالي جديد يُستند إليه في العمل المحاسبي.

3- (دراسة محمد الدينوري سالمي 2009)

الدراسة عبارة عن رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة بجامعة باتنة عنوانها:

قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية

تعتبر هذه الدراسة محاولة لتجسيد المعيار المحاسبي الدولي رقم 07 المتعلق بقائمة التدفقات النقدية على المؤسسة الجزائرية، حيث خلص الباحث إلى أن قائمة التدفقات النقدية تتميز عن قائمتي الميزانية والدخل (حساب النتيجة) أنها تعد على أساس النقدية على خلافهما حيث يتم إعدادهما وفق مبدأ الاستحقاق، مما يجعلها أي قائمة التدفقات النقدية أحد القوائم الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها لأنها تمد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات عن قدرة المؤسسة على توليد النقدية وتوزيع الأرباح، وتبين له من خلال الدراسة الميدانية أن إعداد قائمة التدفقات النقدية ممكن التجسيد في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ويمكن تحليلها باستعمال النسب.

صعوبات الدراسة

خلال القيام بهذه الدراسة، اعترض مسار البحث بعض الأمور التي يمكن إنجازها على النحو الآتي:

- ضالة المراجع العلمية التي تهتم بالنظام المحاسبي المالي، وإن وجدت فهي عبارة عن إعادة صياغة للنصوص القانونية المؤسسة لهذا النظام؛
- صعوبة الحصول على حالة عملية لتطبيق مضمون هذه الدراسة ميدانياً، وهذا راجع إلى تعذر الحصول على القوائم المالية للمؤسسات ومن بينها قائمة التدفقات النقدية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي، نتيجة التأخر الذي تشهده عملية الإعداد والمصادقة عليها، والتي قد تمتد إلى شهر جوان من السنة الموالية، الأمر الذي يعيق إنجاز الرسالة في آجالها المحددة.

تقسيمات البحث

بغية الإلمام بكل جوانب الموضوع، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: مدخل إلى إدارة الخزينة في المؤسسة ويحتوي أربعة مباحث، حيث تم تخصيص المبحث الأول لعرض مفاهيم أساسية حول الخزينة حيث يتناول مفهوم الخزينة ودوافع ومزايا الاحتفاظ بها، أما المبحث الثاني فتناول سياسات إدارة النقدية في المؤسسة من خلال الأساليب الفنية وسياسة إدارة رأس المال العامل والتحليل باستخدام النسب المالية، وخصص المبحث الثالث لموازنة الخزينة وأهميتها في تحسين أداء الخزينة في المدى القصير، ثم جاء المبحث الرابع ليوضح خطر الفشل المالي وأساليب معالجته عبر التطرق لأهم أسبابه ومراحله، وكذا آليات علاجه.

الفصل الثاني: المقاربة المالية للنظام المحاسبي المالي وانعكاساتها على جودة المعلومة المحاسبية وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، حيث تعرض المبحث الأول لأسباب الانتقال من العمل بالمخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، في حين تناول المبحث الثاني الإطار القانوني والفكري للنظام المحاسبي المالي، وخصص المبحث الثالث لانعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المحاسبية وذلك من خلال القراءة التحليلية للنظام المحاسبي المالي باستعراض أوجه الشبه والتمايز بينه وبين المعايير الدولية، وكذا الامتيازات التي يسوقها، والتحديات التي يواجهها.

الفصل الثالث: القراءة المالية لقائمة التدفقات النقدية ودورها في ترشيد تسيير خزينة المؤسسة ويضم أربع مباحث، حيث خصص المبحث الأول لعموميات حول هذه القائمة المالية، أما المبحث الثاني فتناول طريقة إعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية (جدول تدفقات الخزينة)، في حين خصص المبحث

الثالث لاستعراض بعض المشكلات المتعلقة بجدول تدفقات الخزينة، بينما تعرض المبحث الرابع والأخير لأغراض قائمة التدفقات النقدية والنسب المستخلصة من بياناتها.

تمهيد

يركز المدير المالي في المؤسسة على تحقيق التوازن بين هدي السيولة والربحية، بمعنى أن يوازن بين الاستثمار الكامل للموارد المالية لتحقيق أكبر قدر ممكن من الربح، وبين ضرورة الاحتفاظ بجانب من تلك الموارد في شكل سائل لمواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها المؤسسة إذا لم تتوفر لديه السيولة الكافية، فالمدير المالي يحاول أن يقابل التدفق النقدي الخارج بطريقة تمنع وجود أي أرصدة لا لزوم لها عاطلة ولا تعود بأي إيرادات على المؤسسة.

ويساعد تحليل السيولة في حماية المؤسسة من خطر التوقف عن سداد التزاماتها المالية، كما أنه يعتبر بمثابة الإنذار المبكر للفشل المالي، مما يتيح للإدارة إمكانية اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب لمعالجة هذا الفشل المحتمل، وسيتم في هذا الفصل معالجة الجوانب المتعلقة بإدارة الخزينة (النقدية) في المؤسسة موزعة على المباحث الآتية:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الخزينة.

المبحث الثاني: سياسات إدارة النقدية في المؤسسة.

المبحث الثالث: موازنة الخزينة كأسلوب لإدارة النقدية في المؤسسة.

المبحث الرابع: خطر الفشل المالي وأساليب معالجته.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الخزينة

سيتم من خلال هذا المبحث التطرق إلى مفاهيم الخزينة بأبعادها المختلفة، ودوافع الاحتفاظ بها أي (النقدية)، وكذا تحديد مستوى حد الأمان من السيولة النقدية الذي يجنب المؤسسة خطر العسر المالي.

المطلب الأول: مفهوم الخزينة

ينظر للخزينة على أنها الفرق في لحظة معينة بين المصادر الموضوعية لتمويل نشاط المؤسسة والاحتياجات الناتجة عن هذا النشاط.

ويمكن تصنيف المصادر الممولة للنشاط كما يلي¹:

1- المصادر المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال: أو ما يعرف بالمصادر الدورية لأنها تتجدد دورياً وتتناسب مع هذه الدورة، ويقتثل في التسهيلات الممنوحة.

2- المصادر غير المرتبطة بدورة الاستغلال: وتعرف بالمصادر غير الدورية، مثل الأموال الخاصة والديون الطويلة والمتوسطة الأجل.

كما يمكن تصنيف الاحتياجات الناتجة عن النشاط إلى نوعين²:

1- الاحتياجات المرتبطة أساساً بدورة الاستغلال (شراء، إنتاج، بيع) وهي ما تعرف بالاحتياجات الدورية، فهي تتجدد بمعدل يتناسب مع دورة الاستغلال، ويقتثل في الائتمان الممنوح للعملاء والرسوم المستحقة على المبيعات...

2- الاحتياجات غير المرتبطة بدورة الاستغلال، وهي الاحتياجات الدائمة أو غير الدورية مثل: الأراضي، المباني... من هذا المنظور تعتبر الخزينة صورة لكل العمليات التي تقوم بها المؤسسة سواء طويلة أو قصيرة الأجل وهذا ما يتطلب وجود أموال جاهزة باستمرار لمواجهة الاحتياجات المختلفة، وهي تعكس حالة التسيير المالي للمؤسسة.

كما تعبر خزينة المؤسسة عن رصيد لمجموع الموارد ومجموع الاحتياجات، فهي تعرف إذن بأنها الفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل.

تظهر الخزينة في هذا التعريف كنقطة وصل بين الأجل الطويل الممثل مالياً برأس المال العامل، والأجل القصير الممثل مالياً باحتياجات رأس المال العامل، وفي هذا الجانب التفاضلي ترتبط الخزينة بالخزان النقدي أين تلتقي فيه نوعين من التدفقات النقدية هما:

¹ Philippe Rousset et Jean-François Verdié, **La gestion de trésorerie**, 2ème édition, DUNOD, Paris, 2004, p11.

² عدنان تايه التميمي، أسامة عزمي سلام، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، 2007، ص 24.

1- التدفقات النقدية المجمعة في الأجل الطويل أو الاستثمار نتيجة العمليات المالية الخاصة بأعلى الميزانية والقائمة على تعديل رأس المال العامل.

2- التدفقات النقدية المجمعة في الأجل القصير (شراء، إنتاج، بيع) نتيجة العمليات المالية الخاصة بأسفل الميزانية، والتي تقوم بتعديل مستوى احتياجات رأس المال العامل.

وعموماً يمكن القول أن الخزينة في المؤسسة يقصد بها السيولة أو اليسر المالي، وهناك نوعان من السيولة أو اليسر المالي وهما اليسر المالي الفعلي واليسر المالي الفني، ويشير اليسر المالي الفعلي إلى مقدرة المؤسسة على سداد جميع التزاماتها المالية من أصول المؤسسة في حالة تصفيتها، أما اليسر المالي الفني فيشير إلى مقدرة المؤسسة على توفير النقدية اللازمة لسداد التزاماتها المالية عندما يحين مواعيد استحقاقها، وقد يتوافر أي من نوعي السيولة دون وجود الآخر، فمثلاً قد تكون المؤسسة في حالة يسر مالي فعلي بينما أموالها مقيدة في أصول نقدية ومن ثم يصبح احتمال العسر المالي الفني كبير، وبالعكس قد تكون المؤسسة في حقيقة الأمر في حالة عسر فعلي ولكن تتوافر لديها السيولة النقدية السائلة لسداد التزاماتها الجارية.

المطلب الثاني: دوافع ومزايا الاحتفاظ بالنقدية

لاشك أن الإدارة المالية تحاول دائماً أن توفر قدرًا مناسباً من النقدية لمواجهة التزامات المؤسسة المالية، حيث تحل مواعيد استحقاقها حتى تستبعد خطر العسر المالي الفني والذي قد يترتب عليه قيام الدائنين بالمطالبة القضائية لحقوقهم، الأمر الذي قد يؤدي إلى تصفية المؤسسة، وحتى إذا لم يحدث هذا فإن العسر المالي الفني قد يؤدي بالدائنين إلى التوقف عن منح أي ائتمان إضافي للمؤسسة، وبالتالي يؤدي إلى عرقلة أعمال المؤسسة، ومن ثم يؤثر على مقدرة المؤسسة على تحقيقها لأكثر قدر ممكن من الأرباح.

أولاً- دوافع الاحتفاظ بالنقدية

تهتم الإدارة المالية بضرورة توفر حالة من اليسر المالي الفني لضمان استمرار المؤسسة عن طريق الاحتفاظ بقدر معين من الأموال النقدية، أو بقدر من الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية عن طريق أعمال المؤسسة العادية، أو عن طريق البيع خلال فترة قصيرة تكفي لقيام المؤسسة بمواجهة التزاماتها في مواعيدها، وعموماً تحتفظ المؤسسة بأرصدة نقدية لأسباب عدة أهمها¹:

1- دافع المعاملات:

ويرتبط هذا الدافع بضرورة توفير أرصدة نقدية لازمة لتنفيذ عمليات المؤسسة، إذ توجد مدفوعات

¹ محمد صالح حناوي وآخرون، أساسيات الإدارة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص189.

يتعين على المؤسسة سدادها كما توجد متحصلات تتم نقدا ويسمى الرصيد النقدي الناتج من مقابلة المدفوعات النقدية الدورية بالمتحصلات النقدية الدورية برصيد المعاملات

2- دافع الاحتياط:

حيث يحتفظ المؤسسة برصيد نقدي لمواجهة أي تقلبات أو ظروف غير متوقعة تستلزم توافر النقدية.

3- دافع المضاربة:

تقرر المؤسسة في هذه الحالة الاحتفاظ بأرصدة نقدية إضافية تساعدها في اقتناص بعض الفرص المرجحة، ك شراء كميات كبيرة من السلع والأوراق المالية في فترات هبوط الأسعار، على أن يتم بيعها عند ارتفاع الأسعار وتحقق المؤسسة من وراء ذلك أرباح مضاربة.

4- الأرصدة التعويضية

تحقق البنوك دخولا من خلال إقراض أموال الودائع التي لديها، وكلما زادت قيمة الودائع بالبنوك زادت مقدرة البنوك على الإقراض، ومن ثم زادت ربحيتها وعندما يقدم البنك لعملية خدمة فإنه يطلب منه الاحتفاظ برصيد نقدي صغير في شكل ودیعة لدى البنك مقابل تكاليف الخدمة، وقد تلزم البنوك المقرضين منها الاحتفاظ بالودائع لديها، ويطلق على الشكلين السابقين من الودائع بالأرصدة التعويضية وهي تشكل دافع للمؤسسة للاحتفاظ بالنقدية.

وتأسيسا على الدوافع الأربعة السابقة، يمكن النظر إلى حسابات النقدية بالمؤسسة باعتباره مزيج من أرصدة المعاملات وأرصدة الاحتياط وأرصدة المضاربة وأرصدة تعويضية، بيد أن ثمة صعوبات تنشأ عند محاولة تحديد الرصيد النقدي كوحدة واحدة باعتبار أن الوحدة النقدية يمكن أن تخدم الأغراض السابقة جميعا، فالأرصدة النقدية بدافع الاحتياط أو المضاربة يمكن أن تستخدم كأرصدة تعويضية تلي متطلبات البنوك المقرضة¹.

ثانيا- مزايا الاحتفاظ بالنقدية وأشبه النقدية

تبتغي المؤسسة من خلال احتفاظها بالنقدية وأشبه النقدية (الاستثمارات قصيرة الأجل، عالية السيولة وضيئلة المخاطر) إلى تحقيق المزايا الآتي ذكرها²:

1- من الضروري أن يتوفر لدى المؤسسة أرصدة نقدية كافية للاستفادة من الخصومات التجارية والنقدية على مشترياتها، إذ يقدم الموردون خصومات لعملائهم عند قيامهم بالسداد المبكر لفواتير الشراء، ويشكل عدم الاستفادة من الخصومات تكلفة مرتفعة جدا على المؤسسة، لذا فمن المتعين أن يتوافر لديها أرصدة

¹ عدنان تايه التميمي وآخرون، الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، مصر، 2008، ص 264.

² محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 324.

- نقدية كافية تساعد على سداد مدفوعاتها في أوقات الاستفادة من الخصومات.
- 2- يساعد احتفاظ المؤسسة بأرصدة كافية من النقدية وأشباه النقدية في الحفاظ على تصنيفها، حيث يؤدي ذلك إلى ارتفاع نسب التداول والسيولة السريعة بالمؤسسة إلى المستويات السائدة على مستوى الصناعة ويساعد المركز الائتماني القوي للمؤسسة على الشراء من الموردين بشروط مناسبة، كما يتيح لها فرص جيدة للحصول على الائتمان المصرفي بتكلفة وشروط معقولة.
- 3- يعطي توافر أرصدة من النقدية وأشباه النقود ميزة للمؤسسة تساعد في الحصول على فرص جيدة للتعامل والاستثمار، حيث تستطيع أن تحصل على شروط جيدة من الموردين، أو يمكنها أن تقتنص فرص جيدة للاستحواذ على المؤسسات.
- 4- يجب أن يتوافر لدى المؤسسة أرصدة من النقود وأشباه النقود لمواجهة الظروف الطارئة كالإضرابات، والحرائق، والحملات التسويقية للمنافسين، والأحوال الجوية غير العادية، والانخفاض في النشاط.

المطلب الثالث: الخزينة الصافية الإجمالية ووضعياتها

تشكل الخزينة الصافية الإجمالية عندما يستخدم رأس المال العامل الصافي الإجمالي في تمويل العجز في احتياجات دورة الاستغلال وغيرها، وهو ما يقصد به الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي، وعليه فإذا تمكنت المؤسسة من تغطية هذا الاحتياج تكون الخزينة موجبة وهي حالة الفائض في التمويل، وفي الحالة المعاكسة تكون الخزينة سالبة وهي حالة العجز في التمويل.

تحسب الخزينة الصافية الإجمالية بإجراء الفرق بين رأس المال العامل والاحتياج في رأس المال العامل.

أولاً- حالات العجز في الخزينة

وتتمثل في حدوث إحدى الحالات التالية¹:

- 1- حالة خطأ في السياسة المالية للمؤسسة: يحدث عجز في الخزينة إذا أخلت المؤسسة بقاعدة التوازن المالي الأدنى أو الأعلى وقامت بتمويل الاستثمارات باستخدام موارد قصيرة الأجل، الأمر الذي يؤدي إلى حالة انكسار في رأس المال العامل مع بقاء الاحتياج في رأس المال العامل في وضعه الطبيعي وتكون خزينة إجمالية سالبة.

يتم معالجة هذا الوضع بتصحيح الخطأ عن طريق مجموعة من الإجراءات، منها التنازل عن جزء من الاستثمارات أو الحصول على قرض طويل الأجل وذلك لتصحيح مسار رأس المال العامل.

¹ عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 158.

2- حالة نمو سريع وغير متحكم فيه : إذا قدمت المؤسسة على تحقيق معدلات نمو في رقم الأعمال أكبر من إمكانياتها المالية الحالية فإن ذلك يؤدي لإلى تضخيم الاحتياجات في رأس المال العامل للاستغلال مع تطور رأس المال العامل في وضع طبيعي وبالتالي تستهلك الفوائض المالية ويحدث عجز في الخزينة. يمكن إعادة التوازن المالي من جديد من خلال إعادة النظر في المخطط التنموي للمؤسسة بالرجوع عن استهداف أسواق إضافية وتركيز الجهود التجارية والاستثمارية والصناعية على حسب حصة سوقية تتناسب والإمكانيات المالية للمؤسسة، وبهذا ينخفض رقم الأعمال وتنخفض معه الاحتياجات الناجمة عن دورة الاستغلال بحيث يمكن تغطيتها باستخدام رأس المال العامل.

3- حالة سوء تسيير عناصر الاستغلال: في كثير من الأحيان يتم تسيير عناصر الاستغلال بشكل عشوائي يظهر من خلال تباطؤ شديد في دوران المخزون ومنح آجال طويلة للعملاء، قبول آجال قصيرة للموردين، هذا التسيير يؤدي إلى تضخم غير طبيعي في الاحتياج في رأس المال العامل يؤدي إلى التهام رأس المال العامل وكافة موارد الخزينة ومن ثم يحدث خلل مالي يتمثل في عجز الخزينة.

للخروج من هذا المأزق على المؤسسة تبني سياسة علمية دقيقة وصارمة تمس من تسيير المخزونات، والعلاقة الدائنية مع العملاء والموردين بشكل فعال يضمن مستوى أدنى من السيولة النقدية في الخزينة.

4- حالة الخسائر المتراكمة: إذا حققت المؤسسة خسائر متتالية فإن ذلك يؤدي إلى تآكل الأموال الجماعية مما يجعل الموارد الدائمة في حالة تدهور مستمر وهذا يؤدي بدوره إلى انخفاض حاد في رأس المال العامل بشكل لا يلي احتياجات رأس المال العامل الإجمالي وبالتالي تتحقق خزينة سالبة والمعبرة عن حالة خلل في التوازن المالي.

لا يمكن للمؤسسة إنعاش رأس المال العامل إلا بخطط طويلة الأجل تتضمن إجراءات صارمة لتحسين النتيجة على مستويين¹:

أ- على المستوى الداخلي: وذلك بترشيد الإنفاق وتدنية التكاليف بالتوجه نحو الرشادة في الاستهلاك باستخدام النظم المتخصصة في ذلك.

ب- على المستوى الخارجي: وذلك بمحاولة إنعاش رقم الأعمال عن طريق مخطط تسويقي محكم يهدف إلى تعظيم الحصة السوقية وجلب أكبر عدد ممكن من العملاء.

5- حالة تدهور في النشاط: في حال مواجهة مشاكل تسويقية ناجمة عن المحيط فهذا الأمر يؤدي إلى انخفاض الإيرادات وارتفاع في التكاليف حيث تنخفض قدرة المؤسسة على التمويل الذاتي مما يؤثر على

¹ عبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره، ص 160.

مستويات رأس المال العامل وتتحول هذه الحالة إلى حالة الخسائر المتراكمة.

6- حالة إفلاس عميل مهم: إذا كانت السياسة التسويقية للمؤسسة تركز على تلبية احتياجات عميل وحيد فإن أي تغير في وضعيته المالية يحدث آثارا مباشرة على وضعية المؤسسة مثل حالة الإفلاس واختفاء هذا العميل مما يؤدي إلى انخفاض حاد في رقم الأعمال ومنتقل إلى حالة تدهور في النشاط.

إن كلا الحالتين السابقتين لهما خلفية تتعلق بمكانة المؤسسة في السوق، حيث كان السبب في تدهور

الخزينة ناتج عن الانخفاض في النشاط نتيجة للتقلص التدريجي لحجم عملاء المؤسسة، وبالتالي فإن الحلول الكفيلة بتصحيح الوضع تتمحور حول تحسين الوضعية الإستراتيجية للمؤسسة، عن طريق اتخاذ التدابير اللازمة لذلك وذلك في حال قابلية الوضع للتصحيح، أما في الحالة المعاكسة وهي حالة طفرة تكنولوجية جديدة يملكها المنافس وحال ظهور منتجات جديدة وغيرها، فما على المؤسسة إلا الانسحاب وتغيير النشاط.

ثانيا- حالة الفائض في الخزينة

تحدث هذه الحالة إذا كان رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل، هذا يعني أن المؤسسة تقوم بتجميد قسط أو جزء من أموالها لتغطية احتياجات رأس المال العامل مما يطرح مشكلة الربحية، وعليه يجب على المؤسسة أن تعالج بعض التزاماتها أو تعظم قيم استغلالها عن طريق شراء المواد الأولية أو تمديد آجال الزبائن أو تقديم تسهيلات في التسديد.

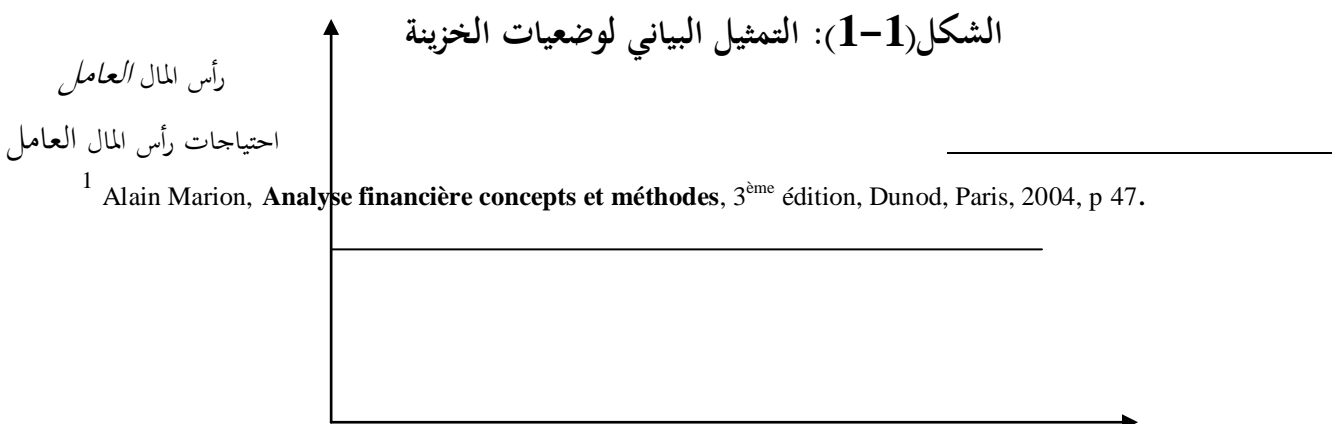
ثالثا: حالة الخزينة صفرية (مثلى)

إذا كان رأس المال العامل = احتياجات رأس المال العامل.

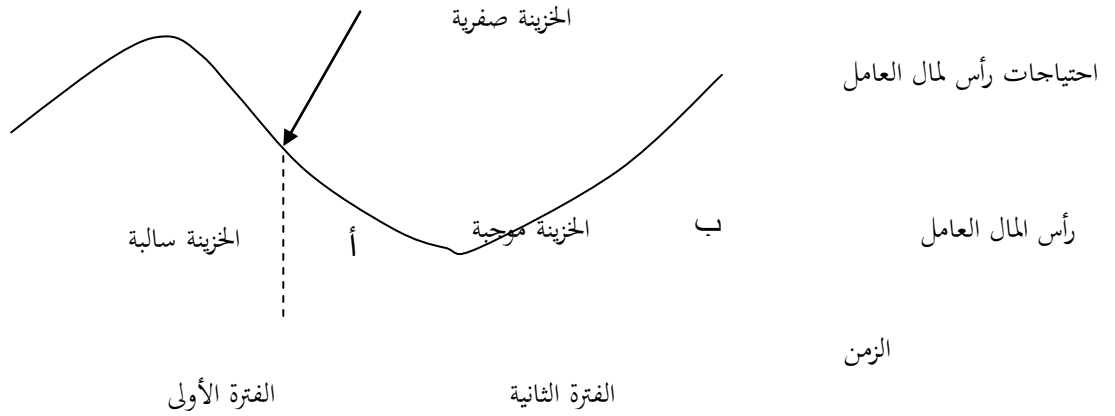
وهذا يعني أن المؤسسة محافظة على توازنها المالي ولكن من الصعب الوصول إلى هذه الوضعية في المدى القصير جدا، والخزينة المثلى هي التي تحقق السير العادي للمؤسسة ولا توقعها في مشكلة الخلل بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل.

غير أنه في التسيير اليومي للخزينة يمكن إيجاد عراقيل ومشاكل خلال فترات من السنة، كأن يكون النشاط موسميا نتيجة ارتفاع احتياجات رأس المال العامل أو وجود احتياجات خارج الاستغلال¹، ويمكن توضيح هذه الحالات كالتالي:

الشكل (1-1): التمثيل البياني لوضعية الخزينة



¹ Alain Marion, *Analyse financière concepts et méthodes*, 3^{ème} édition, Dunod, Paris, 2004, p 47.



المصدر: Alain Marion, op-cit, p 49

ومن الشكل يلاحظ أن الخزينة سالبة في الفترة الأولى و موجبة في الفترة الثانية وصفرية عند النقطتين (أ)، (ب).

وعليه يمكن استنتاج أن الخزينة المثلى هي الوضعية التي تكون فيها الخزينة مساوية للصفر، وأن الاستغلال الأمثل للموارد حسب ما توفره الإمكانيات هو الهدف في كل المؤسسات، خاصة مدة استحقاقية الخصوم فتعمل المؤسسة على التقريب بين المردودية من جهة (استعمال كل الموارد المتاحة) والسيولة أي القدرة على التسديد (ضمان السيولة) من جهة أخرى، ولكي يتم هذا يجب التحكم في السيولة حسب كل وضعية، وهذا انطلاقاً من التأثير على رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل.

المبحث الثاني: سياسات إدارة النقدية في المؤسسة

تحتفظ أي مؤسسة برصيد نقدي في شكل نقود أو ودائع جارية بالبنوك، وتعتبر النقود أصلاً كاملاً للسيولة لا يدر أي دخل، ولكنها وسيلة مطلوبة لسداد مصروفات المؤسسة من أجور، ومرتبات ومواد خام ولازمة لشراء الأصول الثابتة، وسداد الضرائب، وخدمة ديون المؤسسة، وسداد توزيعات الأرباح، وعليه تكتسي عملية إدارة النقدية أهمية كبيرة لدى الإدارة المالية، فإدارتها بفعالية يوفر للمؤسسة فرص كثيرة، وقد يفقدها فرص أو يوقعها في مشاكل مالية إن لم تدر بفعالية وكفاءة، وتختلف مشاكل النقدية وإدارتها من مؤسسة إلى أخرى نظراً لاختلاف حجم المؤسسة وطبيعة نشاطها والتوزيع الجغرافي لأعمالها وانتشار فروعها وغيرها.

المطلب الأول: الأساليب الفنية لإدارة النقدية

تغيرت أساليب واتجاهات إدارة النقدية خلال العقود الأخيرة لأسباب أهمها¹:

1- الاتجاه الصعودي لسعر الفائدة خلال الفترة من بداية سبعينات القرن الماضي إلى منتصف الثمانينات منه، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع تكلفة الفرص البديلة للاحتفاظ بالنقدية، وقد شجع ذلك المديرين الماليين على البحث عن أساليب أكثر كفاءة لإدارة النقدية.

2- أسهم التطور التكنولوجي خصوصاً في أساليب تحويل النقود الإلكترونية عن طريق الكمبيوتر في تغيير أسلوب إدارة النقدية بالمؤسسات.

وتنفذ معظم أنشطة النقدية بشكل مشترك بواسطة المؤسسة والبنوك وتتضمن أي عملية للإدارة الجيدة للنقدية إدارة مباشرة لكل من التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، الأمر الذي يستلزم ما يلي:

- توافق وتزامن التدفقات النقدية؛

- استخدام الشيكات الطافية؛

- تسريع وتعجيل عمليات التحصيل؛

- توجيه الأموال المتاحة إلى أماكن الاحتياجات المناسبة.

وتنفذ معظم الأنشطة عن طريق المؤسسات الكبيرة حيث تعمل على عدة أصعدة: الصعيد المحلي،

والصعيد الإقليمي، والصعيد الدولي، وتبعاً لذلك فهي تتلقى متحصلات نقدية من مصادر عديدة كما تسدد

مدفوعات نقدية شتى في العديد من المدن والدول، إذ أن المؤسسات العملاقة مثل جنرال موتورز

تمتلك مصانع ومكاتب وفروع في كثير من دول العالم، وتبعاً لذلك فإن نقاط التحصيل الخاصة بها ترتبط

بأنماط مبيعاتها كما تنتشر مدفوعات هذه المؤسسات بين مكاتبها وفروعها المحلية وكذلك في العديد من المدن

والدول التي يتم فيها التصنيع أو في المراكز الرئيسية لهذه المؤسسات، ونتيجة لهذا التشعب في العمليات

¹ محمد صالح حناوي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 205.

واختلاف وتعدد أماكن التحصيل والدفع أصبح لدى هذه المؤسسات مئات إن لم يكن آلاف الحسابات المصرفية، ونظراً لأنه يوجد سبب منطقي يدعو إلى الاعتقاد بضرورة توازن أو تساوي التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة لكل حساب مصرفي. لذلك فقد صار من المتعين أن يتواجد لدى هذه المؤسسات نظام يعمل على تحقيق الآتي:

- تحويل الأموال من بعض الحسابات إلى مواقع الاحتياج لها؛
 - ترتيب قروض يتم توجيهها لمعالجة أوجه العجز النقدي في بعض المناطق؛
 - استثمار الفوائض المالية الصافية المتاحة للمؤسسة بدون أي تأخير.
- ومن أهم الأساليب الفنية لإدارة النقدية وأكثرها شيوعاً ما يلي¹:

أولاً: توافق وتزامن التدفقات النقدية

تمثل عملية تزامن التدفقات النقدية الداخلة مع التدفقات النقدية الخارجة أهمية خاصة لكل من الأفراد والمؤسسات على حد سواء، فعلى المستوى الفردي وبافتراض أن الفرد يتسلم دخله السنوي دفعة واحدة في العام من المفترض أن يودعه في البنك كوديعة يقوم بالسحب منها بشكل دوري على أن يكون لديه رصيد متوسط في العام مساوياً لنصف دخله السنوي، فإذا أسقطنا افتراض استلام الدخل مرة واحدة سنوياً، واستبدلنا ذلك بمثال أكثر واقعية ومضمونه استلام الفرد دخله بصفة شهرية فإن الرصيد النقدي المتعين الاحتفاظ به سيكون أقل، فإذا استطاع الفرد التوصل لترتيب معين يتم بمقتضاه الحصول على دخله يومياً وأن يسدد كافة التزاماته كالأجور ومصروفات التعليم وغيرها على أساس يومي، وكان متأكداً من صحة توقعاته بشأن تدفقاته النقدية الداخلة والخارجة فإنه سيكتفي بالاحتفاظ برصيد نقدي منخفض جداً.

ولا تختلف الصورة السابقة عن نظيرتها بالنسبة للمؤسسات، فمن خلال رفع قدرة هذه المؤسسات على التنبؤ وإعداد تقديرات دقيقة، ومن خلال ترتيب أوضاعها بحيث يتحقق توافق زمني بين المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية، يمكن لهذه المؤسسات أن تخفض من مستويات الأرصدة المطلوبة لإتمام معاملاتها إلى أدنى حد ممكن وتقوم المؤسسات الكبيرة مثل شركات البترول وشركات المنافع العامة بترتيبات تضمن بمقتضاها تحقيق التوافق الزمني بين تحصيل مستحقاتها لدى العملاء وسداد فواتيرها لدى الغير بشكل منتظم خلال الشهر، ويضمن أسلوب توافق وتزامن التدفقات النقدية توفير النقدية اللازمة في الوقت المناسب ويكفل هذا للمؤسسة أن تخفض أرصدها النقدية ويقلل من عمليات اللجوء إلى الاقتراض بما يخفض من مدفوعات الفوائد، الأمر الذي يؤدي مع العوامل الأخرى على حالها إلى رفع مستويات الأرباح.

ثانياً: تسريع عمليات المقاصة وتسوية الشيكات

¹ إلياس بن ساسي ويوسف قرشي، التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص 87.

حينما يحرر العميل شيكا للمؤسسة، فلا يعني هذا أن الأموال باتت متاحة للمؤسسة، فكثيرا ما يقال للمؤسسة أن الشيك مازال في الطريق أو أنه قد تم إيداعه في حساب المؤسسة لدى البنك، ثم تفاجئ المؤسسة بأن الشيك لم يتم تحصيله أو تسويته بعد، لذلك يتعين أن يتأكد البنك أن الشيك المودع في حسابات المؤسسة له رصيد وأن أمواله متاحة وذلك قبل أن يتخذ إجراءات صرف قيمته للمؤسسة، ولاشك أن عملية تحويل الشيكات إلى نقدية قد تأخذ في بعض الأحيان وقتا فداية يتسلم البنك الشيك سواء عن طريق البريد أو بأي وسيلة أخرى، ثم يأخذ الشيك دورته من خلال النظام المصرفي قبل ما توضع النقود تحت تصرف المؤسسة، وقد تخضع الشيكات المستلمة من عملاء مقيمين في مدن نائية لتأخير بسبب تأخر البريد أو تعدد أطراف عملية تداول الشيك. فمثلا قد تستلم المؤسسة شيكا وتودعه في بنكها الذي يتعين عليه بدوره إلى البنك المسحوب عليه الشيك، ويبدأ الأخير في إجراءات تحويل مبلغ الشيك لبنك المؤسسة المصدر لها الشيك، وقد تأخذ هذه العملية وقتا ليس بالقصير، ولتسهيل عمليات تسوية الشيكات نشأت في البنوك غرف مقاصرة يتم فيها تسوية الشيكات، ومن المفترض أن توجد هذه الغرف في المدن الكبيرة.

وخلاصة ما تقدم أن طول الفترة الزمنية اللازمة لتسوية وتحصيل الشيكات ترتبط بالآتي المسافة بين المدين أو مصدر الشيك والدائن، ومدى وجود نظام مقاصة وتسوية الشيكات، ومع بقاء العوامل الأخرى على حالها كلما طالت الفترة الزمنية لتحصيل الشيكات المحررة للمؤسسة أثر ذلك سلبا على مركز السيولة في المؤسسة، وكلما زادت سرعة تحصيل الشيكات أدى ذلك إلى زيادة التدفقات النقدية الداخلة للمؤسسة¹.

ثالثا: استخدام الشيكات الطافية

يشير مفهوم الشيكات الطافية إلى الفرق بين رصيد البنك لدى المؤسسة ورصيد المؤسسة بسجلات البنك، وفي ظل ارتفاع قدرة المؤسسة على التنبؤ بعمليات تحصيل وسداد الشيكات المرتبطة بنشاطها بدقة، تستطيع أن تستفيد من الفترة الزمنية التي تنقضي بين تحرير الشيك وبين سحب قيمته فعليا من حساب المؤسسة لدى البنك. وللتوضيح نفترض أن إحدى المؤسسات تحرر شيكات في المتوسط بما قيمته 5000 دينار، وتبلغ الفترة الزمنية التي يتم خلالها تسوية الشيك وخصمه من حساب المؤسسة لدى البنك 6 أيام، ويؤدي ذلك إلى اختلاف رصيد الشيكات في دفاتر المؤسسة عن الرصيد في سجلات البنك، حيث يظهر الرصيد في دفاتر المؤسسة أقل من نظيره في سجلات البنك بنحو 30.000 دينار، حيث لن يخطر البنك المؤسسة بهذه المعاملات إلا عندما يحصل عملائه قيمة هذه الشيكات، ومؤدى ما سبق أن المؤسسة تستطيع أن تحصل على عائد إضافي على ما قيمته 30.000 دينار خلال الفترة التي تستغرقها عملية تحصيل وخصم

¹ إلياس بن ساسي ويوسف قرشي، مرجع سبق ذكره، ص 91.

الرصيد من حسابها وذلك بالرغم من عدم وجود هذا المبلغ لديها خلال هذه الفترة ويطلق على هذا الفرق مسمى قيمة الشيكات الطافية للدفع.

وعلى العكس مما سبق، قد تتلقى المؤسسة شيكات من عملائها، ولنفتراض أنها تتلقى في المتوسط شيكات تبلغ 5000 دينار يوميا، ولكنها تحتاج إلى أربعة أيام لكي يتم تحصيلها وإضافتها في حسابها لدى البنك، ويؤدي ذلك إلى وجود زيادة في رصيد حساب البنك بسجلات المؤسسة عن رصيد المؤسسة لدى البنك بمقدار 20.000 دينار، حيث لم يتم البنك بعد بتحصيل قيمة هذه الشيكات رغم إثباتها في سجلات المؤسسة، وتنشأ ما يسمى بالشيكات الطافية للتحصيل بقيمة هذا الفرق الذي يمثل قيمة الشيكات التي استلمتها المؤسسة ولكن لم يتم تحصيلها وإضافتها إلى حسابها بالبنك بعد¹.

وبإجراء مقارنة بين العمليتين يتبين أن النتيجة النهائية هي زيادة رصيد المؤسسة بالبنك عن رصيد البنك في سجلات المؤسسة بنحو 10.000 دينار ويمثل هذا الحد الأقصى لقيمة الشيكات الطافية التي يمكن للمؤسسة تحريرها على الرغم من أن سجلاتها تشير إلى عدم كفاية رصيدها النقدي لسداد هذه الشيكات وتجدر الإشارة إلى أنه إذا كانت عملية التحصيل والمقاصة الخاصة بالمؤسسة أكثر كفاءة من عملية استلام الشيكات الخاصة بها وهو الأمر الغالب في المؤسسات الأكبر والأكثر كفاءة- يمكن للمؤسسة أن تحقق رصيدا سلبيا في دفاترها في مواجهة تحقيق رصيد ايجابي في دفاتر البنك ومن الواضح أن قدرة المؤسسة على استخدام آلية الشيكات الطافية بكثافة إنما ترتبط بقدرتها على التنبؤ بمحصلاتها ومدفوعاتها بدقة.

وأخيرا قد يكون من المناسب الإشارة بأنه مع التطور التكنولوجي في سبل الاتصالات وتطور التقنيات المصرفية التي تربط البنوك ببعضها، أضعف كثيرا من فاعلية إستراتيجية الشيكات الطافية حيث تقلصت الفترة الزمنية بين إصدار الشيكات وتحصيلها أو خصمها من حسابات المؤسسة بفعل هذه العوامل.

رابعاً: تسريع عمليات التحصيل

يبحث المديرون الماليون دائما عن أساليب أسرع لتحصيل الذمم، وتستخدم أساليب فنية عديدة لتعجيل وتسريع عمليات التحصيل، وتوجيه الأموال إلى الاحتياجات المطلوبة، وثمة وسائل هامة لتحقيق ذلك أهمها²:

¹ إلياس بن ساسي ويوسف قرشي، مرجع سبق ذكره، ص 94.

² منير صالح هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، مصر، 2003، ص 215.

- إرسال الشيكات الواردة للمؤسسة مباشرة لصناديق البريد، بدلا من إرسالها أولا إلى المركز الرئيسي أولا وذلك بهدف توفير الوقت الذي يتم فيه تحويل الشيكات إلى نقدية ومع تطور وسائل الاتصال أصبحت هناك وسائل أكثر فعالية وسرعة تضمن تحصيل الشيكات في لحظات.
- أحد أهم محاور تسريع تحصيل مستحقات المؤسسة هو حث عملائها على سرعة السداد خصوصا بالنسبة للمستحقات الكبيرة.
- استخدام وسائل أخرى بجانب الشيكات لضمان سداد مستحقات المؤسسة أهمها:
 - منح خصم تعجيل الدفع لعملاء المؤسسة.
 - إتباع سياسة صارمة في التعجيل.
 - التروي في عمليات سداد الالتزامات.
- إذا كانت عمليات الإسراع في تحصيل المستحقات تؤدي إلى زيادة الرصيد النقدي المتاح للمشروع، فإذن التروي في سداد الالتزامات المستحقة على المؤسسة يساعد على توفير أرصدة نقدية لفترة أطول، ولا يقصد هنا بالتروي في السداد تأخر أو تخلف المؤسسة في سداد التزاماته إنما يعني بالتروي استثمار كافة الأساليب الممكنة للتروي في السداد وأهمها:
 - الاستفادة بفترة الائتمان الذي يمنحها موردو ودائنو المؤسسة.
 - الاستفادة من الخصومات التي يمنحها الموردون.
 - السداد عن طريق بنوك محلية تبعد كثيرا عن مقر المؤسسة الدائنة حتى تستغرق عملية تحصيل وخصم الشيكات من حسابات المؤسسة في البنوك وقتا أطول.
 - السداد بكمبيالات بدلا من الشيكات حيث تتيح الكمبيالات فترة زمنية حتى تاريخ استحقاقها تتمكن المؤسسة من خلالها الاستفادة برصيد النقدي.

المطلب الثاني: سياسة إدارة رأس المال العامل وآثارها على النقدية

تهتم الإدارة المالية كثيرا بإدارة رأس المال العامل، ويعود السبب في ذلك إلى ارتباط رأس المال العامل مع العمليات التشغيلية اليومية لمؤسسات الأعمال، ولكون عناصر الأصول والخصوم المتداولة تتميز بالتقلب وعدم الثبات، لذلك فإن الجزء الأكبر من وقت الإدارة المالية وقراراتها تركز لإدارة رأس المال العامل انطلاقا من مكونات الأصول المتداولة والخصوم المتداولة.

أولا- مفهوم رأس المال العامل

إن المبدأ المحاسبي العام المحقق في الميزانية (تساوي الأصول مع الخصوم) يفرض من الناحية المالية أن تكون الاستعمالات ممولة من مصادر محددة من الخصوم، لأننا نجد في أعلى الميزانية المالية الأصول الثابتة التي لا نستطيع تحصيلها أو تحويلها إلى نقود إلا بعد مدة طويلة، لذا يستوجب تمويلها من قبل الأموال الدائمة، بينما في أسفل الميزانية الديون التي تسدد في مدة قصيرة يجب أن تقابلها في الأصول العناصر القابلة للتحويل إلى سيولة في مدة قصيرة، وهذا ما نعني به التوازن المالي¹.

يمكن ملاحظة أن عناصر الأصول المتداولة وعناصر الديون قصيرة الأجل تختلف في المدة وفي القيمة، فيمكن أن تكون ديون قصيرة الأجل تستحق التسديد في مدة معينة أقصر من تاريخ تحقيق عناصر الأصول المقابلة، أي أن المؤسسة قد تكون مطالبة بتسديد ديونها قبل التحصيل على حقوقها لدى الغير، هذه الحالة تضع المؤسسة في وضعية مرعبة تجاه دائئها، لذا فإن حقوق المؤسسة في مجموعها يجب أن تكون مدة تحصيلها أقل من مدة استحقاق ديونها، ولكن المشكل الآخر يطرحه المخزون الذي قد لا تتحكم المؤسسة في مدته، بالتالي يؤثر على التوازن المالي لها.

إذن الحل الذي يجب أن تحققه المؤسسة هو توفير هامش أو فائض من الأموال الدائمة الذي يزيد عن تمويلها للأصول الثابتة، وهذا الهامش يدعى برأس المال العامل الدائم أو الصافي، ويحسب بالعلاقة التالية²:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

وبتعويض الأموال الدائمة بـ (الخصوم - الديون قصيرة الأجل)
وبتعويض الأصول الثابتة بـ (الأصول - الأصول المتداولة)
يتم الحصول على العلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الديون قصيرة الأجل}$$

ونظرا لهدف رأس المال العامل الدائم فإن حجمه يجب أن يكون ذو قيمة أكبر كلما كانت الأخطار التي تؤثر على الأصول المتداولة أكبر، وكلما كانت حركة الأصول المتداولة أبطأ، إذن فلتحديد حجم رأس المال العامل الدائم يجب دراسة:

- التناسب بين القيم القابلة للتحقيق والقيم الجاهزة في الأصول.

¹ ناصر دادي عدون، التحليل المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص 44.

² المرجع نفسه، ص 46.

- درجة سيولة المخزون.

- العلاقة أو التناسب بين الأموال الخاصة والديون في الخصوم.

ويلاحظ من هنا أن حجم رأس المال العامل الدائم يختلف باختلاف المؤسسات في نفس القطاع الاقتصادي ومن قطاع إلى آخر، فيكون غالبا أقل حجما في المؤسسات التجارية عن المؤسسات الصناعية نظرا لسرعة دوران عناصر الأصول المتداولة (المخزون، العملاء) في الأولى وبطئها في الثانية. إذن الحد الأدنى لرأس المال العامل الدائم يجب أن يكون أكبر من الصفر، أما الحد الأقصى له فهو ألا يكون يغطي مجموع المخزونات والقيم القابلة للتحقيق، نظرا لأن الأموال الدائمة التي يتكون منها تكلف المؤسسة فوائد (وخاصة الديون طويلة الأجل) بينما الأصول المتداولة لا تحقق فوائد غالبا، لذا فإن المؤسسة يجب أن تستثمر أموالها في العناصر الأكثر مردودية (الاستثمارات، المخزونات). أي عليها بالعمل على تمويل مخزوناتا وحقوقها بالديون قصيرة الأجل، ويجب أن يزداد كلما كانت حركة المخزون والقيم غير الجاهزة أقل وحركة الديون قصيرة الأجل أكبر.

ويمكن تمثيل رأس المال العامل بالشكل (1-2):

الشكل (1-2): تمثيل رأس المال العامل

أموال خاصة	أصول ثابتة	رأس المال العامل الدائم
	أصول متداولة	
ديون طويلة الأجل		
ديون قصيرة الأجل		

المصدر: ناصر دادي عدون: التحليل المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص46.

ثانيا- أهمية رأس المال العامل

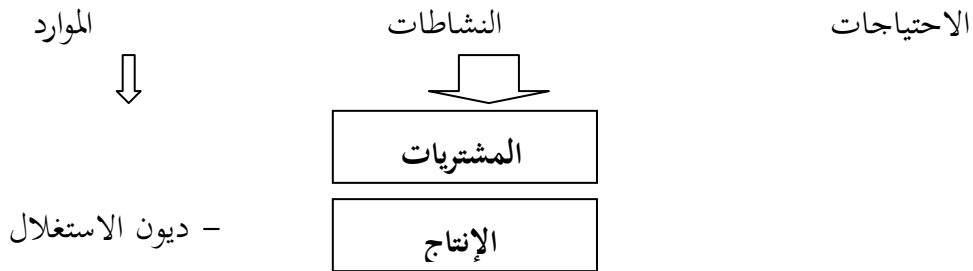
تظهر الدراسات أن نصف أموال المؤسسات تستثمر في رأس المال العامل، وأن جانبا كبيرا من وقت المدير المالي تستغرقه إدارة رأس المال العامل ومن ناحية أخرى هناك علاقة وثيقة بين زيادة المبيعات وبين الأصول المتداولة، فزيادة المبيعات لا بد أن يسبقها زيادة المخزون السلعي وإذا ما كانت الزيادة في المبيعات الآجلة فإن أوراق

القبض ستزيد، وبالتالي فإن زيادة المبيعات تعني زيادة أوراق القبض وتعني زيادة المخزون السلعي مما يترتب عليه الحاجة إلى تمويل هذه الزيادة في الأصول المتداولة، وإذا اتسمت زيادة المبيعات بالاستمرار فإن الحاجة إلى التمويل الطويل الأجل تبرز هي الأخرى ويصبح على المؤسسة إضافة أصول ثابتة جديدة ترفع من طاقة المؤسسة الإنتاجية وتتطلب إضافة الأصول الثابتة تمويلا جديدا إلا أن هذا التمويل يكون بطبيعة الحال تمويلا طويلا الأجل. ولرأس المال العامل أهمية خاصة في المؤسسات الصغيرة، وقد تلجأ المؤسسة الصغيرة نظرا لضعفها المالي إلى استئجار بعض الأصول والمعدات، بل وربما المباني أيضا وذلك بسبب عدم امتلاك الأموال الكافية لشراء هذه الأصول، إلا أنها لا تستطيع أن تنهزب من تمويل الزيادة في أوراق القبض والمخزون السلعي، لذلك فإن فرص المدير المالي في المؤسسات الصغيرة على الحصول على قروض طويلة الأجل من أسواق المال محدودة، الأمر الذي يستوجب عليه أن يركز مجهوده في هذا المجال في الحصول على الائتمان وعلى القروض القصيرة الأجل من البنوك التجارية وعلى الخصوم الجارية الأخرى¹.

ثالثا- الاحتياج في رأس المال العامل

ينتج عن الأنشطة المباشرة للمؤسسة مجموعة من الاحتياجات المالية بسبب التفاعل مع مجموعة من العناصر أهمها المخزون، حقوق العملاء، حقوق الموردين، الرسم على القيمة المضافة، الديون الجبائية. يتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين ومخزوناتهما وبالتالي يتوجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز وهو ما يصطلح عليه بالاحتياج في رأس المال العامل.

الشكل (1-3): تمثيل احتياج رأس المال العامل



¹ جمال الدين المرسي وأحمد عبد الله اللحج، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، مرجع سبق ذكره، ص 346



المصدر: منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص 235

تبعاً للشكل أعلاه نستنتج أنه يمكن تجزئة الاحتياج في رأس المال العامل تبع لعلاقة عناصر المباشرة بالنشاط أو عدمها:

1- الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال : ينطبق عليه التعريف السابق ويتميز بانتماء جميع العناصر سواء كانت حقوق أو ديون إلى دورة الاستغلال، ويمكن حسابه من خلال الميزانية بإجراء الفرق بين استخدامات وموارد الاستغلال.

2- الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال: يعبر عن الاحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات غير الرئيسية وتلك التي تتميز بالطابع الاستثنائي، ويحسب من خلال الفرق بين الموارد والاستخدامات خارج الاستغلال.

3- الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي: وهو مجموع الرصيدين السابقين ويعبر عن مجموع الاحتياجات المالية المتولدة عن الأنشطة الرئيسية وغيرها.

بما أن تسيير الاحتياج في رأس المال العامل، يتمثل في تأخير دفع مستحقات الموردين إلى حد ممكن وتحصيل حسابات العملاء في أقرب وقت ممكن وتحسين مستوى السيولة في المؤسسة، وضمان التمويل المؤقت بأقل تكلفة ممكنة، من هنا يشكل التسيير السليم للاحتياج في رأس المال العامل أمراً أساسياً لصحة المؤسسة وبقائها.

رابعاً- مفهوم سياسة إدارة رأس المال العامل

تعرف عملية إدارة رأس المال العامل بأنها " العملية التي يتم بموجبها تخطيط والرقابة على حجم وهيكل الأصول المتداولة والخصوم المتداولة"¹.

وتعرف سياسة رأس المال العامل بأنها "مجموعة السياسات الخاصة بتحديد المستويات المستهدفة لكل مجموعة ونوع من الأصول المتداولة وكيفية تمويل هذه الأصول"².

¹ شوقي حسين عبد الله، التمويل والإدارة المالية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1988، ص 362.

² سيد الهواري، الإدارة المالية منهج اتخاذ القرارات، مكتبة عين شمس، مصر، 2003، ص 234.

وتأسيسا على أن تعريف عملية إدارة رأس المال العامل يركز على تخطيط رأس المال العامل وتركيبته هياكله وأوجه تمويله إلى جانب الرقابة على ذلك، فإن المديرين الماليين يركزون في إطار عملية تخطيط رأس المال العامل على القيام بالوظائف التالية:

- تحديد مقدار كل من النقدية والأصول السائلة الأخرى والذمم والمخزون المتعين على المؤسسة الاحتفاظ بها عند أي نقطة زمنية؛

- تحديد الكيفية التي يتم بها تمويل هذه الأصول المتداولة.

وتجدر الإشارة أن سياسة إدارة رأس المال العامل تكون أكثر شمولاً وأوسع نطاقاً من رأس المال العامل باعتبارها معنية بإدارة كل من الأصول المتداولة والخصوم المتداولة.

خامساً- أهمية سياسة رأس المال العامل

تكتسب سياسة رأس المال العامل أهمية خاصة في معظم المؤسسات لأسباب عديدة أهمها¹:

أ- تمثل الأصول المتداولة نسبة كبيرة من إجمالي الأصول الخاصة بالمؤسسة، وتزداد هذه النسبة في المؤسسات التجارية كما أنها تشكل نسبة يعتد بها في المؤسسات الصناعية ويقابل ذلك نسبة مناظرة في حجم الالتزامات والخصوم المتداولة، وتأسيسا على ذلك فإن أي تغييرات في سياسة إدارة رأس المال العامل يمكن أن تمارس تأثيرات كبيرة في حجم ونمط التمويل، فإذا افترضنا مثل أن متوسط فترة التحصيل لإحدى المؤسسات 40 يوما وأن حجم المبيعات اليومية الآجلة 2500 دينار فإن إجمالي الاستثمارات في الذمم يبلغ نحو 10.000 دينار فإذا نجحت المؤسسة في تخفيض متوسط فترة التحصيل إلى 20 يوما فإن الاستثمار في الذمم ينخفض إلى 50.000، ومن ثم تنخفض استثمارات المؤسسة في رأس المال العامل بمقدار 50.000 دينار وتبعاً لذلك تنخفض الاحتياجات التمويلية للمؤسسة بقيمة هذا المبلغ وقد جاء ذلك نتيجة لانتهاج المؤسسة سياسة واعية لإدارة أحد عناصر رأس المال العامل وهو الذمم بشكل كفاء وفعال.

ب - يتصف الاستثمار في الأصول المتداولة بدرجة عالية من التقلب إذ تتسم بنود رأس المال العامل من نقدية وأصول شبه نقدية وذمم ومخزون بارتفاع درجة حساسيتها للتغيرات في كل من حجم الإنتاج وحجم المبيعات وتبعاً لذلك فإن أي قصور في تخطيط مركز المؤسسة فيما يتعلق بنود رأس المال العامل قد يؤدي لمشاكل سيولة المؤسسة الأمر الذي يتطلب من المؤسسة الحصول على أموال إضافية لتميل حاجتها من هذه الأصول ضماناً لاستمرارية عمليات المؤسسة وهو أمر قد يصعب تحقيقه.

¹ جمال الدين المرسي وأحمد عبد الله اللحلح، مرجع سبق ذكره، ص 359.

ج- إلى جانب ضرورة تخطيط وتوقع الاختلافات في الاحتياجات النقدية الناشئة عن تقلبات الأصول المتداولة يتعين على المؤسسة مراقبة مستويات الذمم والمخزون والنقدية للتأكد من أنها تتفق والمستويات المخططة لهذه البنود.

د- تنشأ مشاكل وصعوبات مماثلة لما سبق في عملية إدارة الخصوم المتداولة فمثلا قد يطلب الدائنون والموردون سداد مستحقاتهم في خلال شهر من تاريخ شراء المؤسسة للبضاعة منهم، وقد يتزامن ذلك مع التزامات أخرى يتعين على المؤسسة سدادها كالأجرة الشهرية وفوائد القروض فإذا لم تكن المؤسسة على وعي بتوقيت هذه الالتزامات وعملت على جدولتها زمنيا بحيث لا تتركز في فترة زمنية واحدة وفي ظل طبيعة متقلبة قد تتصف بها التدفقات النقدية الداخلة للمؤسسة فإن المؤسسة قد تواجه بمشاكل مالية صعبة.

بصفة عامة تتسم إدارة رأس المال العامل بأهمية خاصة بسبب اتصاف الأصول المتداولة بالتغير نتيجة طبيعة دورة رأس المال العامل خلال فترة التشغيل، حيث يتم استخدام النقدية لشراء المواد الخام وسداد الأجور والمصروفات التشغيلية اللازمة للإنتاج، فإذا تم الإنتاج يتحول جزء منه إلى مخزون سلعي ويباع الجزء الباقي فتنشأ قيمة المبيعات التي قد تحصل نقدا فتنشأ النقدية، أو تحصل على الأجل فتنشأ الذمم التي يتم تحصيلها فيما بعد وتتحول إلى نقدية.

سادسا- أهداف سياسة إدارة رأس المال العامل

كما سلف الذكر في الجزء السابق تتصف بنود رأس المال العامل بالتقلب، وأن عدم تحديد الحجم المناسب له وعدم أخذ تقلباته في الحسبان إنما يعكس قصورا من جانب إدارة المؤسسة في مجال تخطيط رأس المال العامل والرقابة على بنوده. غير أنه لم يتناول بعد الأسباب التي تدفع المؤسسات إلى الاحتفاظ بالأصول المتداولة والخصوم المتداولة، فما الذي يدفع المؤسسة إلى الاحتفاظ بنقدية وأصول سريعة السيولة؟ ولماذا تلجأ المؤسسات مثلا إلى شراء بضائع على الأجل؟ وما الذي يجعلها تقترض من المؤسسات المالية؟ وما هو الدور الإنتاجي أي تلعبه كل من الأصول المتداولة والخصوم المتداولة في رفع كفاءة عمليات المؤسسات الراجعة؟ مجموعة عديدة من الأسئلة تتطلب إجابات معظمها يتمحور حول أهمية كل من الأصول المتداولة والخصوم المتداولة وتكتسب الأصول المتداولة أهمية بالنسبة لجميع المؤسسات بسبب وجود خاصيتين أساسيتين تميز الواقع الاقتصادي والمالي هما:

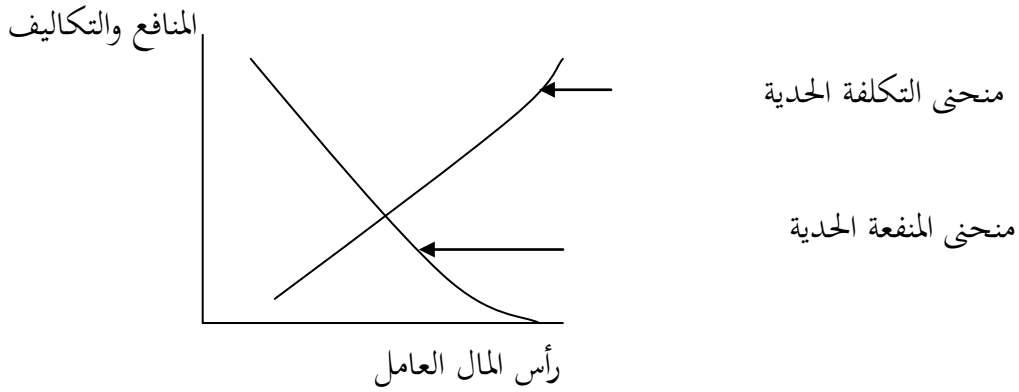
- عدم التأكد بشأن المستقبل؛

- تكاليف تنفيذ الأنشطة المالية والإنتاجية وتكيف هذه الأنشطة في مواجهة أي تغيرات مفاجئة في الظروف التي تواجه المؤسسة.

ويشكل تحديد المستوى الأمثل لرأس المال العامل أهم أهداف سياسة إدارة رأس المال العامل.

الأصول المتداولة يتم الاحتفاظ بها بسبب ما توفره من مرونة، ويقصد بالمرونة هنا مرونة تنفيذ الأنشطة المالية والإنتاجية وتعديل هذه الأنشطة بتكلفة منخفضة لكي توائم التغيرات في ظروف المؤسسة، ونظرا لأن المرونة المرغوبة التي يوفرها رأس المال العامل للمؤسسة وما يصاحبه من وفورات في التكلفة لا تعني بالضرورة أن زيادة قيمته تجعل المؤسسة في وضع أفضل حيث من المحتمل، توجد هياكل أخرى لرأس المال العامل أفضل من الهيكل الحالي، فمع افتراض ثبات قيمة الأصول الثابتة للمؤسسة فمن المحتمل أن تكون المنافع المستمدة من المرونة المتزايدة لقدر إضافي من رأس المال العامل في ظل هيكل معين له خاضعة لما يسمى بظاهرة تناقص العوائد ومعنى ذلك أنه إذا رغبت المؤسسة في مضاعفة قيمة رأس مالها فقد لا يؤدي ذلك أنه إذا رغبت المؤسسة في مضاعفة قيمة رأس مالها العامل فقد لا يؤدي ذلك إلى مضاعفة المنافع المستمدة من مرونة رأس المال العامل المتمثلة في الوفورات في التكلفة. ويوضح الشكل الموالي سلوك المنافع الحدية الناتجة من رأس المال العامل، ومنه يتضح أن كل إضافة أو كل وحدة نقدية مضافة إلى رأس المال العامل يترتب عليها منافع إضافية موجبة ولكنها متناقصة الأمر الذي يعكسه منحنى المنفعة الحدية مع المحور الأفقي فإن أي إضافة لرأس المال العامل تكون عديمة الجدوى ولا يترتب عليها أي منافع.

الشكل رقم (1-4): تحليل منافع وتكاليف مستوى رأس المال العامل بافتراض ثبات مستوى الأصول الثابتة ونسب مكونات هيكل رأس المال العامل.



المصدر: عاطف وليم اندوراس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، مصر، 2006، ص 198.

- ومن ناحية أخرى يترتب على وجود رأس المال العامل تكلفة تتحملها المؤسسات تتمثل في الآتي:
- تكلفة تمويل رأس المال العامل؛
 - تكلفة الفرصة البديلة التي تتمثل في أقصى عائد مفقود أو مضحى به نتيجة للاستثمار في رأس المال العامل. وبداهة ترتفع هذه التكاليف مع ارتفاع رأس المال العامل، وتبعاً لذلك تكون التكلفة الحدية للاحتفاظ برأس المال العامل موجبة ومنتزعة كما هو موضحة في الشكل السابق وعندما يتقاطع كل من المنفعة الحدية

الذي يعكس المنافع المستمدة من وحدة رأس المال العامل مع منحى التكلفة الحدية الذي يعكس التكلفة الناتجة من وحدة رأس المال العامل يتحدد المستوى الأمثل لرأس المال العامل.

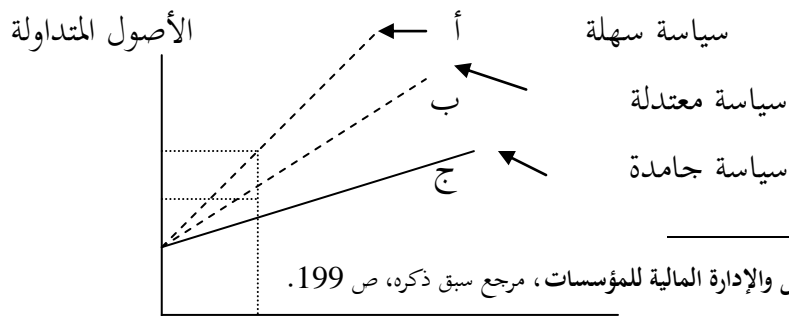
وإلى جانب هدف المرونة تعمل سياسة إدارة رأس المال العامل على تحقيق الأهداف الآتية¹:

- توفير السيولة المناسبة لرفع قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها؛
- تقليل درجة الخطر من خلال العمل على التوفيق بين طبيعة الأصول المتداولة وطبيعة الخصوم المتداولة التي تستخدم في تمويلها بما يمكن من الحفاظ على درجة الخطر التي يواجهها المؤسسة عند حدها الأدنى؛
- المساهمة في تعظيم قيمة المؤسسة حيث تحتفظ المؤسسة برأس المال العامل شأنه كشأن الأصول الأخرى بهدف تعظيم قيمة المؤسسة ولاشك أن استثمار النقدية الفائضة والحفاظ على مستويات المخزون عند حدودها الدنيا وسرعة تحصيل الذمم وتقليل الاعتماد على مصادر التمويل قصيرة الأجل ذات التكلفة المرتفعة من شأنه أن يساعد في تحقيق هذا الهدف.

سابعاً-سياسات الاستثمار في رأس المال العامل

تتعدد سياسات الاستثمار في الأصول المتداولة ومن ثم رأس المال العامل ويوضح الشكل رقم (1-5) أن هناك ثلاث سياسات للاستثمار في الأصول المتداولة وتختلف هذه السياسات بشكل جوهري فيما يتعلق بقيمة الأصول المتداولة المطلوبة لدعم وتحقيق مستوى المبيعات المحدد، ومن ثم تختلف فيما بينها في معدل دوران هذه الأصول، وقد تكون السياسات الخاصة بالاستثمار في رأس المال العامل سياسة سهلة أو سياسة حذرة أو سياسة معتدلة.

الشكل رقم 1-5: السياسات المختلفة للاستثمار في رأس المال العامل



المبيعات

المصدر: عاطف وليم اندوراس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، مرجع سبق ذكره، ص 199

1- السياسة السهلة للاستثمار في الأصول المتداولة

وهي سياسة متراخية يمثلها المنحنى أ بالشكل السابق وهو أكثر الخطوط انحدارا وتتسم هذه

السياسة بالتالي:

- وجود حجم كبير نسبيا من النقدية والأوراق المالية السائلة والمخزون.
- يتم تحفيز المبيعات باستخدام سياسة ائتمانية سهلة، تعمل على توفير تمويل ميسر للعملاء مما يترتب عليه تحقق مستويات عالية لأرصدة الذمم.

2- السياسة الجامدة للاستثمار في الأصول المتداولة

وهي سياسة حذرة أو تقييدية ويمثلها المنحنى ج في الشكل السابق وهو الأقل انحدارا وتتسم

هذه السياسة بالآتي:

- تكون أرصدة النقدية وأشباه النقدية والمخزون والذمم في أدنى مستوياتها.
- ارتفاع معدل دوران الأصول المتداولة.

3- السياسة المعتدلة لإدارة رأس المال العامل

تكون السياسة المعتدلة للاستثمار في الأصول المتداولة بمثابة سياسة وسط بين السياسة السهلة

والسياسة الحذرة ويمثلها المنحنى ب بالشكل السابق وفي ظل هذه السياسة تكون قيمة الأصول المتداولة أقل من نظيرتها في ظل السياسة السهلة وأعلى من نظيرتها في ظل السياسة الحذرة، فيما يزيد معدل دوران الأصول المتداولة في ظل السياسة المعتدلة عن مثيله في ظل السياسة السهلة ويقل عن نظيره في ظل السياسة الحذرة. وفي ظل ظروف التأكد التام حيث تكون المتغيرات مثل المبيعات والتكاليف وفترات التحصيل وغيرها معروفة ومؤكدة، تحتفظ المؤسسات بأدنى مستويات ممكنة من الأصول المتداولة وأي مستويات أعلى سوف يترتب عليها رفع الاحتياجات التمويلية دونما يقابلها أي زيادة في الأرباح بينما يترتب على الاحتفاظ بمستويات أقل من الحد الأدنى وجود مدفوعات متأخرة للموردين بجانب فقدان فرص بيع نتيجة للقصور في المخزون السلعي والسياسة الائتمانية التقييدية الصارمة التي تنتهجها المؤسسات في هذه الحالة.

بيد أن الصورة تتغير في ظروف عدم التأكد حيث في ظل هذه الظروف يتطلب الأمر وجود حدود

دنيا للنقدية وللمخزون، وتؤسس هذه الحدود على المدفوعات المتوقعة والمبيعات المتوقعة وغيرها من العوامل،

وذلك إلى جانب وجود أرصدة إضافية أو أرصدة أمان لمواجهة حالات عدم التأكد بما يمكن المؤسسة من التعامل معها¹.

ومن ناحية أخرى وبصورة مماثلة لما سبق، تحدد أرصدة الذمم من خلال شروط الائتمان، وكلما ازدادت درجة صعوبة شروط الائتمان التي تقرها المؤسسة انخفض رصيد الذمم عند أي مستوى المبيعات محدد، وفي ظل السياسة الحذرة للاستثمار في الأصول المتداولة تحتفظ المؤسسة بأدنى رصيد أمان ممكن من النقدية والمخزون وتضع شروطاً صارمة لسياساتها الائتمانية بالرغم من كون ذلك يعرضها لفقدان فرص بيع مربحة، وعادة ما تعطي السياسة الحذرة للاستثمار في الأصول المتداولة أعلى عوائد ممكنة على هذه الاستثمارات، ولكنها ترتب مخاطر عالية، في حين يحدث العكس في ظل السياسة السهلة للاستثمار في الأصول المتداولة حيث تنخفض درجة المخاطر وتنخفض أيضاً العوائد المطلوبة على الاستثمار في الأصول المتداولة في الوقت الذي تمثل فيه السياسة المعتدلة وسط بين السياسة الحذرة والسياسة السهلة وذلك بدلالة كل من مستويات العائد والخطر المتوقعين.

وثمة متغيرات أخرى تؤثر في سياسة المؤسسة بشأن رأس المال العامل لعل أهمها التغيرات التكنولوجية إذ يمكن أن تؤدي هذه التغيرات إلى تغيرات حادة في السياسة المثلى للاستثمار في الأصول المتداولة. فإذا افترضنا ظهور تكنولوجيا جديدة تتيح للصناعات ميزة تسريع الإنتاج من منتج معين من عشرة أيام إلى خمسة أيام فمعنى ذلك أن مستوى المخزون المطلوب ينخفض إلى نصف مستواه القديم قبل التغير التكنولوجي.

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية

يعرف تقييم الأداء المالي على أنه قياس العلاقة بين العناصر المكونة للمركز المالي للمؤسسة (الأصول، الخصوم، حقوق المساهمين، النشاط التشغيلي) للوقوف على درجة التوازن بين هذه العناصر، وبالتالي تحديد متانة المركز المالي للمؤسسة، وعلى ضوء ذلك يمكن قياس التنبؤ بالفشل المالي. ومن الأساليب المستخدمة في تقييم الأداء المالي النسب المالية، التي تعد من أهم وسائل التحليل المالي، حيث أن لها القدرة على التنبؤ بالأزمات المالية، ولتحقيق ذلك فإن النسب المالية يجب أن تتصف بخاصيتين²:

- قدرتها على أن تكون مؤشر على احتمال وإمكانية وقوع المؤسسة في حالات مالية معينة في المستقبل؛

¹ عاطف وليم اندوراس، مرجع سبق ذكره، ص 203 .

² محمود جلال أحمد وطلال الكسار، استخدام مؤشرات النسب المالية في تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالأزمات المالية للشركات، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، 2009، ص 7.

- قدرتها على جمع واختزال الكثير من المعلومات المتوفرة في النسب المالية الأخرى.
لقد صنفت النسب المالية وفقا للنشاط أو المهمة المراد تقييمها داخل المؤسسة إلى أربع مجموعات رئيسية هي:

- أ. النسب الهيكلية
- ب. نسب المديونية
- ج. نسب المردودية
- د. نسب السيولة

أولا. النسب الهيكلية:

هي مجموعة النسب التي تفيد المحلل المالي في تشخيص التوازنات المالية (وكذلك) للمؤسسة على المدى المتوسط والطويل، و يتم من خلالها تقييم سياسة الاستثمار، وكذا السياسة المنتهجة من طرف المؤسسة.

1- نسب التمويل الدائم:

وهي تقيس مدى قدرة المؤسسة على تمويل أصولها الثابتة باستخدام الأموال الدائمة وتعطى بالعلاقة التالية¹:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{أموال دائمة}}{\text{أصول ثابتة}}$$

- فإذا كانت النسبة أكبر من الواحد يعني أن الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة أو بمعنى آخر رأس المال العامل الصافي أكبر من الصفر وهذا يدل على حالة التوازن.
- إذا كانت النسبة أقل من الواحد يعني أن رأس المال العامل الصافي أقل من الصفر وهذا يدل على حالة عدم التوازن، لأن الأموال الدائمة والتي وجودها تحت تصرف المؤسسة لفترة طويلة تتناسب مع الأصول الثابتة غير كافية لتمويل هذه الأخيرة، وبالتالي تكون المؤسسة قد لجأت إلى الديون قصيرة الأجل لتمويلها وهي وضعية ليست سليمة.
- إذا كانت النسبة تساوي الواحد معناه رأس المال العامل الصافي يساوي الصفر وهذا يدل على أن الأموال الدائمة = الأصول الثابتة وبالتالي لم يبق هامش أمان يمثل رأس المال العامل الصافي يستعمل في تمويل دورة الاستغلال.

2. نسب التمويل الذاتي:

¹ ناصر دادي عدون، التحليل المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص 84.

تعتبر الأموال الخاصة مصدر دائم يستخدم في تمويل الأصول الثابتة للمؤسسة بمواردها الخاصة وتعطى نسبة التمويل الذاتي بالعلاقة التالية¹:

$$\text{نسبة التمويل الذاتي} = \frac{\text{أموال خاصة}}{\text{أصول ثابتة}}$$

نسبة التمويل الذاتي تعطي مدى تغطية المؤسسة لاستثمارها بأموالها الخاصة.

- إذا كانت هذه النسبة مساوية للواحد فإن رأس مال العامل الخاص مساوي للصفر ويبقى ذلك أن الأصول الثابتة مغطاة بالأموال الخاصة أما الديون الطويلة إن وجدت فهي تغطي الأصول المتداولة ويكون رأس المال العامل الصافي أكبر من الواحد.
 - إذا كانت النسبة أكبر من الواحد يعني أن المؤسسة تمول قيمتها الذاتية بأموالها الخاصة وهناك فائض من هذه الأموال بالإضافة إلى ديون طويلة لتمويل الأصول المتداولة. وهذا ما ليس مفيداً للمؤسسة لأن الديون طويلة الأجل عليها فوائد والأصول المتداولة ليس لها فوائد.
- ثانياً. نسب المديونية:

وهي النسب التي تقيس مدى استقلالية المؤسسة ماليا ومدى قدرتها على تسديد ديونها.

1. نسبة الاستقلالية المالية:

لمعرفة مدى استقلالية المؤسسة ماليا يتم مقارنة الأموال الخاصة بمجموع الخصوم ، وتعطى بالعلاقة الآتية²:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الخصوم}}$$

- يجب أن لا تنخفض هذه النسبة عن 0.5، أي يجب أن لا تمثل الأموال الخاصة أقل من 50 % من مجموع الخصوم. وإلا تكون المؤسسة قد فقدت استقلاليتها لأن مواردها مشككة بأكثر من 50 % من الديون.
2. نسبة قابلية التسديد:

تقيس مدى قابلية المؤسسة للوفاء بديونها بمقارنة مجموع الديون بمجموع الأصول ، وتعطى بالعلاقة التالية³:

$$\text{نسبة قابلية التسديد} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$$

¹ ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 85.

² المرجع نفسه، ص 88.

³ ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 88.

مجموع الخصوم

- إذا كانت هذه النسبة أقل من 0.5 معنى ذلك أن المؤسسة لها ضمانات لديون الغير ، وبالتالي لها الحظ في الحصول على ديون أخرى في حالة طلبها.
 - إذا كانت هذه النسبة أكبر من 0.5 (طبعاً، منطقياً أنها أقل من الواحد) معنى أن ديون المؤسسة تمثل أكثر من 50 % من مجموع أصولها وبالتالي فإن أكثر من 50 % من أصول المؤسسة ممولة بالديون.
- ثالثاً: نسب السيولة (نسب الخزينة):

هي عبارة عن مجموعة النسب التي تقيس مدى قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها قصيرة المدى وتتمثل في:

1. نسبة السيولة العامة:

وتسمى سيولة رأس المال العامل، وتبين هذه الأخيرة مدى قدرة المؤسسة على تغطية الديون القصيرة الأجل بأموالها المتداولة التي يمكن تحويلها إلى سيولة نقدية في المواعيد التي تتفق مع تاريخ استحقاق ، وتعطى هذه العلاقة¹:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

الديون قصيرة الأجل

- يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد لكي تتمكن المؤسسة من تسديد ديونها وتحقيق رأسمال عامل موجب.
- أما إذا كانت هذه النسبة تساوي الواحد فهذا يعني أن المؤسسة لديها رأسمال معدوم أي عدم وجود هامش ضمان لتتمكن المؤسسة من الوفاء بالتزاماتها.
- أما إذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد فهذا يعني أن المؤسسة في حالة سيئة وعليها أن تراجع هيكلها المالي بزيادة الديون الطويلة أو تخفيض ديونها القصيرة وزيادة أصولها المتداولة.

2. نسبة السيولة المخفضة، المختصرة:

وتسمى السيولة المختصرة، وهي تبين مدى كفاءة المؤسسة في تغطية الالتزامات الجارية بالأصول سريعة التداول، وتعطى بالعلاقة²:

¹ المرجع نفسه، ص 89.

² إلياس بن ساسي ويوسف قرشي، مرجع سبق ذكره، ص 119.

نسبة السيولة المختصرة = الأصول المتداولة - المخزونات

الديون قصيرة الأجل

قيمة هذه السيولة تتراوح بين 0.3 كحد أدنى و 0.5 كحد أقصى إذا كانت مرتفعة فهي تدل على الحالة الجيدة و إمكانية الدفع دون صعوبات أي تكون القيم الجاهزة و الغير جاهزة تساوي نصف الديون القصيرة أو أقل.

3. نسبة السيولة الحالية:

تمكن هذه النسبة من مقارنة مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت بالديون قصيرة الأجل، وتعطى بالعلاقة¹:

نسبة السيولة الحالية = قيم جاهزة

ديون قصيرة الأجل

وحدودها بين 0.2 كحد أدنى و 0.3 كحد أقصى، إذا كانت مرتفعة معناه وجود أموال مجمدة كان من الممكن توظيفها في استخدامات أخرى ، وتعطى أكثر مردودية أي القيم الجاهزة غطت كل الديون القصيرة ، وبقي فائض منه جامد لم يستخدم.

4. نسبة سيولة الأصول:

تمكن هذه النسبة من تقييم رؤوس الأموال المتداولة بمجموع الأصول ، وتتغير هذه النسبة بتغير فروع النشاط فنجدها في المؤسسات التجارية غالبا أكبر من 0.5، وحتى تكون وضعية المؤسسة جيدة في هذه الحالة يجب أن تكون حركة الأصول المتداولة سريعة وتحقق أرباحا، وتعطى هذه النسبة بالعلاقة:

نسبة سيولة الأصول = أصول متداولة

مجموع الأصول

فإن ارتفاع هذه النسبة يدل على أن المؤسسة تستثمر معظم أموالها في الأصول القابلة للتحويل إلى نقدية في المدى القصير و بالعكس انخفاضها يدل على ارتفاع قيمة الاستثمارات مما يعطي للمؤسسة إمكانية تحسين مردودها على مدى طويل.

رابعاً. نسب المردودية:

المردودية هي قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح في إطار نشاطاتها ، وينبغي أن تكون هذه المردودية دائمة لتحقيق أرباح متتالية، كما تقيس نسب المردودية نتائج النسب المالية حيث أنها تبين مدى تحقيق

¹ المرجع نفسه، ص 120.

المؤسسة للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة، كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها المؤسسة فيما يتعلق بالسيولة والدفع المالي وهي بذلك تعطي إجابات نهائية عن الكفاءة العامة لإدارة المؤسسة.

1. نسبة المردودية المالية:

تعبر عن مدى مردودية الأموال الخاصة ، أو مدى مساهمتها في تحقيق النتيجة وتسمى أيضا معدل العائد على الأصول الخاضعة، وتعطى بالعلاقة الآتية¹:

$$\text{نسبة المردودية المالية} = \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

كلما زادت هذه النسبة كلما دل ذلك على وجود تسيير أمثل من طرف المؤسسة لمواردها المالية، وكلما قلت أو انعدمت كلما لزم ذلك على المؤسسة إعادة النظر في سياسة استثمارها للموارد المالية مع الأخذ بعين الاعتبار البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة.

2. نسبة المردودية الاقتصادية:

تعتبر النسبة الأفضل لقياس ربحية العمليات خاصة عند المقارنة بين المؤسستين ، حيث الأرباح التي تحققها المؤسسة من عملياتها يجب أن تكون كافية وتسمح بالحصول على معدل عائد مناسب على الأصول التي تستخدم لتنفيذ عملياتها²:

$$\text{نسبة المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{نتيجة الدورة الإجمالية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

3. نسبة المردودية التجارية (معدل دوران الأصول الثابتة):

تقيس هذه النسبة مدى كفاءة الأصول الثابتة، حيث كل دينار مستثمر من الأصول الثابتة يعطي "X" دينار من المبيعات ، وكلما كانت الأصول غير مستغلة يجب أن تتخلص منها المؤسسة لأنها تشكل عبئا عليها وتعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة المردودية التجارية} = \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية}}{\text{مجموع الأصول الثابتة}}$$

المبحث الثالث: موازنة الخزينة كأسلوب لإدارة النقدية في المؤسسة

¹ ناصر داددي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 96.

² المرجع نفسه، ص 97.

تقوم إدارة المؤسسة بتقدير حاجتها من النقد ضمن إطار عملية الموازنة والتنبؤ العام، وأن الأسلوب الأكثر فائدة عند إدارة النقد بشكل مسبق هو القدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمؤسسة والتي تساعد كثيرا في إعداد الخطط لتوفير الأموال، أو اقتراضها عندما يكون هناك عجز في التدفقات النقدية، أو لغرض استثمار النقد عندما يكون هناك فائض في التدفقات النقدية يزيد عن حاجة المؤسسة في الأجل القصير.

وتمثل الموازنة النقدية الأداة العملية لتنفيذ هذا الأمر، إذ تحدد هذه الموازنة مقدار النقد الموجود والمطلوب، والفائض أو العجز على أساس شهري أو أسبوعي أو يومي أحيانا، ولا يتوافر للإدارة المالية للمؤسسة إعداد الموازنة النقدية من فراغ، بل هي ترجمة للموازنة التقديرية السلعية والبشرية (موازنة المبيعات، موازنة الإنتاج، موازنة اليد العاملة) التي تعد بالمؤسسة كل عام وتقسم بدورها إلى موازنات شهرية أو أسبوعية أو يومية عند الحاجة.

المطلب الأول: مفهوم موازنة الخزينة

في الترتيب المنطقي، موازنة الخزينة هي آخر موازنة يتم إعدادها، وهي نتيجة أو محصلة لجميع الموازنات الأخرى (موازنة المبيعات، موازنة الإنتاج، موازنة اليد العاملة،..). تعتبر موازنة الخزينة الجدول الزمني للتدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة المتوقعة لفترة زمنية محددة¹.

والموازنة هي عبارة عن ورقة عمل تستخدم لإظهار التدفقات النقدية الداخلة والخارجة والأرصدة النقدية عبر فترة زمنية محددة وأنها وسيلة أو أداة لمساعدة المدير المالي لتخطيط استخدام النقد ومراقبته². ويتم إعداد الموازنة التقديرية للتدفقات النقدية بغرض الكشف عن مقدار ما يسترد إلى المؤسسة من مبلغ نقدية، ومقدار ما ستدفعه في فترة معينة. إن هذه الموازنة تصور لنا مفردات ومكونات هذه المقبوضات والمدفوعات، وأوقات الدفع والقبض، وبذلك تستطيع المؤسسة معرفة السيولة النقدية المتوقع الحصول عليها في فترة معينة، وأن هذا يساعدها على تحديد موقعها تجاه التزاماتها، حيث أنه في حالة كون مدفوعاتها تفوق مقبوضاتها، فهذا يعني أن المؤسسة تكون غير قادرة على مواجهة الالتزامات التي تستحق عليها، مما يوجب عليها أن تبحث عن مصادر التمويل المناسبة.

المطلب الثاني: أهداف موازنة الخزينة

¹ A.HAMIANI, *Gestion budgétaire et comptabilité prévisionnelle*. Berti éditions, Alger, 2001, p91.

² أحمد توفيق، إدارة الأعمال (مدخل وظيفي)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص123.

تعد الموازنة النقدية أداة هامة جدا في عمليات التخطيط المالي في الوقت الحاضر، وذلك لتأمين التمويل المطلوب وتوقيت الحاجة إليه، وهذا ما يجعل الموازنة النقدية من أهم الموازنات التي تعدها المؤسسة، لأن التقصير في إعدادها قد يؤدي إلى عجز المؤسسة قبل ولادتها، إذ دلت الخبرة العملية على أن كثيرا من المؤسسات الجديدة التي لم تعد موازنة نقدية عند بداية استثمارها فوجئت بعجز تمويلي كبير، مما اضطرها إلى الاستدانة السريعة بفوائد مرتفعة لتأمين النقد اللازم لتمويل المخزون السلعي من المواد الأولية والبضاعة تحت الصنع، وأجور العمال والنفقات المختلفة الأخرى.

كما تعتبر موازنة الخزينة عاملا يساعد المؤسسة في أن تحظى باحترام وثقة المتعاملين معها، وكذا المحافظة على سمعتها في الوسط المالي والتجاري، وكذا عند الزبائن والموردين والمقرضين، لذا عليها أن تعمل كل ما في وسعها حتى تستطيع تسديد ما عليها من التزامات تجاه الغير حين يصل موعد استحقاقها، ويمكن أن نستخلص أهمية أهداف موازنة الخزينة المتمثلة في¹:

1- تقدير خطر عدم السيولة: يمكن للمؤسسة أن تقع في مشكلة عدم الدفع عند ظهور عدم التوازن خلال السنة.

2- مفاوضات التمويلات قصيرة الأجل: حتى تتمكن المؤسسة المالية من دراسة طلب التمويل قصير الأجل تطالب بموازنة الخزينة التي تعتبر وثيقة هامة.

3- التنبؤ باستعمال جيد لفائض الخزينة: حتى تحقق الأرباح يجب أن تتبع الأسلوب الجيد في توظيف فائض الخزينة.

4- تسهيل إعداد الميزانية وحساب النتيجة التقديرية: بعد إعداد كل من الموازنة وحساب النتائج التقديرية تتمكن المؤسسة من تقيي المردودية التنبؤية.

المطلب الثالث: كيفية إعداد موازنة الخزينة

يجب مراقبة حركة المقبوضات والمدفوعات وتقديرها للفترات الموالية حتى يتم إعداد الموازنة التقديرية للتدفقات النقدية، أي معرفة المبالغ التي يتوقع قبضها، والمبالغ التي يتوقع أن تدفع خلال الفترة ويقدر ما تكون التنبؤات بالتدفقات النقدية الخارجة والتنبؤات النقدية الداخلة دقيقة تكون الموازنة أكثر دقة.

كل من جدول المقبوضات النقدية وجدول المدفوعات النقدية يمثل البرنامج الزمني للعمليات وما ينجر عنها من تدفقات نقدية خارجة وتدفقات نقدية داخلية، حيث يوضح لنا جدول المقبوضات البرنامج

¹ حسين القاضي، الموازنة النقدية في النظام المحاسبي الموحد الواقع والآفاق، مجلة جامعة دمشق، المجلد 17، العدد الأول، 2001، ص ص 7-8.

الزمني لكل المعاملات وموعد تحصيلها، ويبين جدول المدفوعات البرنامج الزمني للالتزامات المالية وموعد تسديدها.

1- تقدير المقبوضات: كل المبالغ المالية التي يتم الحصول عليها خلال فترة الموازنة تمثل المقبوضات، وتتكون أساساً من المبالغ المحصل عليها من المبيعات، وتكون إما نقداً أو من المبيعات الآجلة المستحقة التسديد، المبالغ التي يتم استلامها كإيرادات أخرى مثل الفوائد المالية، الأرباح المستحقة من خلال أسهم في مؤسسات أخرى أو من التنازل على الاستقارات (التنازل عن الأصول الثابتة، بيع جزء من محفظة الأوراق المالية) أو من مساهمات جديدة نتيجة لزيادة رأس المال وكذا القروض التي تم تحصيلها¹.

إن دقة التنبؤ بكمية المبيعات المتوقعة تؤدي إلى التنبؤ بالمبالغ التي تستلم من خلالها، حيث تكون المقبوضات المتوقعة تحقيقها قريبة مما يتحقق فعلاً، إذا كانت التنبؤات بالكميات المتوقعة يبيعها دقيقة، كما أن هناك دوراً فعالاً طبعه طبيعة الزبائن والشروط المتفق عليها (بالنسبة للمبيعات الآجلة) حيث تكون التوقعات قريبة من الواقع كلما كان الزبون قادراً على الوفاء بالالتزامات عند موعد استحقاقها .

2- تقدير المدفوعات: وتشمل كل ما على المؤسسة من التزامات نقدية ومصروفات يستلزم تسديدها خلال فترة الموازنة، بالإضافة إلى المشتريات والاستثمارات التي يتوقع إنجازها، أو الدخول بها خلال فترة الموازنة التي سيتم دفعها نقداً، ونأخذ على سبيل المثال المبالغ التي يستوجب دفعها إلى الموردين وكذا المستحقة إلى دائري الاستثمارات، ديون الخدمات، الأجور والرواتب المستحقة خلال فترة الموازنة، الإيجار، التأمين، الصيانة، الإصلاحات ومختلف أنواع أقساط القروض وكذا الفوائد المستحقة، الضرائب، الرسوم، ومصاريف الإشهار ، وكافة المصاريف الأخرى المختلفة².

3- الرصيد النقدي: بعدما يتم إعداد المقبوضات والمدفوعات يحسب الرصيد النقدي الذي يعبر عن الفرق بين المبالغ التي يتوقع استلامها والمبالغ التي يتوقع تسديدها خلال فترة الموازنة . وبالرجوع إلى رصيد النقدية في بداية الفترة يمكن حساب ما تحتاج إليه المؤسسة من الأموال النقدية للاحتفاظ به كحد أدنى من الرصيد النقدي، كما يمكن حساب مقدار الزيادة التي تحتفظ بها المؤسسة فوق ذلك الحد الأدنى.

ولما كان من المستحيل التنبؤ بالمقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية بدرجة بالغة الدقة، فإنه يجب عند تخطيط تمويل المؤسسة التحقق من وجود رصيد نقدي بخزينة المؤسسة كحد للأمان كاف لتغطية أي خطأ محتمل في التقديرات.

¹ S.GRIFFITHS, J.DEGOS, *Gestion financière de l'analyse à la stratégie*, édition d'organisation, Paris, 1992, P 202.

² هاشم أحمد عطية، عبد ربه محمد، دراسات في المحاسبة المالية، محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية ، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 217.

وباستخدام هذه البيانات يمكن تقدير الرصيد النقدي في نهاية كل شهر، كما يمكن تحديد ما إذا كان الرصيد كافياً أم أنه يجب على المؤسسة تدبير مبلغ نقدي عن طريق الاقتراض من الغير لمواجهة العجز في الرصيد¹.

المطلب الرابع: تنبؤات الخزينة في المدى القصير

يمكن تحديد تنبؤات الخزينة في المدى القصير عبر قياس تنبؤات المقبوضات والمدفوعات في المدى القصير.

أولاً - التنبؤات الشهرية للخزينة: ويمكن أن تقسم التنبؤات الشهرية للخزينة إلى ستة محاور:

1 - التنبؤات الشهرية للمقبوضات: وهي تشمل على²:

1-1 مبيعات البضائع والإنتاج المباع : عندما تكون كل المبيعات على الحساب يكفي أن نأخذ مباشرة برنامج المبيعات الشهرية الذي تم إعداده من طرف المصالح التجارية للمؤسسة، عندما توجد مبيعات مع الدفع لأجل، وإذا كانت الحقوق قابلة للخصم لدى البنوك فإننا نعود إلى الحالة السابقة للمبيعات على الحساب، أما إذا كانت الحقوق غير قابلة للخصم فيتم تسجيل المقبوضات الموافقة في تاريخ متوقع التسديد.

1-2 المتحصلات المختلفة: التي تشكل خصوصاً من عائدات سندات المساهمة أو سندات التوظيف، إيرادات حصص المساهمات...

1-3 مبيعات الأصول الثابتة : يتعلق الأمر بالمبالغ الواردة من بيع الأصول الثابتة (الأراضي، البنائات، الآلات، التجهيزات...).

1-4 الحصول على رؤوس أموال مستقرة جديدة.

2- التنبؤات الشهرية للمدفوعات: وتشتمل على:

1-2 أعباء المستخدمين : التي تشمل الأجور، الرواتب، المنح المختلفة، الأعباء الاجتماعية وكل ما يتعلق بالأجر.

2-2 الأعباء العامة : يعني مصاريف التسيير العام، الرسوم على رقم الأعمال، الضريبة على أرباح المؤسسات...

2-3 المبالغ المدفوعة للموردين: وتخص المدفوعات المرتبطة بمدفوعات الأصول الثابتة التي تورث مشتريات ضرورية في الحياة الجارية للمؤسسة.

¹ عواد أبو حشيش خليل، المحاسبة الإدارية لترشيد القرارات، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2005، ص 184.

² Philippe Rousselot, Jean-François Verdié, op-cit, p 136.

												<p>1) التنبؤات الشهرية للمقبوضات</p> <ul style="list-style-type: none"> - مقبوضات مبيعات البضائع والإنتاج المباع المنتوج أ..... المنتوج ب..... المنتوج..... - متحصلات متعددة - مقبوضات مبيعات الأصول الثابتة - متحصلات جديدة (رؤوس أموال مستقرة)
												المجموع العام للمقبوضات
												<p>2) التنبؤات الشهرية للمدفوعات:</p> <p>مدفوعات خاصة</p> <p>مدفوعات عامة</p> <p>المبالغ المدفوعة للموردين</p> <p>تسديد فواتير الشراء والتسيقات التجارية</p> <p>للأصول الثابتة</p> <p>تسديد فواتير الشراء، المواد واللوازم</p> <p>المدفوعات المالية:</p> <p>تسديد أقساط الديون التي مدتها أكثر من سنة</p> <p>الفوائد</p> <p>أرباح الأسهم</p> <p>المصاريف المالية الجارية</p>
												المجموع العام للمدفوعات
												3) الرصيد الشهري للمقبوضات والمدفوعات
												$2 - 1 =$
												4) الرصيد المتراكم للمقبوضات والمدفوعات
												بما في ذلك رصيد شهر جانفي في بداية السنة
												5) المبالغ التي تم الحصول عليها من البنوك
												ومن مصادر التمويل الأخرى في المدى القصير(خارج القروض الثابتة على الحقوق التجارية)
												6) المتاحات في نهاية كل شهر = 4 ± 5

المصدر: A.HAMIANI, Gestion budgétaire et comptabilité prévisionnelle, Berti éditions,

Alger, 2001, p 118.

ثانيا- التنبؤات اليومية:

على المؤسسة أن تكون على علم بجميع تدفقات الخزينة حتى تحسن استخدام الأموال الموجودة في المؤسسة، وبالتالي تحقيق أهدافها المسطرة، وعليه بما أن تدفقات الخزينة تختلف في نفس الشهر فإن التنبؤات الشهرية غير كافية، فأمين الخزينة يحاول أن يجعل النقدية قريبة من الصفر، وأول مشكل يصادفه هو ظهور تفاوت بين المدفوعات والمقبوضات، كما عليه أن يعد الفارق بين الوضعية المحاسبية للمؤسسة ووضعيته لدى البنك، وهناك شكل آخر تتسبب فيه أيام القيمة بالرغم من دراية أمين الخزينة بكل التحركات المؤثرة على جميع الحسابات المختلفة.

إن القيام بالتنبؤات اليومية للحركات التي تؤثر على جميع الحسابات أمر مهم في تحقيق الدقة في تسيير الخزينة، بحيث لا تكون هذه التنبؤات اليومية على أساس أيام العملية بل على أساس أيام القيمة¹. التنبؤات اليومية للخزينة تأخذ منظورين: التنبؤات بالتدفقات واستغلال المعلومات التي تؤدي إلى اتخاذ القرارات. من هذا نميز عموماً بين تقديرات الخزينة يوم بيوم وبطاقة متابعة الخزينة².

1- التقديرات يوم بيوم: إن الركيزة التي يتم الحكم بها على أداء عمل أمين الخزينة هي التقدير يوم بيوم الذي يعتبر أهم نشاط له.

ينطلق مسؤول الخزينة على المستوى اليومي من المعلومات التي تحصل عليها، ووسائل الدفع المتوفرة من طرف وحدات المؤسسة المختلفة بحيث تسمح بتقدير المدفوعات والمقبوضات التي يتم الدفع بها للمؤسسة. إن عدم اليقين الذي يطبع تقديرات الخزينة يوم بيوم مصدره هو المشاكل المعقدة التي تطرحها وسائل الدفع، ويمكن أن نلاحظ عدم اليقين فيما يلي³:

أ- على مستوى الإيرادات:

- هل يحترم الزبائن التزاماتهم في حالة البيع على الحساب؟

- ما هو رقم الأعمال اليومي في حالة ما يتم البيع نقداً؟

ومهما كانت طريقة البيع هناك إيرادات لا يتم إبلاغها إلى أمين الخزينة (صك استلم من طرف عون

تجاري ولم يقدم بعد للقبض)، تحويل حتمي تم إجراؤه في حين أن المعلومات لا تصل إلى من المؤسسة من قبل البنك في الوقت المناسب.

ب- على مستوى المصاريف:

- متى يتم تحصيل الدائن لدينه؟

¹ A.HAMIANI, *Gestion budgétaire et comptabilité prévisionnelle*. Berti éditions, Alger, 2001, P 125.

² Idem, p 128.

³ S.LACRAMPE, G. CAUSSE, *Méthodes de gestion de la trésorerie (information, prévision, contrôle)*, édition hommes et techniques, 5^{ème} édition, France, 1999, P 215.

- ومتى يتحصل على الوثيقة التي تثبت أنه تحصل على أمواله (كميالة، صك...)؟
- كما يمكن للمؤسسة أن تحترم حصص التدفقات التي يجب أن تمنحها إلى مجموعة البنوك التي تتعامل معها، وهناك دور هام تلعبه تجربة مسؤول الخزينة في هذا المجال وبالأخص فيما يتعلق بمستوى التقديرات المتعلقة بتصرفات الزبائن (تواريخ الدفع) والحقوق (تواريخ التحصيل، وسائل الدفع المستعملة).
- 2- **كيفية وضع التنبؤات اليومية:** تتطلب التقديرات على المدى القصير جدا تنظيم وتحليل وجمع معلومات جد مهمة نذكر منها¹:
- أ - **تحليل تدفقات الخزينة:** يتعلق التحليل بالنقاط التالية:
- تقسيم جميع المقبوضات والمدفوعات حسب طبيعتها: دفع من قبل الزبائن، إيرادات مالية، تسديد الموردين، دفع الضرائب...
- جرد وسائل الدفع المستعملة: الحوالات، الصكوك البنكية، التمويلات. ومن الأحسن معرفة كل نوع من وسائل الدفع على حده (عدد الشيكات، الكميالات...) وكذلك النسبة المئوية لرقم الأعمال.
- التفريق بين التدفقات اليقينية والتدفقات المشكوك فيها: فحساب ووضع التدفقات اليقينية في إطارها الزمني يتم دون أي مشكل في حين تعالج التدفقات المشكوك فيها، ويتم تحديدها وحساب مبالغها عن طريق الاحتمالات وبصفة عشوائية، وبما أن التدفقات غير اليقينية التي تعرقل عمل مسؤول الخزينة وتؤثر سلبا على نوعية تغيرات الخزينة فمن الأنسب تقليصها والحد منها.
- تؤخذ بعين الاعتبار كل التدفقات بأنواعها والشروط البنكية من أجل إعادة توجيه التدفقات حسب كل بنك، وعلى المؤسسة أن تعمل بكل جهدها من أجل تحديد عدد البنوك التي تتعامل معها، وتوزيع التدفقات فيما بينها كأن توجه الكميالات إلى البنك الذي يمنح شروط تفضيلية فيما يخص الخصم.
- ب- **البحث عن المعلومات:** يعمل أمين الخزينة على وضع قنوات اتصال حتى يتمكن من التنبؤ بتطورات الخزينة من خلال ما يتحصل عليه من معلومات سريعة ودقيقة لتسيير عدم اليقينية فيما يخص تواريخ القيمة، وهذا بهدف الحصول على أحسن وضعية يومية للخزينة، والتي من بينها²:
- **قنوات الدفع:** يسمح الدفع بتفادي المشاكل التي تنجم عن الدفع لوسائل أخرى والتي تشهد تفاوتاً بين تاريخ التحصيل لدى البنك وتاريخ الإصدار وهذا يرجع للأسباب التالية:
- وقت التحويل والمعالجة المحاسبية والإدارية، اختلاف مدة التفاوت وتعلقها بنوعية التسديد وطريقة التحويل وكذلك المتعاملين.

¹ A. HAMIANI, Op-cit, P 142.

² منير شاكّر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص 124.

- **الشروط البنكية:** كثيرا ما يحدث تفاوت إضافي بسبب التقاليد المصرفية بالأخص عندما تدرس آلية تاريخ القيمة الذي يكون عادة مختلفا عن تاريخ العملية.

- **إقامة قنوات اتصال داخلي:** يجب أن يكون هناك تنظيم محكم للعلاقة بين مصلحة مراقبة التسيير ومصالح المؤسسة الأخرى، خاصة المحاسبية، فيجب إعلام أمين الخزينة بجميع التغيرات المحتملة وقوعها خاصة إذا كانت تؤثر على التقديرات (تعديل في التقديرات، تغيير وسائل الدفع بالنسبة لموردها، تمديد قرض الزبائن).

ج- **إعداد بطاقة متابعة الخزينة:** تعد التقديرات اليومية انطلاقا من وثيقة تدعى بطاقة متابعة الخزينة وهذا بعد حصول أمين الخزينة على المعلومات التي تتعلق بهذه التدفقات وكذا المعطيات التقديرية داخل المؤسسة، مع العلم أن المعرفة الدقيقة للشروط البنكية (خاصة أيام القيمة) تؤدي إلى أن تكون القيم في موضعها المناسب، ويمكن أن نشطب الخدمات المقدمة في الأيام التي لا مدفوعات فيها ولا مقبوضات مثل (يوم الجمعة) وهذا من أجل استبعاد وتفادي الأخطاء التي قد تقع.

جدول (1-2): بطاقة متابعة الخزينة

الشهر							البنك
السبت	الجمعة	الخميس	الأربعاء	الثلاثاء	الاثنين	الأحد	البيان
							المقبوضات: - شيكات مستلمة في عين المكان - شيكات مستلمة في أماكن مختلفة - سندات - تحويلات - مقبوضات أخرى
							مجموع المقبوضات

							المدفوعات: - شيكات صادرة صغيرة - شيكات صادرة كبيرة - أوراق تجارية موطنية - تحويلات صادرة - مدفوعات أخرى
							مجموع المدفوعات
							الرصيد قبل إتخاذ القرار
							قرارات - خصم السندات - التوظيف - تجميد - ...
							الرصيد بعد اتخاذ القرار
							القرارات

المصدر: A.HAMIANI, Gestion budgétaire et comptabilité prévisionnelle, Berti éditions, Alger, 2001, p 144.

تسهّم موازنة الخزينة في الكشف عن حجم الفائض أو العجز المتوقع في النقدية وتوقيت حدوثه، وبذلك تتيح للإدارة فرصة دراسة البدائل المتاحة لاستثمار ذلك الفائض واختيار أفضلها، أو المفاضلة بين المصادر البديلة لتمويل العجز وذلك قبل أن يتحقق الفائض أو العجز بالفعل. ومع ذلك، فقلما تعرض الموازنة النقدية بشكل مستقل عن الموازنات الأخرى، التي تشكل مع بعضها الموازنة الشاملة للمؤسسة، إذ أنّها تتظافر مع بعضها البعض، وتوضع أمام الإدارة العليا لاتخاذ القرارات المناسبة التي تخدم أهداف المؤسسة وتحوّل دون وقوع المؤسسة في حالات العسر والفشل المالي.

المبحث الرابع: خطر الفشل المالي وأساليب معالجته

تعتبر ظاهرة التعثر المالي للمؤسسات أو (الفشل المالي) من بين الظواهر التي سعى الباحثون إلى دراسة أسبابها، ومدى إمكانية التنبؤ بحدوثها مستقبلا من خلال التحليل المالي للبيانات المالية المنشورة، التي

يمكن أن تكون لها قدرة تنبؤية، بحيث تكون أحد الوسائل التي يمكن استخدامها في مجال المفاضلة بين البدائل عند اتخاذ القرارات الاستثمارية أو التمويلية.

فظاهرة الفشل المالي وآلية حدوثه تجعل من الممكن التنبؤ به، إما من خلال تحليل الخطط

الإستراتيجية (أسباب الفشل المالي) أو من خلال ملاحظة وتحليل مؤشرات الأداء للمؤسسة (عوارض الفشل المالي).

المطلب الأول: مفهوم الفشل المالي

في البداية يجب الإشارة إلى أنه لا يوجد اتفاق محدد على مفهوم الفشل المالي، حيث يختلف هذا المفهوم من شركة لأخرى، ومن قطاع لآخر بل وداخل المؤسسة الواحدة والبنك الواحد، ففي حين يرى البعض أن الفشل المالي مرادف للفشل الاقتصادي، يرى البعض الآخر أن الفشل المالي يختلف عن الفشل الاقتصادي.

الفشل الاقتصادي ويقصد به حالة المؤسسة التي تحقق عوائد تنخفض عن معدلات الفائدة السائدة في السوق أو أقل من العوائد المتوقعة، وقد يقصد بالفشل الاقتصادي حالة المؤسسة التي لا تحقق عائد مناسب على الأموال المستثمرة فيه، وهنا نرى غياب الاتفاق على معنى أو مفهوم محدد للفشل الاقتصادي¹.

الفشل المالي هو مواجهة المؤسسة لظروف طارئة وغير متوقعة تؤدي إلى عدم قدرتها على توليد مردود اقتصادي أو فائض نشاط يكفي لسداد التزاماتها في الأجل القصير، وهو ما يسمى كذلك بالعسر المالي الفني، والذي إذا لم يتم معالجته على وجه السرعة فإن المؤسسة تكون بسبيلها إلى الفشل المالي الذي يقودها إلى الإفلاس والتصفية².

ويعتبر نموذج (ألتمان Altman) للتنبؤ بالفشل المالي أن المؤسسة المتعثرة ماليا هي المؤسسة التي بلغت خسائرها المتراكمة ثلاثة أرباع رأسمالها أي 75% من رأس المال، وذلك لأن نموذج ألتمان قد بني على أساس المؤسسات التي أعلنت إفلاسها بحسب النظام الأمريكي³.

يمكن النظر إلى الفشل المالي من زاويتين:

¹ محمود عبد الحليم الخلايلة، التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، 2004، ص 215.

² محمود عبد الحليم الخلايلة، مرجع سبق ذكره، ص 215.

³ وليد محمد عبد الله الشباني، دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالتعثر المالي في الشركات السعودية، ورقة بحث مقدمة، قسم المحاسبة، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، الرياض، 2005، ص 4.

- الأولى: عدم قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل (أو الالتزامات المستحقة) وذلك على الرغم من زيادة إجمالي الأصول عن إجمالي الالتزامات، ويطلق على هذه الحالة "العسر المالي الفني"
- والثانية: حالة المؤسسة التي يزيد إجمالي التزاماتها عن قيمة أصولها الإجمالية ويطلق على هذه الحالة "الإفلاس".

وخلاصة القول هو ما أشرنا إليه في البداية من عدم وجود مفهوم متفق عليه للفشل المالي، ولسهولة التحليل سوف نستبعد الفشل الاقتصادي ونبقى على الفشل المالي، وفي هذه الحالة سوف يستخدم مصطلح الفشل المالي ليقيصد به كلا من العسر المالي الفني والإفلاس معاً.

المطلب الثاني: الأسباب المساعدة على ظهور الفشل المالي ومراحله

يمكن دراسة الأسباب المساعدة على ظهور الفشل المالي من ثلاث زوايا على النحو الآتي:

- من وجهة نظر البنك؛
- من وجهة نظر المؤسسة؛
- حسب وظائف المؤسسة.

أولاً- الأسباب من وجهة نظر البنك

تنقسم تلك الأسباب إلى أربع مجموعات أساسية وهي:

- أسباب ترجع للعميل؛
- أسباب ترجع للمشروع؛
- أسباب ترجع للبنك؛
- أسباب ترجع للبيئة المحيطة.

1- أسباب ترجع للعميل

يمكن تلخيص أسباب الفشل المالي التي ترجع إلى العميل من وجهة نظر البنك فيما يلي¹:

- حداثة الخبرة في النشاط؛
- استخدام القروض في غير الغرض المخصص لها؛
- سوء إدارة الأموال المقترضة؛
- زيادة الاعتماد على الأموال المقترضة؛
- فقدان العميل لبعض أسواقه؛

¹ محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 285.

- تخاصم أو انفصال الشركاء؛
- توسع العميل في البيع طويل الأجل؛
- عدم التزام العميل بتوجيهات البنك.

2-أسباب ترجع للمشروع

تتمثل بعض الأسباب التي ترجع إلى المؤسسة في النقاط الآتية¹:

- نقص بعض عناصر الإنتاج؛
- نقص الطلب على منتجات المؤسسة؛
- ارتفاع درجة المخاطرة في المؤسسة؛
- الإنتاج على نطاق ضيق؛
- عدم توافر مصادر توفير المادة الخام المطلوبة؛
- عدم الإنتاج وفقا لرغبات العملاء؛
- الموقع غير المناسب للمشروع؛
- سوء التجهيز الداخلي.

3-أسباب ترجع للبنك

يمكن حدوث الفشل المالي في حالة ارتكاب إدارة البنك لبعض الأخطاء منها²:

- غياب النزاهة في العمل الائتماني؛
- صورية الدراسات الائتمانية التي يقوم بها البنك؛
- عدم المتابعة الميدانية للعملاء؛
- منح الائتمان لمشروعات عالية المخاطر؛
- قبول دراسات الجدوى الصورية.

4-أسباب ترجع للبيئة المحيطة:

يمكن أن يعود الفشل المالي لأسباب تتعلق بمحيط المؤسسة وبيئتها الخارجية منها³:

- حالة الكساد العام؛

¹ المرجع نفسه، ص 286.

² محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 286.

³ المرجع نفسه، ص 287.

- اشتداد المنافسة؛
- تزايد أعباء الضرائب والرسوم؛
- ارتفاع معدلات الأجور والمرتبات؛
- ارتفاع تكاليف التأمينات والمعاشات؛
- التدخل الحكومي في سياسات التسعير؛
- ارتفاع معدلات التضخم؛
- ارتفاع معدلات الفائدة.

ثانيا- من وجهة نظر المؤسسة

يمكن حصر أسباب الفشل المالي من وجهة نظر المؤسسة من خلال مظاهر عديدة منها الاعتماد المتزايد على مصادر التمويل الخارجية مع ضعف مصادر التمويل الذاتية، والاحتفاظ بمستويات عالية من المخزون، وعدم استقرار سياسة تحصيل المبيعات الآجلة وحقوق المؤسسة التي على الغير، وعدم كفاية رأس المال العامل وتمويله من مصادر مالية قصيرة الأجل، وزيادة الطاقة الإنتاجية العاطلة، مع انخفاض نصيب المؤسسة في السوق وضعف مركزها التنافسي، وعدم القدرة على القيام بعمليات الإحلال والتجديد للأصول الثابتة، وزيادة عبء الفوائد على الإيرادات وصافي الربح¹.

ثالثا- حسب وظائف المؤسسة

وتنقسم إلى أربع مجموعات رئيسية²:

1- أسباب تسويقية

- نقص الطلب على منتجات المؤسسة؛
- اشتداد حدة المنافسة؛
- غياب السياسات التسويقية المناسبة؛
- ضيق الأسواق و صعوبة التصدير؛
- عدم توافر منافذ التوزيع المناسبة.

2- أسباب مالية

- تزايد أعباء الضرائب و الرسوم؛
- ارتفاع درجة المخاطرة؛

¹ وليد محمد عبد الله الشباني، مرجع سبق ذكره، ص 7.

² محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 289.

- ارتفاع معدلات الفوائد؛

- الاعتماد على الاقتراض؛

- نقص رأس المال.

3- أسباب إنتاجية

- نقص عناصر الإنتاج؛

- الإنتاج على نطاق ضيق؛

- استخدام مستوى تكنولوجي غير مناسب؛

- ارتفاع معدل دوران العمالة؛

- نقص العمالة الفنية المدربة.

4- أسباب بيئية متنوعة

- حالة الكساد العام؛

- التكتلات الاقتصادية؛

- ارتفاع معدلات الأجور والمرتبات؛

- ارتفاع معدلات التضخم؛

- عدم استقرار البيئة الاقتصادية.

رابعاً- مراحل الفشل المالي

يمكن استعراض مراحل الفشل المالي في أربعة مراحل على النحو التالي¹:

1- مرحلة ما قبل ظهور الفشل المالي:

هذه المرحلة ترتبط بالعديد من الظواهر السلبية منها :

- انخفاض الطلب على منتجات المؤسسة؛

- ضعف كفاءة طرق وأساليب الإنتاج؛

- ضعف الموقف التنافسي للمؤسسة؛

- زيادة تكاليف التشغيل؛

- انخفاض معدل دوران الأصول؛

- عدم كفاية رأس المال العامل؛

¹ محمود محمد حسين المقيصيد، التنبؤ بالأزمات المالية في الشركات المساهمة باستخدام النسب المحاسبية بالتطبيق على سوق الكويت للأوراق المالية، مجلة البحوث التجارية، جامعة الكويت، 1999، ص 58.

- عدم كفاية التسهيلات المصرفية .

اكتشاف الأمر في هذه المرحلة سوف يمكن المؤسسة من مواجهة الموقف بشكل أكثر فعالية وأكثر سهولة.

2- التدفق النقدي المنخفض:

ترتبط هذه المرحلة بعدم قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها الجارية وتكون في حاجة ماسة للنقدية،

وذلك على الرغم من امتلاكها لأصول مادية تزيد في قيمتها عن قيمة التزاماتها الإجمالية تجاه الغير والتي

يعكسها جانب الخصوم في الميزانية بالإضافة إلى إمكانية تحقيق معدل مقبول من الربحية حيث تكمن المشكلة

في هذه المرحلة في انخفاض السيولة بمعناها الفني وليس بمعناها المطلق .

3- مرحلة الإعسار المالي المؤقت:

ترتبط هذه المرحلة بعدم قدرة المؤسسة على استخدام سياساتها العادية في الحصول على النقدية

المطلوبة لاستخدامها في مواجهة التزاماتها المستحقة ومقابلة نموها المطلوب، وفي هذه المرحلة غالبا ما تتجه إدارة

المؤسسة إلى فرض العديد من الإجراءات المشددة.

يمكن التغلب على هذا النوع من العسر من خلال تسهيل ما يمكن الاستغناء عنه من الاستثمارات

وجدولة الديون.

4- الإعسار الكاري:

أي مرحلة الفشل المالي الكامل، وتعني عدم كفاية القيمة السوقية لأصول المؤسسة لمواجهة التزاماتها

الكلية تجاه دائريها ومساهميها.

من الصعب التغلب على العسر المالي الحقيقي لذا كثيرا ما يقود هذا النوع من العسر إلى الإفلاس أو

التصفية، وخاصة عند إصرار الدائنين على تقليل خسائرهم.

المطلب الثالث: التنبؤ بالفشل المالي

يعتبر التعرف على أسباب التعثر (الفشل) المالي للمؤسسات بالأهمية بما كان، لما في ذلك من تفادي

كل من إدارة المؤسسة، المساهمين والمقرضين للتكاليف الباهظة لإفلاس المؤسسات وإعادة تأهيل ديونها، ومن

هنا تبرز الحاجة إلى إيجاد وسائل علمية وفنية تستطيع من خلالها إدارة المؤسسة التنبؤ باحتمالية تعثر

المؤسسات المالي قبل وقوعه بهدف تلافيه وإيجاد الحلول المبكرة له.

أولا- نموذج ألتمان (Altman) للتنبؤ بالفشل المالي

قدم (ألتمان) سنة 1968 دراسة تهدف إلى إمكانية التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات من خلال دراسة

النسب والمؤشرات المالية لتلك المؤسسات، وقد اعتمد ألتمان على نموذج عرف باسم (نموذج المتغيرات) حيث

يعتمد هذا النموذج على استخدام عدة نسب ومؤشرات مالية ومحاسبية للوصول إلى مؤشر واحد للتعثر (الفشل) المالي يكون قادراً على التنبؤ بمدى إمكانية وقوع التعثرات المالية، وقد استخدم أتمان في دراسته تحليل التمايز لبناء نموذج (Z-Score) للتنبؤ بتعثر المؤسسات، وقد كانت عينة دراسة (أتمان) تتكون من 66 مؤسسة صناعية، نصفها مفلس والنصف الآخر غير مفلس، وقد أخذ في اعتباره 22 نسبة مالية من واقع التقارير المالية المنشورة لهذه المؤسسات، وقد أظهرت الدراسة تفوق خمس (5) نسب في الدلالة بشكل واضح على وقوع الإفلاس¹.

وأظهرت دراسة (أتمان) وجود علاقة ارتباط قوية بين الإفلاس وتلك النسب، أثبتتها الاختبارات الإحصائية، وهذه النسب هي:

- رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول؛
- الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الأصول؛
- النتيجة الإجمالية قبل الفوائد والضريبة إلى إجمالي الأصول؛
- نسبة القيمة السوقية لأسهم رأس المال إلى إجمالي الخصوم؛
- المبيعات إلى إجمالي الأصول.

هذه النسب الخمس تعكس واقع المؤسسة، من حيث درجة السيولة وربحية المؤسسة، وتأثير تلك الربحية في تنمية صافي الأصول، ومدى تغطية القيمة السوقية لأسهم رأس المال لالتزامات المؤسسة، ومعدل دوران الاستثمار.

وتأخذ معادلة الارتباط التي تعبر عن هذا النموذج الشكل التالي²:

$$Z \text{ score} = 1.2X_1 + 1.4X_2 + 3.3X_3 + 6X_4 + 1X_5$$

حيث:

- X_1 = نسبة رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول.
- X_2 = نسبة الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الأصول.
- X_3 = نسبة الدخل (النتيجة) قبل الفوائد والضريبة إلى إجمالي الأصول.
- X_4 = نسبة القيمة السوقية لأسهم رأس المال إلى إجمالي الخصوم.
- X_5 = نسبة المبيعات إلى إجمالي الأصول.

¹ وليد محمد عبد الله الشباني، مرجع سبق ذكره، ص 10.

² وليد محمد عبد الله الشباني، مرجع سبق ذكره، ص 11.

فإذا كانت درجة Z أقل من 1.88 فإن احتمالية إفلاس المؤسسة كبير (منطقة فشل)، أما إذا كانت درجة Z أكبر من 2.99 فهذا يعني عدم احتمالية الإفلاس بدرجة كبيرة، أما إذا كانت درجة Z بين 1.88 و2.99 فإن حالة المؤسسة تكون غير واضحة، ويصعب الحكم على المؤسسة بالإفلاس من عدمه (منطقة رمادية).

هذا النموذج يعاب عليه أنه يعتمد في حسابه على القيم السوقية لأسهم المؤسسات، مما يعني عدم إمكانية تطبيقه على المؤسسات التي لا تتداول أسهمها في البورصة ولا يتوفر لأسهمها أسعار سوقية، ولتلافي ذلك فقد قام (ألتمان) في دراسة له بتطوير النموذج، حيث استبدل المتغير الرابع (X_4) والذي يمثل نسبة القيمة السوقية لأسهم المؤسسة بمتغير جديد يقيس نسبة حقوق الملاك إلى إجمالي الخصوم، ونتج عن ذلك احتساب أوزان جديدة للنسب المالية المستخدمة في نموذج Z-Score.

والنموذج الجديد يمكن حسابه كالتالي¹:

$$Z \text{ score} = 7.17X_1 + 8.47X_2 + 3.107X_3 + 0.42X_4 + 0.998X_5$$

حيث:

X_1 = نسبة رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول.

X_2 = نسبة الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الأصول.

X_3 = نسبة الدخل (النتيجة) قبل الفوائد والضريبة إلى إجمالي الأصول.

X_4 = نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الخصوم.

X_5 = نسبة المبيعات إلى إجمالي الأصول.

فإذا كانت درجة Z أقل من 1.21 فإن احتمالية إفلاس المؤسسة كبير (منطقة فشل)، أما إذا كانت درجة Z أكبر من 2.90 فهذا يعني عدم احتمالية الإفلاس بدرجة كبيرة، أما إذا كانت درجة Z بين 1.21 و2.90 فإن حالة المؤسسة تكون غير واضحة، ويصعب الحكم على المؤسسة بالإفلاس من عدمه (منطقة رمادية).

يتميز هذا النموذج بإمكانية استخدامه كمؤشر للتنبؤ بإفلاس المؤسسات المتداول أسهمها في السوق المالي، والشركات غير المتداول أسهمها في البورصة، مما يعني إمكانية استخدام هذا النموذج على جميع شركات الأموال.

المطلب الرابع: أساليب معالجة الفشل المالي

¹ المرجع نفسه، ص 12.

سيتم في هذا المطلب تناول بإيجاز مختلف الوسائل المستخدمة في علاج الفشل المالي، والتي تتضمن عموماً خمس وسائل وهي: إعادة الهيكلة، الاندماج، تغيير الشكل القانوني، التصفية، البيع.

أولاً- إعادة الهيكلة

ومعنى ذلك أن تتبع المؤسسة استراتيجيات جديدة من شأنها أن تساعد على معالجة الخلل المالي والإبقاء على المؤسسة، وتطبيق الاستراتيجيات الجديدة، وحتى تكون إعادة الهيكلة فعالة فلا يجب أن تقتصر على إعادة الهيكلة المالية، ولكن يجب أن تمتد لتشمل إعادة الهيكلة الإدارية حتى يتلائم الاثران معاً في تحقيق نتائج فعالة للتغلب على الخلل المالي، ويمكن توضيح ذلك من خلال التالي¹:

1- إعادة الهيكلة المالية: وتشمل ما يلي:

1-1 إعادة تقييم الأصول: أي إعادة تقييم الأصول جميعها أو بعضها بما يعكس قيمتها السوقية حيث إن زيادة هذه القيمة عن القيمة الدفترية يؤدي إلى تحسين نسبة المديونية بالنسبة لحقوق الملكية، الأمر الذي يتيح للمؤسسة مجالاً أوسع للاقتراض.

1-2 إعادة هيكلة الديون: ويساعد المؤسسة في إعادة هيكلة الديون أن تتفاهم المؤسسة مع دائنيها على أحد أو بعض هذه الأمور:

- تحويل الديون القصيرة إلى ديون طويلة الأجل مما يتيح للمؤسسة فترة أطول لاستثمار هذه الديون؛

- وقف سداد أقساط الدين مؤقتاً أو إعطاء فترة سماح جديدة، ويساعد ذلك في وقف جزء من التدفقات النقدية الخارجية مؤقتاً لحين تحسن الأحوال؛

- تخفيض سعر الفائدة أو التنازل عن الفوائد المستحقة.

1-3 مبادلة المديونية بالملكية: وفي هذه الحالة يتم تحويل كل أو جزء من الديون الحالية إلى مساهمات في رأس مال الشركة عن طريق إصدار أسهم ملكية بما يعادل قيمة هذه الديون، وهذا يتوقف على مدى تفهم وتقبل الدائن لهذا الاقتراح، وكذلك الملاك حيث أن ملاك جدد سيكون لهم تأثير مباشرة على إدارة الشركة والتصويت والانتخاب.

1-4 زيادة رأس المال: وتلجأ المؤسسة إلى إصدار أسهم جديدة لتوفير بعض السيولة، وعلى الأخص إذا كانت المؤسسة تستطيع تحقيق أرباح مستقبلاً في ضوء توفير السيولة، وذلك عن طريق زيادة رأس مال الشركة بإصدارات سهمية جديدة، ولكن يواجه هذا البديل بعض الانتقادات منها:

¹ محمود محمد حسين المقيصيد، مرجع سبق ذكره، ص 65.

- لا يصلح هذا الحال إلا في حالات الفشل أو التعثر المالي المؤقت؛
- لا تجد الأسهم الجديدة إقبالا من قبل المساهمين لخوفهم من حالة المؤسسة وظروفها المستقبلية؛
- إن حملة الأسهم يمثلون قيادا جديدا على الإدارة يقلل من قدرتها على التحرك بمرونة كافية للخروج بالمؤسسة من ظروفها الحالية.

1-5 زيادة التدفقات النقدية الداخلة: ويمكن تحقيق ذلك من خلال العديد من الاستراتيجيات أو التصرفات المطلوبة التي تؤثر إيجابا على النقدية الداخلة ومن ذلك على سبيل المثال¹:

- زيادة المبيعات لزيادة إيرادات المؤسسة؛
 - تغيير استراتيجيات التحصيل لديون الشركة ومنح بعض خصومات تعجيل الدفع؛
 - التخلص من المخزون الراكد كالبيع بالمزاد أو بالتقسيط أو مبادلته بأخر تحتاج إليه المؤسسة؛
 - بيع الأصول منعدمة القيمة كالخردة والعامد والتالف والمعيب؛
 - بيع وإعادة استئجار بعض الأصول غير الرئيسية.
- 1-6 خفض التدفقات النقدية الخارجة:** تستطيع المؤسسة أن تخفض مدفوعاتها النقدية أو تؤجل بعضها للتغلب على بعض الصعوبات المالية، ومن الوسائل الممكن استخدامها في ذلك:
- الاتفاق مع الدائنين على تأجيل سداد بعض الأقساط وفوائد الدين؛
 - التفاوض مع الموردين للمواد الخام والأجزاء على الشراء بالتقسيط أو بالائتمان أو بدون تسبيق؛
 - الحصول على فترات سماح جديدة من الدائنين؛
 - ترشيد مختلف بنود الإنفاق المباشر وغير المباشر؛
 - تأجيل سداد الالتزامات قصيرة الأجل أو تحويلها إلى التزامات طويلة الأجل؛
 - خفض كمية المشتريات عن طريق الشراء الفوري بدلا من الشراء المقدم ومحاولة البحث عن مواد بديلة أقل تكلفة من المواد الحالية.

2- إعادة الهيكلة الإدارية: تعتبر إعادة الهيكلة الإدارية جزءا متما لإعادة الهيكلة المالية، ورغم أن إعادة الهيكلة الإدارية بعيدة نسبيا عن إعادة الهيكلة المالية مما يدفعنا لعدم التوسع فيها، ولكن يمكن أن يتم اختصار ذلك في أحد النقاط الآتي ذكرها:

- إعادة دراسة استراتيجيات الإنتاج بغرض تحسين الإنتاج وخفض تكاليفه؛
- إعادة دراسة استراتيجيات التسويق لزيادة الفعالية التسويقية وخفض تكاليف التسويق؛

¹ طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار والائتمان، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 221.

- إعادة دراسة سياسات الأفراد لزيادة فعاليتها وخفض تكاليف عنصر العمل؛
- زيادة المبيعات لخفض نصيب الوحدة من التكاليف الثابتة مما يؤدي إلى تخفيض التكاليف الكلية؛
- خفض التكاليف الإدارية المختلفة؛
- دراسة التخلص من الأنشطة والمجالات غير الاقتصادية.

ثانياً: الاندماج

- إن حركة الاندماج بين الشركات وصلت ذروتها في نهاية الستينيات واستمرت هذه الظاهرة حتى نهاية السبعينات، وظهر خلال هذه الفترة اندماجات عملاقة كان لها تأثير كبير على أسواق الدول التي تمت فيها كما حدث في البيئة الأمريكية ومعظم الدول المتقدمة صناعياً.
- والمقصود بالاندماج انصهار شركتين أو أكثر في كيان جديد وهو عكس الإتحاد الذي تظل شخصية الشركات الداخلة فيه على ما كانت عليه قبل الدخول في الإتحاد¹.
- حقيقة الأمر أن دوافع وأهداف الاندماج متعددة ومتنوعة وتحتاج إلى دراسة كل حالة اندماج على حدى للوقوف على الدوافع الرئيسية والثانوية للاندماج، ولكن رغم أن لكل حالة دوافعها الخاصة إلا أنه يمكن تحديد ووضع دوافع وأهداف الاندماج تحت مجموعتين:
- الأولى (دوافع وأهداف علاجية) ومن أمثلة ذلك²:
- مواجهة بعض حالات الفشل المالي؛
 - مواجهة شدة المنافسة؛
 - خفض التكاليف الضريبية.
- والثانية: (دوافع وأهداف تطويرية) ومن أمثلة ذلك³:
- التوسع وتطبيق نظام الإنتاج الكبير؛
 - تنويع المنتجات؛
 - السيطرة على حصة أكبر من السوق.
- ورغم ما للاندماج من مزايا عديدة ومتنوعة إلا أنه ليس بالأمر الهين أو الخالي من السلبيات والمخاطر، ولذلك يمكن القول أن قرار الاندماج يحتاج إلى دراسة جدوى متعمقة لمعرفة آثاره المختلفة ،

¹ Pierre VERNIMMEN, *Finance d'entreprise*, par Pascal Quiry et Yann le Fur, 7^{ème} édition, France, 2009, p 394.

² Pierre VERNIMMEN, Op-cit, p 396.

³ Idem, p 397.

وتكاليفه، وردود المنافسين، وكذلك الجوانب القانونية و الإدارية لعملية الاندماج والآثار المالية والضريبية والمحاسبية، وكذلك وضع الحلول المقترحة لمختلف المشاكل الناجمة عن الاندماج.

ثالثا: تغيير الشكل القانوني

يعتبر تغيير الشكل القانوني من الطرق الفعالة في علاج الخلل أو الفشل المالي لبعض المنظمات، والمقصود هنا التحويل من شكل أقل مرونة إلى شكل أكثر مرونة حيث يتيح للإدارة حرية الحركة وحرية اتخاذ العديد من القرارات وبنى ثمار هذه الربحية.

رابعا: التصفية

في طريقة أو أخرى من الطرق الثلاثة سالفة الذكر حيث الدرجات الخفيفة (الغير مستعصية) تكون القيمة الاستمرارية للمؤسسة أعلى من القيمة الإفلاسية أو التصفوية لها. عكس الحال في التصفية حيث الفشل مستعصي وخطير وهنا تكون قيمة التصفية لهذه المؤسسة أعلى من قيمة استمرارها، وهنا لا بد من إجراء عملية التصفية وتحقيق الإفلاس وتتخذ الإجراءات القانونية لذلك لسداد التزامات الشركة تجاه الغير.

وقد يكون الاتجاه إلى تصفية الشركة أمر اختياري أو إجباري، فإذا قام المالك بذلك بنفسه ودون إجبار يكون من النوع الأول، وإذا كان من النوع الثاني فيعني عجز المالك عن الوفاء بالتزاماته تجاه الغير وعدم الوصول لحل مع دائنيه.

وعند إجراء التصفية أو الإفلاس فإذ من أهم النقاط التي تكون موضع اهتمام "أولويات السداد"

وتكون غالبا على النحو التالي¹:

- تكاليف إجراءات الإفلاس والتصفية؛
- الضرائب المستحقة للدولة؛
- الديون المضمونة من ناتج بيع ضماناتها؛
- الديون غير المضمونة أو العامة؛
- حقوق حاملي الأسهم الممتازة؛
- حقوق حاملي الأسهم العادتي

وللإفلاس إجراءات تختلف من دولة إلى أخرى، وعندما تتعرض المؤسسة للتصفية فان ذلك يدل على عدم وجود مشترين لهذا المؤسسة عن طريق البيع لسبب أو لآخر، ومن أهمها استمرار الخسائر وخفض الإنتاجية مع وجود دلائل متشائمة حول استمرار هذه الخسائر وصعوبة إعادة هيكلة المؤسسة حتى يعود بفعالية لدائرة العمل والإنتاج.

¹ Pierre VERNIMMEN, Op-cit, p 436.

خامسا: البيع

قد لا يجد الملاك أمامهم من طريق سوى إنهاء ملكيتهم للمؤسسة عن طريق البيع ورغم أن أول ما يتبادر إلى الذهن هو البيع من الدولة إلى أطراف أخرى، إلا أن الواقع قد يكون من الدولة للأفراد وقد يكون من الأفراد للدولة، وفي الحالة الأولى يطلق عليه "الخصخصة"، في حين أن الحالة الثانية يطلق عليها "العممة". تعد أساليب البيع وطرق التقييم من أجل إتمام عملية البيع بأعلى عائد ممكن للمالك وقد يكون البيع كلي أو جزئي للمؤسسة ولذلك نستخدم عدة أساليب في عملية البيع نذكر منها¹:

- طرح المشروع للبيع عن طريق المزاد أو الممارسة؛
 - طريقة الدعوة لتقديم عروض الشراء (الأظرفة المغلقة)؛
 - طرح المؤسسة للاكتتاب العام وبيع الأسهم في البورصة.
- يجب على إدارة المؤسسة الاقتصادية ليس فقط التفكير في كيفية رفع مستوى كفاءة الأداء، بل التفكير كذلك وبجدية في كيفية التعرف على الفشل المالي في مراحله الأولى وذلك لمواجهة مخاطره والتغلب عليها في حينها، لان الفشل المالي قد يحدث في أي لحظة من حياة المؤسسة.

خلاصة الفصل

تكمن المهمة الأساسية للإدارة المالية في تعظيم ثروة الملاك وذلك من خلال عدة أهداف من بينها تعظيم معدل العائد على الأموال المستثمرة وهذا من خلال اختيار مصادر التمويل الملائمة وإنفاق الأموال المتاحة برشادة وعقلانية، مع ضبط تلك الإنفاقات على حسب احتياجات المؤسسة للسيولة حاضرا ومستقبلا.

ولتحقيق هذه الأهداف، فإن الأمر مرهون بالقرارات المالية التي يتخذها مسير المؤسسة في كل حالات الخزينة، وخاصة ما يتعلق بتوظيف فوائض الخزينة التي تمكن المؤسسة من تعظيم العوائد وتساعد على تفادي الوقوع في حالات العجز.

كما ينبغي الإشارة إلى الدور الذي تلعبه القوائم المالية للمؤسسات في تقديم معلومات دقيقة ذات قيمة تحليلية وتنبؤية، بحيث تكون أحد الوسائل التي يمكن استخدامها في مجال المفاضلة بين البدائل عند اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية، والتي ينعكس مفعولها المباشر على خزينة المؤسسة، ومن هنا تبرز أهمية المعلومة

¹ Idem, p 470.

المحاسبية والمالية وما تستلزمه من الدقة والمصداقية، هذه الأخيرة أي (المعلومة المحاسبية والمالية) تمثل مخرجات النظام المحاسبي والمالي الذي سيتم التطرق إلى مختلف جوانبه الفكرية والعملية في باقي فصول البحث.

تمهيد

من أجل مواكبة الجزائر للاقتصاد العالمي وانفتاحها على العولمة من خلال انضمامها المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة، حاولت ومنذ تخليها على الاقتصاد الموجه وتبنيها لاقتصاد السوق القيام بإصلاحات اقتصادية، والتي مست عدة جوانب، من بينها إصلاح النظام المحاسبي بإعادة هيكلة المخطط المحاسبي الوطني المعمول به منذ سنة 1975 والذي أصبح يعاني من نقائص عديدة تمس كل جوانبه ابتداء من المبادئ العامة التي يقوم عليها إلى القوائم المالية المقدمة، مروراً بقواعد التقييم وتصنيف الحسابات ، وهذا ما أدى إلى عدم اعتماده من طرف الشركات الأجنبية لوجود مشاكل في التسيير وعدم تطابق قوائمه المالية مع المعايير المحاسبية الدولية، لذا أصبح من الضروري التعجيل بتغيير المخطط المحاسبي الوطني لجعله متلائماً مع احتياجات مستعملي المعلومة المحاسبية على المستويين الوطني والدولي، وهذا من خلال مشروع النظام المحاسبي المالي الجديد المتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية (International Accounting Standards/ IAS/IFRS (International Financial Reporting Standards) وسيتم من خلال هذا الفصل التطرق إلى أهم الجوانب التي تتعلق بهذا النظام للتعرف على أهم الأسباب التي دفعت إلى تبنيه، وكذا المتطلبات الجديدة التي يتوجب على المؤسسة الجزائرية التكيف معها على ضوء الشروع في تطبيقه، موزعة على المباحث الآتية:

المبحث الأول: أسباب الانتقال من العمل بالمخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي

المبحث الثاني: المرجعية القانونية والفكرية للنظام المحاسبي المالي

المبحث الثالث: انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المحاسبية

المبحث الأول: أسباب الانتقال من العمل بالمخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي

كان من الضروري القيام بتعديلات جوهرية على المخطط الوطني للمحاسبة بسبب جملة النقائص والثغرات التي سُجلت أثناء تطبيقه والتي سيأتي على ذكرها من خلال هذا المبحث، إضافة إلى أسباب أخرى محاسبية ومالية.

المطلب الأول: نقائص المخطط المحاسبي الوطني (PCN 1975)

يمكن تصنيف جملة النقائص التي ظهرت عند تطبيق المؤسسات الاقتصادية لمدونة المخطط المحاسبي الوطني (Plan Comptable National -PCN)، والناجمة بصفة عامة عن بقاء تكيف النظام المحاسبي الجزائي مع التحولات الاقتصادية الداخلية والخارجية، إلى نقائص مفاهيمية ونقائص تقنية.

أولاً- النقائص المفاهيمية

من جملة النقائص التي يعاني منها المخطط المحاسبي الوطني، النقائص المفاهيمية كالهدف من المعلومة المحاسبية وتحديد المستخدمين لها، والمبادئ التي تقوم عليها،...

1- الهدف من المعلومة المحاسبية والمستخدمين لها

ركز المخطط المحاسبي الوطني على جمع البيانات الاقتصادية الخاصة بالمؤسسات لأهداف الدراسات الإحصائية والتخطيط ومتطلبات إعداد المحاسبة الوطنية، هذا الأمر كان على حساب المعلومة المحاسبية التي يتطلع إليها أهم الفاعلين في المؤسسة كالمستثمرين والدائنين... وكذا الهدف منها¹.

2- المبادئ المحاسبية

لم تكن القواعد والأسس التي تعد على أساسها البيانات المحاسبية واضحة، حيث تتعلق هذه الناحية بجوهر بعض العمليات التي يُرى من خلالها بعض الثغرات التي سعت الإدارة إلى معالجة جزء منها بكيفية تخدم مصلحة الضرائب أكثر منها مصلحة المؤسسة.

3- تحديد المفاهيم المحاسبية

¹ الحاج نوي، انعكاسات تطبيق التوحيد المحاسبي على القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير في علوم التسيير تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2008، ص 93.

المخطط الوطني للمحاسبة لا يحدد المفهوم المحاسبي للأصول والخصوم والأموال الخاصة ولا يعطي القيمة الحقيقية للتكاليف، بحيث نجد مجموع المصاريف أكبر من مجموع التكاليف الحقيقية، وهذا لكون بعض المصاريف تسجل مرتين خلال السنة مثل المصاريف الإعدادية تسجل في مرحلة أولى حسب طبيعتها في الصنف السادس، وتسجل في حساب مخصصات استثنائية (حساب 699) عند الإطفاء السنوي.

4 - التمييط المحاسبي

لوحظ في المخطط المحاسبي الوطني إهمال واضح للمحاسبة التحليلية التي تهدف إلى حساب مختلف التكاليف وسعر التكلفة الإجمالي والوحدوي بهدف تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، وترك حرية تطبيقها للمؤسسة عن طريق المخططات القطاعية.

ثانيا- النقائص التقنية

تتمثل النقائص التقنية في تصنيف الحسابات، وطبيعة بعض المصاريف،... والتي سيتم التفصيل فيها على النحو الآتي:

1 - تفصيل الحسابات

نتيجة عدم تفصيل الحسابات سمح للمؤسسات أن تفتح عند الحاجة حسابات فرعية داخل الحسابات المحددة بالمخطط، نتج عن ذلك عدم التجانس في الحسابات و عدم التوحيد في العمل المحاسبي.

2 - الإطار المحاسبي

حسابات المخطط الوطني للمحاسبة لا تحتوي على بعض الحسابات الهامة (رأس المال المهتمك وغير المهتمك، الاستثمارات المالية، قرض الإيجار التمويلي، مجمع للمؤسسات، الخدمات البنكية، المنح العائلية، ...).

3 - تصنيف الحسابات

عدم التمييز بين الأصول الجارية وغير الجارية، تصنيف القروض إلى ديون حسب طبيعتها وليس حسب سيولتها واستحقاقها، وهذا لا يسهل عملية التحليل المالي، حتى القوائم الملحققة للديون والقروض تضع هذا التصنيف في الدرجة الثانية بعد التصنيف حسب طبيعة القروض¹.

¹ Samir MEROUANI, Le projet du nouveau système comptable financier Algérien- Anticiper et préparer le passage du PCN 1975 aux normes IFRS, Thèse de magister, ESC Alger, 2008, p p 65-66.

كما أن تحديد الأصناف 2، 3، 4 يتركز على المنظور النقدي، وهذا لا يعتبر معيارا للإنتاج ولا يميز بين أصول الاستغلال وخارج الاستغلال وحتى ممتلكات الاستغلال المستعملة والتي ليست ملكا للمؤسسة. كما أهمل المخطط الوطني للمحاسبة التصنيف الوظيفي عند إعداد القوائم المالية، الذي يساعد على تحديد المسؤوليات، وتسهيل اتخاذ القرارات .

4 - طبيعة بعض المصاريف

اعتبرت مصاريف الأبحاث والدراسات كمصاريف تمهيدية وليس كقيم معنوية، والتي تضمنت فقط حقوق الملكية الصناعية والتجارية وقيمة المتجر، كما اعتبرت مخصصات المؤونات للمخزونات والحقوق خارج الاستغلال في حين أنها لا تبين أي حدث استثنائي في حياة المؤسسة.

5 - القوائم المالية

عدد القوائم 17 قائمة يتم إعدادها مهما كان حجم المؤسسة ونشاطها، فالمؤسسات الصغيرة ملزمة بتقديم كل هذه القوائم وهي¹:

الميزانية: يتم إعدادها على أساس السنة الحالية وعدم إظهار النشاط السابق لغرض المقارنة، يستدعي ذلك الرجوع إلى الجداول الملحقه والتي بدورها تبين الوضعية النقدية وليس الوضعية الاقتصادية.

جدول حسابات النتائج: لا يظهر أيضا النشاط السابق، وأن النتيجة التي تظهر في جدول حسابات النتائج لا تبين أداء التسيير للمؤسسة لاحتوائها على المصاريف الاستثنائية.

الجداول الملحقه: قد لا يكون لها أهمية بالنسبة للمؤسسة ومتعاملها، لأنها تحلل فقط بشكل مفصل طبيعة العناصر المكونة للقوائم المالية .

ثالثا: النقائص من حيث المحتوى

بالإضافة إلى النقائص المفاهيمية والتقنية التي كانت تحسب على المخطط المحاسبي الوطني، والتي سبق ذكرها سيتم التعرّيج على النقائص من حيث المحتوى.

1- الأموال الخاصة

تتم عملية إعادة التقييم الإلزامية للاستثمارات في تواريخ محددة من طرف وزارة المالية حسب القواعد المحاسبية المعمول بها، حيث خصص لها- حساب رقم 15 - فرق إعادة التقييم ويسجل في هذا

¹ هومة جعة، تقنيات المحاسبة المعمقة وفقا للدليل المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص26.

الحساب صافي القيمة المحاسبية الجديدة الناتجة عن الفرق بين القيمة الأصلية المعاد تقييمها ومخصصات الاهتلاكات المعاد تقييمها، لكن عملية التقييم هذه وبالمعاملات المحددة غير مرنة ولا تقدم للمؤسسة القيمة الحقيقية للأصول المعاد تقييمها¹.

إضافة إلى ذلك، لا يمكن التعريف الذي قدمه المخطط الوطني للمحاسبة لمؤونات الخسائر والتكاليف من تكوين المؤونة لأن طبيعتها غير موضحة بدقة، كما أن اعتبار مؤونة الخسائر والتكاليف من الأموال الخاصة يؤدي إلى تضخيم مبلغها.

2- الاستثمارات

يلاحظ أن المخطط الوطني للمحاسبة لم يتوسع في تحديد أسس تقييم عناصر الاستثمارات، ولم يحدد عناصر تكلفة الحيازة أو تكلفة الإنتاج الحقيقية بشكل مفصل، وهنا تتضارب آراء المحاسبين حول العناصر التي تدخل في تكلفة الحيازة أو التي لا يمكن اعتبارها من تكلفة الحيازة أو الإنتاج. وبالتالي فإن اختلاف المؤسسات للقطاع الواحد في تفسير مضمون أسس التقييم ومحتواها، تجعل البيانات غير موحدة وغير قابلة للمقارنة وتنعهد إمكانية الرقابة على ذلك².

3- الحقوق والمديون

يوجد في قسم الحقوق بعض الحسابات الفرعية، كالمصاريف المحسوبة (المسجلة) سلفا (حساب 468) ونفقات في انتظار التخصيص (حساب 469)، التي عند قراءتهما فكأننا بصدد دراسة قسم المصاريف، وأيضا عند قراءة كفالات مدفوعة (حساب 426) أو سندات المساهمة (حساب 421) يصعب ربطهما بالحقوق، وفي نفس الوقت قراءة علاقتهما بالاستثمارات.

مدلولية أرقام بعض الحسابات لا تعطي المعنى الحقيقي للحساب ككفالات مقبوضة (حساب 525) أو إيداعات للتسديد (حساب 526)، ليست لهما أية علاقة مع الاستثمار، لأن تبويب الحسابات تم على أساس طبيعة العلاقة مع المؤسسة وليس على أساس طبيعة الحساب كما هو معتمد في المخطط الوطني للمحاسبة (PCN).

4- التكاليف

مجموع المصاريف في الصنف السادس لا يعطي القيمة الحقيقية للتكاليف، بحيث نجد مجموع

¹ Djelloul SACI, *Comptabilité de l'entreprise et système économique, L'expérience Algérienne*, O. P. U., Alger 1991, p 85.

² Samir MEROUANI, op-cit, p 74.

المصاريف أكبر من مجموع التكاليف الحقيقية، وهذا لكون بعض المصاريف تسجل مرتين خلال السنة مثل:

- المصاريف الإعدادية تسجل في مرحلة أولى حسب طبيعتها في الصنف السادس، وتسجل في حساب مخصصات استثنائية (حساب 699) عند الإطفاء السنوي.

- مصاريف السنوات السابقة (حساب 696)، تسجل أيضا مرتين، مرة عند دفعها وأخرى عند تحويلها.

5- النواتج

إن استعمال حسابي تحويل تكاليف الإنتاج (حساب 75) وتحويل تكاليف الاستغلال (حساب 78) ضمن حسابات النواتج وهي ليست نواتج، إنما حسابات وسيطة خصصها المخطط الوطني للمحاسبة (PCN) لتصحيح مبلغ التكاليف، وتؤدي في نفس الوقت إلى زيادة المبلغ الإجمالي للنواتج وهذا لا يوفر القراءة السهلة لحسابات الصنف السابع (النواتج).

المطلب الثاني: الأسباب المحاسبية

يمكن تلخيص أهم الأسباب التي عززت خيار التخلي عن المخطط المحاسبي الوطني والتفكير في نظام بديل، من وجهة نظر محاسبية في النقاط الآتية¹:

- إصلاح النظام المحاسبي الجزائري يأتي نتيجة لتغيرات حدثت على الساحة الاقتصادية للبلاد كالتوجه نحو اقتصاد السوق، الشراكة الأوروبية والمفاوضات للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؛
- المحاسبة تقنية تهتم بجمع المعلومات وتبويبها وتحليلها في شكل جداول شاملة كترجمة للأحداث الاقتصادية على مستوى المؤسسة في شكل عددي وبصفة دورية، فيجب أن تكون هذه الأداة في مستوى هذه الترجمة؛
- إيجاد إطار محاسبي يستجيب للمعايير الدولية في ظل الانفتاح على الأسواق الخارجية ورأس المال الأجنبي وتحرير الأسعار وإنشاء بورصة الجزائر؛
- الحاجة إلى معلومات محاسبية تكون نتيجة الأخذ بعين الاعتبار عدة معطيات²:

■ طرق التقييم المحاسبي، التكلفة التاريخية والتكلفة الجارية؛

¹ عبد القادر بلكيل، أهمية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية (IAS/IFRS) في الجزائر في ظل الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2008، ص 19-20.

² المرجع نفسه، ص 21.

- توفير المعلومات غير المالية مثل المعطيات الخاصة بالإنتاج، وعلاقات المؤسسة؛
- تحديد نتائج المؤسسة وتوزيع الأرباح؛
- توفير المعلومات التقديرية لإعطاء بعد مستقبلي لنشاط المؤسسة.

- إيجاد إطار محاسبي يتميز بمجموعة من الأدوات المهيكلية في شكل مبادئ أساسية مترابطة مع بعضها البعض، يسمح هذا الإطار بالتنسيق والتوحيد المحاسبي العالمي.

المطلب الثالث: الأسباب المالية

يمكن إيجاز أهم الأسباب المالية التي دفعت إلى تبني خيار الإصلاح المحاسبي في النقاط الآتية¹:

- الإصلاحات تأتي استجابة لحاجيات متعاملين جدد مع المؤشرات الاقتصادية للشركات الجزائرية مع فتح المجال للاستثمار الأجنبي وهم حاليا على رأس قائمة المستعملين للقوائم المالية.
- إيجاد أداة مكيّفة مع الواقع الجديد للمؤسسة الجزائرية للمحافظة على ارتباطاتها الجديدة، وتلبية احتياجات المستخدمين الجدد للمعلومة المالية.
- الحاجة إلى معلومات محاسبية ومالية، ذات نوعية تساعد على اتخاذ القرارات الرشيدة، على مستوى المؤسسة الاقتصادية وعلى مستوى المتعاملين معها.
- نوعية وتوحيد القوائم المالية التي يجب إعدادها لتقديمها للمستثمرين والمقرضين ومختلف الأطراف المستخدمة لها، يعطي لهؤلاء المتعاملين الثقة في التعامل.
- إعداد معايير محاسبية مستمدة من المعايير المحاسبية الدولية بهدف إعداد تقارير مالية متجانسة.

مما سبق يتضح جليا القصور الذي يعاني منه المخطط المحاسبي الوطني (PCN 1975)، إذ أصبح عاجزا عن توفير كل المعلومات المالية والمحاسبية التي يحتاجها المستثمرون بدليل أن القوائم المالية (الميزانية الختامية، وجدول حسابات النتائج) أضحت لا تملك أي قيمة تجانسية أي عدم قابليتها للمقارنة زمانيا ومكانيا، وذلك بسبب اعتماد المخطط على مبدأ التكلفة التاريخية، الأمر الذي جعل عملية المقارنة الزمنية بين القوائم المالية تفقد معناها نظرا لموجة التضخم التي عرفتها الجزائر منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية الكبرى سنة 1988، ووعيا منها بأهمية توفير أجواء الثقة والشفافية والإفصاح، كعوامل محفزة للاستثمار

¹ ناصر مراد، الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي ، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المنتدى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة البليدة، أكتوبر 2009، ص6.

الأجنبي، باشرت الجزائر بداية من الثلاثي الثاني لسنة 2001 عملية إصلاح المخطط المحاسبي الوطني، التي مولت من طرف البنك الدولي وأوكلت إلى العديد من الخبراء الفرنسيين بالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبين (CNC)، حيث أسفرت هذه العملية عن اقتراح نظام محاسبي جديد أطلق عليه "النظام المحاسبي المالي" يأخذ بعين الاعتبار النقائص الملاحظة على المخطط المحاسبي القديم وفي نفس الوقت يستجيب للمستجدات المحاسبية الدولية.

المبحث الثاني: المرجعية القانونية والفكرية للنظام المحاسبي المالي

عرفت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مع مطلع العام 2010 الدخول في مرحلة حاسمة من الإصلاح الاقتصادي عموماً، حيث دخل النظام المحاسبي المالي الجديد للمؤسسات الاقتصادية حيز التطبيق، ويعتبر هذا الأخير مستوحى من المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، وقد كان هذا التحول يدخل في إطار سياسة التقارب (Convergence) التي تنتهجها الجزائر لمسايرة المتغيرات الدولية ومواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والمعلوماتية.

يعبر النظام المحاسبي عن مجموع القواعد والممارسات المحاسبية التي تسود في بلد معين، فهو الإطار الذي يشمل القواعد والمبادئ والأسس التي تساعد المؤسسة على تبويب وتسجيل العمليات وإثباتها في الدفاتر والسجلات، واستخراج البيانات والكشوف المحاسبية والإحصائية وتحقيق الرقابة الداخلية عن طريق مجموعة من الوسائل والأدوات المستخدمة في هذا النظام، وقد تضمن النظام المحاسبي المالي الجديد إطاراً تصورياً للمحاسبة المالية ومعايير المحاسبة ومدونة للحسابات تسمح بإعداد قوائم مالية على أساس المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، كما يشكل الإطار التصوري دليلاً لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية المناسبة في حالة وجود عمليات غير معالجة، بالإضافة إلى ذلك يتضمن الإطار التصوري مفاهيم الأصول والخصوم والأموال الخاصة والأعباء والمنتجات وطرق تقييمها وإدراجها في الحسابات.

المطلب الأول: الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي

يدخل النظام المحاسبي في الجزائر ضمن النموذج المحاسبي الأوروبي، كونه يعتمد على التشريع القانوني الذي تصدره الهيئات الرسمية المختصة التابعة للدولة في إرساء القواعد والممارسات المحاسبية، والنظام المحاسبي المالي لم يخرج عن هذه القاعدة حيث صدر عن طريق القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007.

أولا- القانون رقم 07- 11

لقد تجسدت المحاسبة المالية بموجب القانون رقم 07- 11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007¹، وهو يهدف إلى تحديد النظام المالي المحاسبي وكذا شروطه وكيفيات تطبيقه².

1- التعاريف ومجال التطبيق

1-1 تعريف المحاسبة المالية

المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة، وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية³.

2-1 مجال التطبيق

تطبق أحكام هذا القانون على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها.

تلزم الكيانات الآتية بمسك محاسبة مالية⁴:

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛

- التعاونيات؛

- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛

- كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

يستثنى من مجال تطبيق هذا القانون :

- الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية؛

¹ تم نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74 بتاريخ 25 نوفمبر 2007 م

² المادة الأولى من القانون 07- 11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007.

³ المادة 03 من القانون 07- 11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007.

⁴ المادة 04 من القانون 07- 11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007.

- الكيانات الصغرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين، التي يمكن أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

2 - مضمون النظام المحاسبي المالي

يتضمن النظام المحاسبي المالي :

❖ إطارا تصوريا للمحاسبة المالية.

❖ معايير محاسبية.

❖ مدونة حسابات.

العناصر المذكورة أعلاه تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة، ولاسيما محاسبق التعهد، استمرارية الاستغلال، قانلية ال فهم، الدلالة، المصدقية، قابلية المقارنة، التكلفة التاريخية، وأسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني.

ثانيا- المرسوم التنفيذي 156-08

جاء المرسوم المؤرخ في 26 مايو 2008 ليعين كيفية تطبيق أحكام المواد 5، 7، 8، 9، 22، 25، 30، 36 و 40 من القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، والتي عاجلت المواضيع التالية:

❖ المحاسبة المالية المبسطة للكيانات الصغيرة¹.

❖ الإطار التصوري للمحاسبة المالية².

❖ المعايير المحاسبية³.

❖ مدونة الحسابات ومضمونها وقواعد سيرها⁴.

❖ تحديد الدفاتر المحاسبية الإجبارية⁵.

¹ المادة 5 من القانون 07-11 .

² المادة 7 من القانون 07-11 .

³ المادة 8 من القانون 07-11 .

⁴ المادة 9 من القانون 07-11 .

⁵ المادة 20 من القانون 07-11 .

- ❖ الضبط اليومي للإيرادات والنفقات الملزمة بمسكه الكيانات الصغيرة¹.
- ❖ الكشوف المالية الخاصة بالكيانات عدا الكيانات الصغيرة².
- ❖ مدة السنة المالية المحاسبية³.
- ❖ الحسابات المدججة والحسابات المركبة⁴.
- ❖ تنجيز التقدير والطرق المحاسبية.

المطلب الثاني: الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي

يمكن اعتبار الإطار التصوري حسب مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (Financial -FASB Accounting Standards Board) أنه عبارة عن نظام متماسك يتكون من أهداف ومبادئ أساسية مرتبطة ببعضها، تؤدي معايير فنية، وتبين طبيعة، دور وحدود المحاسبة والقوائم المالية، حيث تمثل الأهداف النهائية التي تصبو إليها المحاسبة التي لها الحظ الوافر في الاستفادة من امتيازات كثيرة عند وجود إطار تصوري للمحاسبة، مهيكلة بطريقة جيدة بحيث⁵:

- يمثل الإطار التصوري دليلاً مهماً للمهنة المحاسبية في وظيفة التوحيد؛
- يمثل الإطار التصوري مرجعاً لحل المشاكل المحاسبية، التي لا توجد أية معايير لحلها؛
- يمكن من الرفع في إمكانية المقارنة، وذلك بالتقليل من عدد الطرق المحاسبية البديلة؛
- يسمح بتحديد حدود الرأي المهني عند إعداد القوائم المالية؛
- يمثل الإطار التصوري وسيطاً في تحسين التدريب المحاسبي، حتى يصبح المحاسب الممارس قادراً على الجمع بين الجانب النظري والجانب التطبيقي للمحاسبة؛
- الإطار التصوري يحمي مهنة المحاسبة من كل أشكال الضغط السياسي والهجمات، لأنه يمددها بتبريرات منطقية تمكنها من تبين عقلانية اختياراتها إذا تعلق الأمر بمعايير جديدة.

¹ المادة 22 من القانون 11-07 .

² المادة 25 من القانون 11-07 .

³ المادة 30 من القانون 11-07 .

⁴ المادة 40 من القانون 11-07 .

⁵ مدني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 72.

طبقا لأحكام المادتين 06 و 07 من القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، والمواد من 2 إلى 28 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 مايو 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11، يتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية، يسمح بإعداد القوائم المالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة¹.

يشكل الإطار التصوري للمحاسبة المالية دليلا لإعداد المعايير المحاسبية، وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب معيار أو تأويل.

وُجد الإطار التصوري أصلا ليلعب الدور التالي² :

- ❖ يعرف المفاهيم التي تشكل أساس إعداد وعرض الكشوف المالية.
- ❖ يعرف الاتفاقيات المحاسبية التي يتعين التقيّد بها.
- ❖ يعرف المبادئ المحاسبية التي يتعين التقيّد بها.
- ❖ يعرف الخصوصيات النوعية للمعلومة المالية.
- ❖ يثبّت كل مرجعا لوضع معايير جديدة.
- ❖ يسهل تفسير المعايير المحاسبية.
- ❖ يسهل فهم العمليات أو الأحداث غير المنصوص عليها صراحة في التنظيم المحاسبي.
- ❖ يهدف الإطار التصوري للمحاسبة المالية إلى المساعدة على³ :
 - ❖ تطوير المعايير.
 - ❖ تحضير الكشوف المالية.
 - ❖ تفسير المستعملين للمعلومة المتضمنة في الكشوف المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية.
 - ❖ إبداء الرأي حول مدى مطابقة الكشوف المالية مع المعايير.

أولا- الفرضيات الأساسية

¹ المادة 06 من القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، الفقرة 1

² المادة 02 المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 مايو 2008.

³ المادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 مايو 2008.

تضبط القوائم المالية للكيانات الخاضعة لهذا النظام على أساس الفرضيتين الأساسيتين الموالتين:

1- محاسبة التعهد (الالتزام): *Comptabilité d'engagement*

يفرض على الكيان حسب هذا المبدأ، مسك محاسبة الالتزام. وهذا يعني أنه يجب تسجيل المعاملات عند الالتزام بها، وعندما ينشأ الحق أو الدين، على العكس من ذلك، في المحاسبة المالية المبسطة، حيث لا يتم تسجيل المعاملات إلا عندما يحدث التدفق النقدي، أي انه يتم إثباتها بالدفاتر المحاسبية والإبلاغ عنها في القوائم المالية للفترة التي تخصها.

ولكي تحقق القوائم المالية أهدافها فإنها تعد طبقاً لأساس الاستحقاق (الالتزام). وطبقاً لهذا الأساس فإنه يتم الاعتراف بآثار العمليات والأحداث الأخرى عند حدوثها (وليس عند استلام أو دفع النقدية وما يعادلها)، كما يتم إثباتها بالدفاتر المحاسبية سواء تلك التي حدثت في الماضي أو تلك التي سوف تحدث في المستقبل، ولذا فالقوائم المالية توفر معلومات عن العمليات المنصرمة وغيرها من الأحداث التي تعتبر هامة للمستخدمين في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية¹.

أما النظام المحاسبي المالي فقد أشار إلى هذه الفرضية، حيث أكد على محاسبة آثار المعاملات وغيرها من الأحداث على أساس محاسبة الالتزام عند حدوث هذه المعاملات أو الأحداث وعرضها في القوائم المالية للسنوات التي ترتبط بها.

2- استمرارية الاستغلال (النشاط): *Continuité d'exploitation*

يجري إعداد القوائم المالية بافتراض أن المؤسسة مستمرة في نشاطها وستبقى عاملة في المستقبل المنظور، وعليه يفترض أنه ليس لدى المؤسسة النية أو الحاجة للتصفية أو لتقليص حجم عملياتها بشكل هام، ولكن إن وجدت هذه النية أو الحاجة، فإن القوائم المالية يجب أن تعد على أساس مختلف وفي مثل هذه الحالة المؤسسة مجبرة بالإفصاح عن ذلك. وعموماً يفترض المحاسبون دائماً، بأن المؤسسة ستظل تباشر أعمالها بصفة مستمرة دون أن يكون هناك أجل محدد لذلك.

تعد القوائم المالية على أساس استمرارية الاستغلال، بافتراض متابعة المؤسسة لنشاطها في مستقبل متوقع، إلا إذا طرأت أحداث أو قرارات قبل تاريخ نشر الحسابات والتي من الممكن أن تسبب التصفية أو التوقف عن النشاط في مستقبل قريب².

¹ الفقرة 22 من الإطار الفكري لمجلس المعايير المحاسبية الدولية، أطلع عليه يوم 2010/08/14 من موقع <http://www.iasb.org/framework.htm>

² المادة 7 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008.

وقد أشار النظام المحاسبي المالي إلى أنه إذا لم تعد القوائم المالية على هذا الأساس، فإن الشكوك في استمرارية الاستغلال تكون مبينة ومبررة، ويحدد الأساس المستند عليه في ضبطها في ملحق.

ثانيا- الخصائص النوعية للمعلومة المالية

يجب أن تتوفر المعلومة الواردة في الكشوف المالية على الخصائص النوعية الآتية¹:

- الملاءمة؛

- الدقة؛

- قابلية المقارنة؛

- والوضوح.

اكتفى المشرع فقط بذكر الخصوصيات النوعية للمعلومة المالية ولم يعط لها أي تعريف. وبالرجوع للإطار الفكري للمعايير المحاسبية الدولية المصاغ من طرف لجنة المعايير المحاسبية الدولية يمكن صياغة التعاريف الآتي ذكرها:

1- الملاءمة (Pertinence)

كي تكون المعلومات مفيدة فإنها يجب أن تكون ملائمة لاحتياجات متخذي القرارات. وتعتبر المعلومات ملائمة للمستخدمين إذا كان لها تأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذونها، وذلك عن طريق مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية أو تعزيز أو تعديل ما سبق التوصل إليه من تقييم².

2- المصدقية (الدقة): (Fiabilité)

لكي تكون المعلومات مفيدة فانه يجب أن تكون موثوق بها، أي يمكن الاعتماد عليها ، وتعتبر المعلومات موثوق فيها إذا كانت خالية من الأخطاء المادية والتحيز ويمكن الاعتماد عليها بواسطة المستخدمين في التمثيل بصدق عما تمثله أو ما يتوقع أن تمثله بدرجة معقولة³.

الصورة الصادقة هي تلك المعلومة المالية والمحاسبية التي تم إعدادها وفق معايير منتظرة ومؤكدة من قبل سوق المعلومات المالية والمحاسبية مشابهة في ذلك الحالة المثلى لنظام يجمع بين المنتج، السوق، وهيئات الرقابة⁴،

¹ المادة 8 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008.

² الفقرة 26 من مضمون الإطار الفكري للجنة المعايير المحاسبية الدولية.

³ الفقرة 31 من مضمون الإطار الفكري للجنة المعايير المحاسبية الدولية.

⁴ الفقرة 33 و46 من مضمون الإطار الفكري للجنة المعايير المحاسبية الدولية.

تكون المعلومة صادقة إذا كانت خالية من الأخطاء ويثق فيها مستخدموها، وتكون المعلومة صادقة إذا تم تحضيرها حسب المبادئ التالية:

- البحث عن الصورة الصادقة؛
- الحيطة والحذر؛
- تغليب الحقيقة الاقتصادية عن الجانب القانوني؛
- الشمولية.

3- القابلية للمقارنة: Comparabilité

يقصد بهذه الخاصية أن تعد المعلومات المحاسبية باستخدام نفس الأساليب والإجراءات المحاسبية من عام لآخر ولنفس المؤسسات التي تعمل في نفس المجال الاقتصادي، ويمكن مقارنة أداء الوحدة الاقتصادية بأداء الوحدات الاقتصادية الأخرى¹.

من بين الأهداف المرجوة من القوائم المالية أنها تسمح للمستخدمين القيام بمقارنات ذات معنى عبر الزمن وما بين المؤسسات:

- المقارنة عبر الزمن لنفس المؤسسة تعني استمرارية الطرق؛
- المقارنة بين المؤسسات تعني تشابه أو تجانس الطرق.

4- الوضوح (القابلية للفهم): Intelligibilité

المعلومات القابلة للفهم أو الواضحة هي معلومة سهلة الفهم مباشرة من قبل المستخدمين الذين يملكون معارف أساسية في التسيير والمحاسبة والاقتصاد ولديهم الرغبة في دراسة المعلومات، فالمعلومة المالية تسمح لمستخدمها بأخذ رؤية واضحة على المؤسسة ونشاطاتها وحساباتها².

ثالثا- الاتفاقيات المحاسبية

يتم إعداد القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي على أساس الاتفاقيتين التاليتين:

1- وحدة الكيان La convention de l'entité

يجب أن يعتبر الكيان كما لو كان وحدة محاسبية مستقلة ومنفصلة عن مالكيها، حيث تقوم المحاسبة المالية على مبدأ الفصل بين أصول الكيان وخصومه وأعبائه ومنتوجاته، وأصول وخصوم وأعباء ومنتوجات

¹ الفقرة 39 من الإطار الفكري للجنة المعايير المحاسبية الدولية.

² الفقرة 25 من الإطار الفكري للجنة المعايير المحاسبية الدولية.

المشاركين في رؤوس أمواله الخاصة أو مساهميه، كما يجب ألا تأخذ الكشوف المالية للكيان في الحسبان إلاّ معاملات الكيان دون معاملات مالكيها¹.

2- الوحدة النقدية L'unité monétaire

يُلزم كل كيان باحترام اتفاقية الوحدة النقدية، ويشكل الدينار الجزائري وحدة القياس الوحيدة لتسجيل معاملات الكيان، كما أنه يشكل وحدة قياس المعلومة التي تحملها الكشوف المالية².

لا تدرج في الحسابات إلاّ المعاملات والأحداث التي يمكن تقويمها نقداً، غير أنه يمكن أن تذكر في الملحق بالكشوف المالية المعلومات غير القابلة للتحديد الكمي والتي يمكن أن تكون ذات أثر مالي.

رابعاً- المبادئ المحاسبية

تبنى النظام المحاسبي المالي ضمناً مختلف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وهي:

1- الأهمية النسبية Importance relative

تكون المعلومة ذات معنى، أي ذات أهمية إذا أثر غيابها عن القوائم المالية في القرارات المتخذة من طرف المستخدمين لهذه القوائم، وعليه بمقتضى مبدأ الأهمية النسبية³:

- يجب أن تبرز الكشوف المالية كل معلومة مهمة يمكن أن تؤثر على حكم مستعملها تجاه الكيان.
- يمكن جمع المبالغ غير المعتبرة مع المبالغ الخاصة بعناصر مماثلة لها من حيث الطبيعة أو الوظيفة.
- يجب أن تعكس الصورة الصادقة للكشوف المالية معرفة المسيرين للمعلومة التي يحملونها عن الواقع والأهمية النسبية للأحداث المسجلة.
- يمكن ألاّ تطبق المعايير المحاسبية على العناصر قليلة الأهمية.

2- استقلالية السنة المالية Indépendance des exercices

تكون نتيجة كل سنة مالية مستقلة عن السنة التي تسبقها وعن السنة التي تليها، ومن أجل تحديدها، يتعين أن تُنسب إليها الأحداث والعمليات الخاصة بها فقط⁴.

¹ المادة 9 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26/05/2008.

² المادة 10 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008.

³ المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 مايو 2008.

⁴ المادة 12 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 مايو 2008.

3- الأحداث التالية للسنة المالية المقفلة et Évènements connus entre la date de clôture et celle de l'approbation affectant la situation d'actif ou de passif.

يجب ربط حدث بالسنة المالية المقفلة، إذا كانت له صلة مباشرة ومرجحة مع وضع قائمة عند تاريخ إقفال حسابات السنة المالية ويكون معلوما بين هذا التاريخ وتاريخ الموافقة على حسابات هذه السنة المالي¹. لا يتم إجراء أية تسوية إذا طرأ حدث بعد تاريخ إقفال السنة المالية وكان لا يؤثر على وضع الأصول أو الخصوم الخاصة بالفترة السابقة للموافقة على الحسابات، ويجب أن يكون هذا الحدث موضوع إعلام في الملحق بالكشوف المالية إذا كان ذا أهمية تمكنه من التأثير على قرارات مستعملي الكشوف المالية².

4- مبدأ الحيطة والحذر Principe de prudence

ويقصد بذلك الالتزام بدرجة من الحذر في إعداد التقديرات في ظل عدم التأكد، بحيث لا تؤدي هذه التقديرات إلى تضخيم وإفراط في قيمة الأصول والإيرادات، أو التقليل في قيمة الخصوم والتكاليف. يجب أن تستجيب المحاسبة لمبدأ الحيطة الذي يؤدي إلى تقدير معقول للوقائع في ظروف الشك قصد تفادي خطر تحول لشكوك موجودة إلى المستقبل من شأنها أن تقبل بالديون ممتلكات الكيان أو نتائجها. ينبغي أن لا يبالغ في تقدير قيمة الأصول والمنتوجات، كما يجب أن لا يقلل من قيمة الخصوم والأعباء، غير أنه، يجب ألا يؤدي تطبيق مبدأ الحيطة هذا إلى تكوين احتياطات خفية أو مؤونات مبالغ فيها³.

5- مبدأ الديمومة الطرق Permanence des méthodes

يقضي انسجام المعلومات المحاسبية وقابلية مقارنتها خلال الفترات المتعاقبة دوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعلومات.

لا يبرر أي استثناء عن مبدأ الديمومة الطرق إلا بالبحث عن معلومة أفضل أو نصح في التنظيم⁴.

6- مبدأ التكلفة التاريخية Coût historique

¹ تاريخ الموافقة هو تاريخ المصادقة على حسابات السنة المالية المقفلة من طرف الجمعية العامة للمساهمين، والذي يحدده القانون التجاري الجزائري كآخر أجل في 30 جوان من السنة الموالية.

² المادة 13 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 مايو 2008

³ المادة 14 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 مايو 2008

⁴ المادة 15 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 مايو 2008.

تُقيّد في المحاسبة عناصر الأصول والخصوم والمنتجات والأعباء وتعرض في الكشف المالية بتكلفتها التاريخية، على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ في الحسبان آثار تنفخات السعر أو تطور القدرة الشرائية للعملة، غير أن الأصول والخصوم الخصوصية مثل الأصول البيولوجية أو الأدوات المالية تُقيّم بقيمتها الحقيقية (العادلة)¹.

7- ثبات الميزانية الافتتاحية Intangibilité du bilan d'ouverture

يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية لسنة مالية مطابقة لميزانية إقفال السنة المالية السابقة²، وهذا يتوافق مع فرضية استمرارية الاستغلال.

8- أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني

Prééminence de la réalité économique sur l'apparence juridique

تُقيّد العمليات في المحاسبة وتُعرض ضمن كشف مالية طبقاً لطبيعتها ولواقعها المالي الاقتصادي، دون التمسك فقط بمظهرها القانوني، لأنه توجد في بعض الحالات تناقض بين الشكل القانوني والحقيقة الاقتصادية³، فمثلاً عملية القرض الإيجاري تعتبر عملية إيجار (عدم انتقال الملكية) من النظرة القانونية، وتعتبر عملية بيع أو شراء من الناحية الاقتصادية.

خامساً- عناصر القوائم المالية وطرق عرضها

تتمثل عناصر القوائم المالية في الأصول، الخصوم، الأعباء والنواتج.

1-الأصول

1-1 تعريف الأصول: تتكون الأصول من الموارد التي يسيروها الكيان بفعل أحداث ماضية والموجهة لأن توفر له منافع اقتصادية مستقبلية.

مراقبة الأصول هي قدرة الحصول على موارد اقتصادية مستقبلية توفرها هذه الأصول⁴.

2-1 عناصر الأصول: تشكل عناصر الأصول الموجهة لخدمة نشاط الكيان بصورة دائمة أصولاً غير جارية، أما الأصول التي ليست لها هذه الصفة بسبب وجهتها أو طبيعتها، فإنها تشكل أصولاً جارية⁵.

¹ المادة 16 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008.

² المادة 17 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 مايو 2008.

³ المادة 18 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 مايو 2008.

⁴ المادة 20 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 مايو 2008.

⁵ المادة 21 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 مايو 2008 الفقرة 1.

1-2-1 الأصول الجارية: تحتوي الأصول الجارية على ما يأتي¹:

- الأصول التي يتوقع الكيان تحقيقها أو بيعها أو استهلاكها في إطار دورة الاستغلال العادية التي تمثل الفترة الممتدة بين اقتناء المواد الأولية أو البضائع التي تدخل في عملية الاستغلال وإنجازها في شكل سيولة الخزينة.
- الأصول التي تتم حيازتها أساساً لأغراض المعاملات أو لمدة قصيرة والتي يتوقع الكيان تحقيقها خلال الإثني عشر شهراً.
- السيولات أو شبه السيولات التي لا يخضع استعمالها لقيود.

1-2-2 الأصول غير الجارية: تحتوي الأصول غير الجارية على ما يأتي²:

- الأصول الموجهة للاستعمال المستمر لغاية احتياجات أنشطة الكيان من الأموال العينية الثابتة أو المعنوية.
- الأصول التي تتم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل أو غير الموجهة لأن يتم تحقيقها خلال الإثني عشر شهراً ابتداءً من تاريخ الإقفال.

2- الخصوم

1-2-1 تعريف الخصوم: تتكون الخصوم من الالتزامات الراهنة للكيان الناتجة عن أحداث ماضية والتي يتم نك

انقضاؤها بالنسبة للكيان في خروج موارد مطلقة لمنافع اقتصادية³.

2-2-1 الخصوم الجارية: تصنف الخصوم خصوماً جارية عندما⁴:

- يتوقع أن تتم تسويتها خلال دورة الاستغلال العادية؛
- أو يجب تسديدها خلال الإثني عشر شهراً الموالية لتاريخ الإقفال.

2-2-3 الخصوم غير الجارية: تصنف باقي الخصوم كخصوم غير جارية.

تصنف الخصوم ذات المدى الطويل والتي تنتج عنها فوائد في شكل خصوم غير جارية حتى وإن كان تسديدها سيتم خلال الشهور الإثني عشر الموالية لتاريخ إقفال السنة المالية إذا كان⁵:

- استحقاقها الأصلي أكثر من اثني عشر شهراً؛

¹ المادة 21 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 مايو 2008 الفقرة 2.

² المادة 21 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 مايو 2008 الفقرة 3.

³ المادة 22 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 مايو 2008 الفقرة 1.

⁴ المادة 22 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 مايو 2008 الفقرة 2.

⁵ المادة 22 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 مايو 2008 الفقرة 3.

- الكيان ينوي إعادة تمويل الالتزام على المدى الطويل؛

- وكانت هذه النية مؤكدة باتفاق إعادة تمويل أو إعادة جدولة للمدفوعات النهائية تثبت قبل تاريخ إقفال الحسابات.

3- تعريف الأموال الخاصة

تمثل رؤوس الأموال الخاصة أو الأموال الخاصة أو الرأسمال المالي، فائض أصول الكيان عن خصومه الجارية وغير الجارية¹.

4- تعريف المنتوجات

تمثل منتوجات سنة مالية في تزايد المزايا الاقتصادية التي تحققت خلال السنة المالية في شكل مداخيل أو زيادة في الأصول أو انخفاض في الخصوم، كما تمثل المنتوجات استعادة خسارة في القيمة والاحتياطات².

5- تعريف الأعباء

تمثل أعباء سنة مالية في تناقص المزايا الاقتصادية التي حصلت خلال السنة المالية في شكل خروج أو انخفاض أصول أو في شكل ظهور خصوم. وتشمل الأعباء مخصصات الاهتلاكات أو الاحتياطات وخسارة القيمة³.

6- تعريف رقم الأعمال

يمثل رقم الأعمال مبيعات البضائع والمنتوجات المباعة و سلع وخدمات مقومة على أساس سعر البيع دون احتساب الرسوم، والمحققة من طرف الكيان مع الزبائن في إطار نشاطه العادي والمعتاد. ويحتسب رقم أعمال الكيانات غير الخاضعة للرسم على القيمة المضافة أو الخاضعة للنظام الجزائي على أساس سعر البيع مع احتساب كل الرسوم⁴.

7- تعريف النتيجة الصافية

¹ المادة 24 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 مايو 2008.

² المادة 25 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 مايو 2008.

³ المادة 26 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 مايو 2008.

⁴ المادة 27 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 مايو 2008.

تساوي النتيجة الصافية للسنة المالية الفارق بين مجموع المنتوجات ومجموع الأعباء لتلك السنة المالية، ويكون مطابقا لتغير الأموال الخاصة بين بداية السنة المالية ونهايتها، ما عدا العمليات التي تؤثر مباشرة على مبلغ رؤوس الأموال الخاصة و لا تؤثر على الأعباء أو المنتوجات.

تمثل النتيجة الصافية ربحا عند وجود فائض في المنتوجات عن الأعباء، وتمثل خسارة في الحالة العكسية¹.

سادسا- عرض القوائم المالية

حسب المادة 25 من القانون 11/07 فإن كل وحدة اقتصادية تدخل في مجال تطبيق هذا القانون ملتزمة بإعداد قوائم مالية سنويا، وتتضمن القوائم المالية الخاصة بالوحدات الاقتصادية، ماعدا الوحدات الصغيرة جدا ما يلي:

- الميزانية (قائمة المركز المالي)
- حساب النتيجة (قائمة الدخل)
- جدول تدفقات الخزينة
- جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة
- ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويقدم معلومات مكملة للميزانية وحساب النتيجة.

1- الهدف من القوائم المالية

القوائم المالية هي عرض مالي منظم للمركز المالي للمؤسسة والعمليات التي تقوم بها ، والهدف من القوائم المالية ذات الغرض العام هو عرض المعلومات حول المركز المالي للمؤسسة وأدائها وتدفقاتها النقدية بما يفيد سلسلة عريضة من المستخدمين عند اتخاذهم للقرارات الاقتصادية ، كما تبين القوائم المالية نتائج تولى الإدارة للموارد الموكلة إليها. ولتحقيق هذا الهدف تقدم القوائم المالية معلومات حول ما يلي²:

- الأصول؛

- الالتزامات؛

- الحقوق؛

¹ المادة 28 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 مايو 2008.

² معايير التقارير المالية الدولية، المعيار المحاسبي الأول، إصدارات الجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، 2006.

- الدخل والمحروفات بما في ذلك الأرباح والخسائر؛
- التدفقات النقدية.

وتساعد هذه المعلومات بالإضافة إلى المعلومات الأخرى الواردة في الإيضاحات حول البيانات المالية المستخدمين في توقع التدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة، وبشكل خاص توقيت وتوكيد النقد.

2- أساليب عرض المعلومات

يتم عرض المعلومات في التقارير المالية وفقاً لأحد الأساليب الآتية:

- الإيضاحات بين قوسين وتستخدم للفت الانتباه إلى رقم معين دون غيره وتأتي في صلب القوائم المالية.
- الملاحظات الإيضاحية وتظهر في أسفل القائمة وهنا يشار إلى رقم الملاحظة في صلب القائمة.
- الجداول المساعدة وهي تساعد على معرفة تفاصيل الرقم الإجمالي الذي ظهر في صلب القوائم المالية.
- البنود المقابلة وهي وضع الحسابات التي لها علاقة ببعضها بشكل قريب.

3- القوائم المالية ومكوناتها

تنص الفقرة 8 من المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) على أن القوائم المالية للمؤسسة تتمثل في:

- قائمة المركز المالي (الميزانية): مجموعة المعايير الخاصة بها : IAS 2, IAS 12, IAS 16, IAS 17, IAS 19, IAS 20, IAS 22, IAS 23, IAS 32, IAS 37, IAS 38, IAS 39, IAS 40 .
- قائمة الدخل (حساب النتيجة): مجموعة المعايير الخاصة بها: IAS 33, IAS 21
- قائمة التغيرات في حقوق الملكية (قائمة التغيرات في الأموال الخاصة).

- قائمة التدفقات النقدية. IAS 7

- السياسات المحاسبية المتبعة والملاحظات.

3-1 قائمة المركز المالي (الميزانية)

تنص الفقرة 68 من المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) على وجوب احتواء قائمة المركز المالي كحد أدنى على البنود الآتية¹:

¹ خالد جمال الجعرات، معايير التقارير المالية الدولية، مكتبة الجامعة، الطبعة الأولى، الشارقة، 2008، ص 113.

- 1- الممتلكات، المصانع والمعدات.
 - 2- الاستثمارات العقارية.
 - 3- الأصول غير الملموسة.
 - 4- الأصول المالية (باستثناء البنود 5 - 7 - 8).
 - 5- الاستثمارات التي تمت محاسبتها باستخدام أسلوب حقوق الملكية.
 - 6- المخزون.
 - 7- الذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى.
 - 8- النقد وما يعادل النقد.
 - 9- الذمم التجارية الدائنة والذمم الدائنة الأخرى.
 - 10- الالتزامات المالية (متضمنة البنود 7 - 9).
 - 11- الالتزامات والموجودات الضريبية حسبما يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (12) "ضرائب الدخل".
 - 12- حقوق الأقلية المعروضة ضمن حقوق الملكية.
 - 13- رأس المال المصدر والاحتياطيات.
- ومن جهة أخرى يجب على المنشأة أن تفصح عما يأتي إما في صلب قائمة المركز المالي أو الإيضاحات، كما جاء في الفقرة 76 من المعيار المحاسبي الدولي رقم (1):
- أ- بالنسبة لكل فئة من رأس المال المساهم:
 - عدد الأسهم المصرح بها.
 - عدد الأسهم المصدرة والمدفوعة بالكامل وعدد الأسهم المصدرة ولكنها ليست مدفوعة بالكامل.
 - القيمة الاسمية لكل سهم.
 - مطابقة عدد الأسهم غير المسددة في بداية ونهاية السنة.
 - الحقوق و الامتيازات والقيود الخاصة بتلك الفئة بما في ذلك القيود على توزيع أرباح الأسهم.

- أسهم المنشأة التي تملكها المنشأة نفسها أو شركاتها الفرعية أو شركاتها الزميلة.
- الأسهم المحتفظ بها لإصدارها بموجب الخيارات وعقود المبيعات بما في ذلك الشروط والمبالغ.

ب- وصف لطبيعة وغرض كل احتياطي ضمن حقوق الملاك.

2-3 قائمة الدخل (حساب النتيجة):

وفقاً لما جاء في الفقرة 81 من المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) فإن قائمة الدخل (حساب النتيجة) يجب أن تشمل كحد أدنى البنود التي تعرض المبالغ التالية¹:

1- الإيراد.

2- تكاليف التمويل.

3- نصيب الأرباح أو الخسائر من الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة التي تمت محاسبتها باستخدام طريقة حقوق الملكية.

4- المصروف الضريبي.

5- الربح أو الخسارة.

من جهة أخرى، تنص الفقرة 88 من المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) على أنه: "يجب على المؤسسة أن تعرض إما في صلب قائمة الدخل أو في إيضاحاته تحليلاً للمصروفات باستخدام تصنيف مبني إما على طبيعة المصروفات أو وظيفتها ضمن المنشأة، وكلاهما يوفر معلومات مناسبة وملائمة".

3-3 قائمة التغيرات في حقوق الملكية (قائمة التغيرات في الأموال الخاصة).

بناءً على ما جاء في الفقرة 96 من المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) يجب على المنشأة أن تعرض كمكان منفصل لقوائمها المالية قائمة تظهر ما يأتي²:

1- الربح أو الخسارة للفترة.

2- كل بند من بنود الدخل أو المصروف أو الربح أو الخسارة التي يتم الاعتراف بها حسب متطلبات المعايير الأخرى بشكل مباشر في حقوق المساهمين.

¹ خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص 120.

² خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص 126.

3- إجمالي الدخل والمصروف للفترة.

4- الأثر التراكمي للتغيرات في السياسة المحاسبية وتصحيح الأخطاء الرئيسية التي تم التعامل معها بموجب المعالجات القياسية في معيار المحاسبة الدولي رقم (8)، إضافةً إلى ذلك يجب على المنشأة أن تعرض ضمن هذا البيان أو في الإيضاحات ما يأتي:

- المعاملات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات للمالكين.

- رصيد الربح أو الخسارة المتراكمة في بداية الفترة وفي تاريخ الميزانية العمومية والتغيرات خلال الفترة.

- مطابقة بين القيمة المسجلة لكل فئة من الأسهم العادية برأس المال وعلاوة الإصدار وكل احتياطي في بداية ونهاية الفترة مبينة كل حركة بشكل منفصل. حيث تعكس التغيرات في حقوق مساهمي المنشأة بين تاريخين للميزانية العمومية الزيادة أو الانخفاض في صافي موجوداتها أو ثروتها خلال الفترة بموجب مبادئ القياس المعينة التي تم تبنيها أو الإفصاح عنها في القوائم المالية.

4-3 قائمة التدفقات النقدية. IAS 7

لقد تطرق المعيار IAS 7 لقائمة التدفقات النقدية، حيث تم تخصيصه فقط لهذه القائمة، ويتطلب عرض معلومات عن التغيرات التاريخية في النقدية والنقدية المعادلة لكيان ما عن طريق قائمة التدفقات النقدية التي تصنف التدفقات النقدية خلال فترة معينة إلى تدفقات من نشاطات تشغيلية واستثمارية وتمويلية. وسيتم التعرض بالتفصيل لهذه القائمة (مزايها، بنودها، أساليب عرضها، اعتباراتها،..) في الفصل الثالث.

يتبين من خلال عرض الإطار القانوني والتصوري للنظام المحاسبي المالي، أن هذا الأخير جاء بفلسفة جديدة للمفاهيم والمبادئ المحاسبية مغايرة تماما لما كان معمولا به سابقا في ظل المخطط المحاسبي الوطني، من بينها اعتماد المقاربة المالية (L'approche financière) بدلا من المقاربة المحاسبية (L'approche comptable) حيث تظهر جليا في التصنيف الجديد للميزانية وحساب النتيجة والقوائم الأخرى التي تعتمد بشكل كبير وواضح على التحليل المالي مثل جدول تدفقات الخزينة، بالإضافة إلى مفهوم القيمة العادلة (La juste valeur)، المنفعة الاقتصادية، القيمة النفعية، القيمة التبادلية، قيمة التحصيل، تدهور قيم التثبيتات،..

المبحث الثالث: انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة

المحاسبية

بعد استعراض الإطار القانوني والفكري للنظام المحاسبي المالي الذي دخل حيز التطبيق بداية من غرة 2010، ومعرفة أهم المبادئ التي بُني عليها والمخرجات التي يتعين الوصول إليها عبر تطبيق هذا النظام من طبيعة القوائم المالية ومحتوياتها، والملاحق التي تفسرها وجب الوقوف عند سؤال مهم هو مدى توافق النظام المحاسبي المالي الجزائري مع المعايير المحاسبية الدولية التي يشرف على إصدارها مجلس المعايير المحاسبية الدولية، ومن خلال إجراء مقارنة بين محتوى النظام المحاسبي المالي ومحتوى قواعد مجلس معايير المحاسبة الدولية، يمكن استنتاج أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المحاسبية، لأن مجلس معايير المحاسبة الدولية يفترض أن تطبيق هذه المعايير هو الكفيل بالوصول إلى معلومة محاسبية تتسم بالمصدقية والقابلية للفهم والمقارنة أي معلومة محاسبية تتسم بالجودة.

المطلب الأول: مقارنة بعض القواعد المحاسبية مع قواعد مجلس معايير المحاسبة الدولية

يكتسي النظام المحاسبي المالي أهمية بالغة كونه يستجيب لمختلف احتياجات المهنيين والمستثمرين، كما أنه يشكل خطوة هامة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، في إطار التوحيد المحاسبي العالمي الذي يسهر عليه مجلس معايير المحاسبة الدولية، وقبل تسليط الضوء على النقاط التي تميز بها النظام المحاسبي المالي عن المعايير المحاسبية الدولية، وجب الإشارة إلى الاختلافات والتطورات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني.

أولاً- التطورات الأساسية للنظام المحاسبي المالي مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني

يمكن إيجاز التطورات الأساسية للنظام المحاسبي المالي الجديد في ما يأتي:

- تكريس استعمال مصطلح المحاسبة المالية¹ بدل المحاسبة العامة المستخدم في النظام القديم.
- يمكّن الكيانات (المؤسسات التي تمسك السجلات المحاسبية) الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين، أن تمسك محاسبة مالية مبسطة لضبط يومي للإيرادات والنفقات وتلزم بحفظ الوثائق الثبوتية لمدة عشر سنوات ابتداءً من تاريخ قفل كل سنة مالية محاسبية.
- إلزام التعاونيات بمسك محاسبة مالية.

¹ القانون 07-11 المؤرخ في 25/11/2007، المادة 01.

- تتضمن الكشوف المالية الخاصة بالكيانات عدا الكيانات الصغيرة، الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، وملحق يبيّن القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكّملة عن الميزانية وحساب النتائج¹.

- تُعد الكشوف المالية في أجل أقصاه أربعة(4) أشهر من تاريخ قفل السنة المالية المحاسبية.

- توفر الكشوف المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة.

- الاستعانة بالقيمة العادلة من أجل تقييم بعض الأدوات المالية (القيمة المكتسبة نتيجة التبادل أو البيع).

- تكاليف الأصول الثابتة (استبعاد أعباء التأسيس والبحوث والتطوير وتحويلها إلى حسابات التكاليف).

- إلزام المؤسسات بمسك دفاتر محاسبية تشمل دفترًا يوميًا ودفترًا كبيراً(دفتر الأستاذ) ودفتر جرد².

- الميزانية تعكس الوضعية المالية للمؤسسة خلال السنة المالية، ولا تعكس الوضعية المالية المحتملة مستقبلاً،

فمن المنطقي أن لا تُكوّن مؤونات لتكاليف منتظرة مستقبلاً ويجب الاعتراف بالمؤونة فقط في الحالات التالية³:

1- عندما يكون على المؤسسة التزام حالي - قانوني أو بناء - نتيجة لحدث سابق (الالتزام القانوني هو التزام ناتج عن: عقد (من خلال أحكامه الصريحة أو الضمنية) أو تشريع، أو تطبيق آخر للقانون)، أما الالتزام البناء هو التزام ناتج عن أعمال المؤسسة حيث: بينت المؤسسة لأطراف أخرى أنها ستقبل مسؤوليات معينة من خلال نمط ثابت من الممارسة السابقة أو السياسة المعلنة أو بيان حالي محدد بشكل كافٍ، ونتيجة لذلك خلقت المؤسسة توقعاً صحيحاً من جانب الأطراف الأخرى أنها ستقوم بأداء هذه المسؤوليات⁴.

2- عندما يكون من المحتمل (أي أكثر احتمالاً من عدمه) أن تدفقا صادراً للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية سيكون متطلباً لتسوية الالتزام.

3- إذا كان من الممكن إجراء تقدير موثوق به لمبلغ الالتزامات، ويشير المعيار إلى أنه فقط في حالات نادرة جداً لا يكون ممكناً إجراء تقدير موثوق به.

¹ الحاج نوي، مرجع سبق ذكره، ص 105.

² القانون 11-07 المؤرخ في 2007/11/25، المادة 20.

³ مجلس المعايير المحاسبية الدولية، معايير التقارير المالية الدولية، المعيار المحاسبي الدولي 37، الفقرة 2، تعريب جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين،

الأردن، 2008، ص 296.

⁴ المعيار 37-IAS37، الفقرة 10.

- استبعاد تحويلات التكاليف التي لا تعتبر نواتج.
- إثبات خسائر القيمة لعدة حسابات كحسابات الزبائن، وحسابات المجمع والشركاء.
- تحديد القيمة القابلة للاهلاك بعد استبعاد القيمة المتبقية (Valeur résiduelle) (وهي صافي المبلغ الذي تتوقع المؤسسة الحصول عليه لموجود في نهاية عمره النافع بعد خصم التكاليف المتوقعة للتخلص منه) في نهاية المدة، هذا بالنسبة للموجودات المادية وغير المادية، ومدة الإطفاء لا تزيد عن عشرين (20) سنة بالنسبة للموجودات غير المادية¹. أما طريقة الاهلاك أو الإطفاء ومدتهما فتخضعان لإعادة النظر على الأقل مرة في نهاية كل سنة²، والعوامل الاقتصادية هي أساس تحديد مدة الاهلاك وطريقة حسابه.
- ضرائب مؤجلة على الأصول يمكن تحصيلها في الدورات المستقبلية، أو ضرائب مؤجلة على الخصوم يمكن تسديدها في الدورات المستقبلية.
- زيادة القيمة أو نقصها على مبيعات الأصول غير المتداولة.

ثانيا- نقاط التوافق والاختلاف في قواعد التقييم بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية

الدولية IAS/IFRS

تعتبر عملية التقييم عملية ذات أهمية بالغة في أي نظام محاسبي، حيث أنها المؤثر الأكبر على المعلومة المحاسبية والمالية التي تظهر في القوائم المالية، عموما فان المبدأ الأساسي الذي تقيم به العناصر في المحاسبة كقاعدة عامة هو مبدأ التكلفة التاريخية، لكن في حالة توفر شروط معينة يمكن أن نستعمل طرق أخرى وهي: القيمة الحقيقية (السوقية)³، قيمة الإنجاز، أو القيمة النفعية (القيمة المحينة)⁴.

1- نقاط التوافق بين النظام المحاسبي المالي والمرجع المحاسبي الدولي

سيتم في هذا الجزء تقديم نماذج من قواعد التقييم التي اعتمدها النظام المحاسبي المالي، وهذه النماذج على - سبيل المثال - تتطابق مع ما جاءت به المعايير المحاسبية الدولية.

1-1 القيم الثابتة العينية: Immobilisations corporelles

¹ الفقرة 79 من معيار المحاسبة الدولية رقم 38 (IAS 38).

² الفقرة 94 من نفس المعيار أعلاه.

³ القيمة السوقية هي القيمة العادلة (IAS 36).

⁴ القيمة النفعية (Valeur d'utilité) هي القيمة الحالية المخصومة للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الاستخدام المستمر للأصل وعند التخلص منه في نهاية عمره الإنتاجي. (IAS 36)

الأصل الثابت المادي العيني هو أصل مادي تحوزه المؤسسة من أجل الإنتاج، تقديم الخدمات، الإيجار أو للاستعمال في أغراض إدارية، والذي يفترض أن تكون مدة استعماله أكثر من سنة مالية مثلما أشارت إليه (الفقرة 06 من معيار المحاسبة الدولي رقم 16). هذا التعريف لا يختلف عن ما جاء به النظام المحاسبي في الفقرة 1-121.

2-1 القيم الثابتة المعنوية: Immobilisations incorporelles

الأصل الثابت المعنوي هو أصل غير نقدي قابل للتحديد أو بدون جوهر مادي يحتفظ به لاستخدامه في إنتاج أو تزويد البضائع أو الخدمات أو لتأجيرها للآخرين أو للأغراض الإدارية، وهذا الأصل تراقبه المؤسسة وتتوقع أن تحقق منه منافع اقتصادية مستقبلية، كما تنص عليه (الفقرة 07 من معيار المحاسبة الدولي رقم 38). يقصد هنا على سبيل المثال شهرة المحل المكتسبة، العلامات التجارية، البرمجيات أو رخص الاستغلال الأخرى، الإعفاءات، مصاريف تنمية حقل منجمي موجه للاستغلال التجاري¹.

إن تسجيل هذه الأصول يحتاج لعملية التقييم الأولي أو التقييم اللاحق، ضمن شروط محددة.

3-1 التنازل عن القيم الثابتة العينية:

إذا كان الأصل خارج الاستعمال بصورة دائمة، أو أن المؤسسة لم تعد تنتظر منه منافع اقتصادية مستقبلية، أو تقرر خروجه من المؤسسة فإنه يتم حذفه من الميزانية. تكون نتيجة هذا التنازل بالفرق بين منتوجات خروجه الصافية والقيمة المحاسبية له، وتظهر في جدول حساب النتائج كأعباء أو كمنتوجات مثلما تنص عليه (الفقرة 15: معيار المحاسبة الدولي رقم 16).

المدة النفعية للأصل الثابت المعنوي لا ينبغي لها أن تتجاوز 20 عاما، وفي حالة تجاوز هذه المدة أو عدم تحديدها فإنه يستوجب على المؤسسة تقديم المعلومات المتعلقة بذلك في ملحقات القوائم المالية².

4-1 الأصول المالية غير الجارية: Immobilisations financiers

تعرف الأصول المالية الثابتة على أنها عبارة عن أصول تكون في شكل حقوق تحصل في مدة أكبر من سنة أو سندات أو قيم مماثلة للمؤسسة النية في الاحتفاظ بها لأكثر من دورة. وتضم سندات المساهمة، السندات الأخرى والقروض.

¹ القرار المؤرخ في 2008/07/26 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الفقرة 121-2، (الجريدة الرسمية رقم 19 بتاريخ 25 مارس 2009).

² Robert OBERT, *Pratique des normes IAS/IFRS*, éditions DUNOD, Paris 2005, p 35.

5-1 فارق الاقتناء: Good will

يتحدد فارق الاقتناء المتعلق عند شراء أو اقتناء سندات للمؤسسة ودخولها في محيط المؤسسة، يتحدد بالفرق بين تكلفة هذه الأسهم والسندات وبين القيمة العادلة لأصول المؤسسة المقتناة. ويمكن تفسير هذا الفرق من خلال وجود عناصر معنوية لدى المؤسسة المقتناة، أو لوجود احتمالات التوافق بين المؤسستين أو لوجود بيئة تنافسية¹.

إن فارق التقييم يظهر حسب حالتين فارق الاقتناء الموجب (Good will)، أو فارق الاقتناء السالب (Bad will)، ويسجل في الحساب «207 - فوارق الشراء» إيجابيا كان أو سلبيا الناتج عن تجميع مؤسسات في إطار عملية اقتناء أو انصهار أو تجميع.

6-1 الإيجار التمويلي: Le crédit bail

عقد الإيجار هو عبارة عن اتفاق يتنازل بموجبه المؤجر (عادة المصرف أو المؤسسة المالية المسماة المؤجر) للمستأجر لمدة محددة عن حق استعمال أصل مقابل دفع واحد أو دفعات عديدة، وعقد الإيجار التمويلي هو عقد تحول بواسطته إلى المستعمل للأصل المزايا والأخطار المرتبطة بملكيته بصفة شبه تامة مع إمكانية تحويل الملكية عند نهاية العقد (كلية أو جزئية) عن طريق دفع سعر متفق عليه والذي يأخذ بالاعتبار، على الأقل جزئيا، الأقساط التي تم دفعها بموجب الإيجار. يفترض أن تغطي مدة الإيجار الجزء الأكبر من مدة الحياة الاقتصادية للأصل إذا لم يكن هناك تحويل للملكية².

وكل أصل يكون محل عقد إيجار تمويلي يسجل محاسبيا عند تاريخ دخول العقد حيز التنفيذ مع احترام مبدأ تغليب الوضع الاقتصادي على الشكل القانوني كالاتي: عند المستأجر، عند المؤجر غير صانع وغير موزع، عند المؤجر الصانع أو الموزع، حسبما تشير إليه (الفقرة 12-24: معيار المحاسبة الدولي رقم 17).

7-1 القيم الثابتة الناتجة عن عقود الامتياز:

تعرف عقود الاستغلال (Concessions) على أنها عقود يتنازل بمقتضاها ومدة طويلة صاحب ملكية الشيء (براءة اختراع، علامة تجارية، أو أي شيء آخر يدر منافع لمستغله) عن حقه في الإنتفاع من الشيء لفائدة شخص آخر، مقابل دفع أتاوى لصاحب الشيء من طرف المستغل. وفي الغالب تمنح عقود الاستغلال

¹ إبراهيم بورنان والظاهر مخلوف، النظام المحاسبي المالي بين المبادئ المحاسبية والمعايير المحاسبية الدولية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الأول حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة البلدة، أكتوبر 2009، ص 8-9.

² صفاء عمر خالد بلعوي، النواحي القانونية في عقد التأجير التمويلي وتنظيمه الضريبي، رسالة ماجستير في المنازعات الضريبية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية بنابلس، فلسطين، 2005، ص 18.

أو الامتياز من طرف الدولة (Concédant) ولصالح الخواص. في هذه الحالة لا تنتقل ملكية الشيء إلى المستغل، لكنه يستفيد من كل المزايا والمنافع المرتبطة بهذا الشيء مع تحمل أخطارها.

1-8 الاهتلاك: L'amortissement

يعرف الاهتلاك على أنه يمثل استهلاك المنافع الاقتصادية لأصل عيني أو معنوي ويتم إدراجه في الحسابات كعبء خلال مدة الانتفاع به. وفي نهاية كل دورة تحسب قيمة الاهتلاك وتخفض من قيمة الأصل حسب مخطط الاهتلاك الذي يتطلب معرفة كل من العناصر التالية: القيمة القابلة للاهتلاك، مدة الاستهلاك أو الانتفاع، نمط الاهتلاك، مثلما جاء في (الفقرات 41-52: معيار المحاسبة الدولي رقم 16).

1-9 خسائر القيمة: Dépréciation

في نهاية كل دورة يستوجب على المؤسسة تقدير وتفحص فيما إذا كان هناك أصل من أصولها قد فقد قيمته، وإذا وجد مؤشر على ذلك يتم تقدير القيمة القابلة للتحصيل¹، والتي تقيم بأعلى قيمة بين ثمن البيع الصافي الممكن الحصول عليه والقيمة النفعية التي تعبر عن القيمة الحالية للتدفقات المنتظرة من الاستعمال المستمر للأصول وخروجها عند نهاية مدة منفعتها، وهو الأمر الوارد في (الفقرات 53-54: معيار المحاسبة الدولي رقم 16).

1-10 المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ: Les stocks

حسب النظام المحاسبي المالي الجديد فانه يمكن للمؤسسة أن تتبع في عملية تقييمها للمخزونات طريقة الجرد الدائم أو طريقة الجرد المتناوب وفقا لمتطلبات التسيير²، أما بالنسبة لعملية التقييم تختلف حسب كل مرحلة، مرحلة التقييم عند الدخول إلى مخازن المؤسسة ومرحلة التقييم عند الخروج ومرحلة التقييم في آخر الدورة، وتتم معاملة المخزون مثلما هو معتمد في معيار المحاسبة الدولي رقم 02.

1-11 الأموال الخاصة: Les capitaux propres

الأموال الخاصة وهي المتبقي من مجموع أصول المؤسسة بعد استبعاد الديون، وبعبارة أخرى هي الفرق بين الأصول والخصوم الجارية وغير الجارية. يضم هذا العنصر مجموعة من العناصر أو الحسابات.

¹ القيمة القابلة للتحصيل هي القيمة العليا بين سعر البيع الصافي لأصل ما وقيمه النفعية.

² القرار المؤرخ في 2008/07/26، الفقرة 1-123، مرجع سبق ذكره، ص 12.

1-11-1 رأس المال والاحتياطات وما يماثلها¹:

- بالنسبة للمؤسسات الفردية تمثل أموال الاستغلال قيمة المساهمات التي يقدمها صاحب المؤسسة في بداية نشاطه أو في أثنائه، مع تسجيل مسحوباته ومدفوعاته الشخصية وكذا أجرته العادية ضمن حساب مخصص لذلك؛

- بالنسبة للمؤسسات الجماعية (الشركات) يمثل رأس المال الصادر أو المحرر القيمة الاسمية لمجموع الأسهم أو الحصص المقدمة من طرف الشركاء في المؤسسة الخاصة، وفي المؤسسة العمومية فإن رأس المال يتضمن قيمة الأسهم أو الحصص النقدية والعينية المقدمة من طرف الدولة أو هيئاتها غير تلك المقدمة كإعانات أو ما شابه ذلك.

يسجل في هذا الحساب تطورات رأس المال خلال حياة المؤسسة، عند ارتفاع رأس المال يدرج مبلغ لأسهم النقدية أو العينية المقدمة في حساب رأس المال، أما العلاوات المرتبطة برأس المال فتقيد في حساب خاص، كما يمكن أن يستقبل كذلك مبلغ الاحتياطات المدججة في رأس المال بعد قرار المساهمين أو الشركاء، وبنفس الطريقة يسجل التخفيض في رأس المال كحالة امتصاص الخسائر أو التسديدات للشركاء. تعتبر الاحتياطات القانونية، الأساسية، العادية، والنظامية كأرباح من حيث المبدأ فهي تخصص بشكل دائم للمؤسسة.

تظهر نتيجة السنة المالية ضمن حسابات رأس المال مع التمييز بينها وبين النتيجة غير الموزعة التي يؤجل تخصيصها بقرار من الجهات المختصة، أما بالنسبة للمؤسسات الفردية فان النتيجة الصافية تضم إلى أموال الاستغلال مباشرة عند افتتاح السنة المالية الموالية.

وفيما يخص المرجع الدولي فقد حدد هذه العناصر في (الفقرات من 102 إلى 110: الإطار التصوري) و(الفقرات من 18 إلى 22: معيار المحاسبة الدولي رقم 32).

12-1 الخصوم غير الجارية:

هي تلك العناصر التي تنتمي للخصوم لكنها لا تحقق شروط الخصوم الجارية (المتداولة)، أو بعبارة أخرى تلك الخصوم التي لا تنتظر المؤسسة إطفاءها خلال دورة الاستغلال العادية أو ستسوى في مدة تتعدى 12 شهر الموالية لتاريخ الميزانية، حيث لا تدرج في العمليات التجارية.

¹ إبراهيم بورنان والظاهر مخلوف، مرجع سبق ذكره، ص 10.

وتتكون الخصوم غير الجارية من قروض سنديّة وقروض مالية طويلة الأجل، خصوم الضرائب، قروض أخرى طويلة الأجل والمؤونات.

1-12-1 قروض سنديه وقروض مالية طويلة الأجل:

يدخل ضمن هذا العنصر قيمة القروض طويلة الأجل التي أصدرتها المؤسسة والتي مدة استحقاقها أكثر من 12 شهر الموالية لتاريخ الميزانية، كما يدخل ضمن هذا الحساب ما يلي¹:

- قروض سنديه قابلة للتحويل وهي تلك القروض السنديّة التي تصدرها المؤسسات ذات الأسهم والمتواجدة منذ سنتين والتي أعدت ميزانياتها المصادق عليها بصفة منتظمة من طرف المساهمين شرط أن يكون رأسمالها مسددا بالكامل، بحيث يكون فيها إمكانية تحويل تلك القروض إلى أسهم في رأسمال المؤسسة؛

- قروض سنديّة أخرى قروض لدى هيئات الإقراض وهي قروض طويلة الأجل تحصلت عليها المؤسسة من طرف البنوك أو هيئات أخرى تقوم بمنح القروض مثل البنوك؛

- قروض حول عقد التمويل الإيجاري.

1-12-2 علاوات تسديد السندات:

يدخل ضمن هذا الحساب قيمة مبالغ الفوائد المتعلقة بالقروض السنديّة التي أصدرتها المؤسسة والتي ستدفعها خلال مدة القرض. يتم تقييم القروض في مرحلتين²:

- مرحلة التقييم الأولي التي تكون عند تاريخ إصدار القرض أو الحصول عليه وتقييم في هذه المرحلة بطريقة القيمة العادلة ناقص مجموع الأعباء المتعلقة بعملية الإصدار ولا تدخل ضمن الأعباء مختلف العلاوات والفوائد المتعلقة بالقرض التي ستدفعها المؤسسة مستقبلا؛

- مرحلة التقييم البعدي، حيث تقييم بطريقة التكلفة المستهلكة وهي المبلغ الذي تم على أساسه تقييم الخصم المالي عند إدراجه الأولي في الحسابات مطروحا منه التسديدات الرئيسية.

1-12-3 الديون المرتبطة بالمساهمات:

وتضم الديون المرتبطة بمساهمات المؤسسة مع التمييز بين المساهمات داخل المجمع والمساهمات خارج المجمع.

¹ Pierre Vernimmen, **Finance d'entreprise**, par Pascal Quiry et Yann le Fur, 7^{em} edition, France, 2009, p 175.

² A.KADDOURI, A.MIMECHE, **Cours de comptabilité financierè selon les normes IAS/IFRS et le SCF 2007**, ENAG édition, Alger 2009, p 94.

1-12-4 الإعانات العمومية:

الإعانات العمومية (الحكومية) هي تحويل موارد عمومية مخصصة لتعويض تكاليف تحملها المستفيد أو سيتحملها، مع امتثاله لبعض الشروط المرتبطة بأنشطته السابقة أو اللاحقة (الفقرة 03: معيار المحاسبة الدولي رقم 20)، تدرج الإعانات كمنتجات بنفس وتيرة التكاليف. وتصنف الإعانات الحكومية عموماً إلى ثلاثة أصناف هي: إعانات التجهيز، إعانات التوازن وإعانات الاستغلال¹، بالنسبة للإعانات الموجهة لتغطية أعباء أو خسائر

سابقة أو التي تمثل دعماً مالياً عاجلاً دون ارتباطها بتكاليف مستقبلية تدرج كمنتجات في تاريخ اكتسابها.

1-12-5 الضرائب المؤجلة: Impôts différés

تظهر تحت هذا البند الضرائب المؤجلة التي ستدفعها المؤسسة في الدورات اللاحقة بسبب وجود التفاوت الزمني بين إثبات إيراد معين محاسبياً وأخذه بعين الاعتبار من طرف إدارة الضرائب، أي أننا احتسبنا ذلك الإيراد من الناحية المحاسبية لكن من الناحية الجبائية لا نستطيع احتسابها إلا خلال الدورات اللاحقة².

عند إدراج الضرائب المؤجلة نميز بين حالتين ضرائب مؤجلة - الخصوم (مستحقة في فترات مستقبلية)، ضرائب مؤجلة - الأصول (قابلة للاسترداد في فترات مستقبلية) كما هو موضح في (الفقرات من 15 إلى 45: معيار المحاسبة الدولي رقم 12).

1-13 الحالات الخاصة:

سيتم ذكر بعض من الحالات الخاصة التي حددها النظام المحاسبي المالي بالتفصيل.

1-13-1 الحسابات المدمجة:

تُعد كل مؤسسة (المؤسسة الأم) مقرها ونشاطها الرئيسي في الإقليم الوطني وتراقب مؤسسة أو عدة مؤسسات، تُعد وتنشر كل سنة القوائم المالية المدمجة لمجموع المؤسسات الواقعة تحت رقابتها، والرقابة هي سلطة توجيه السياسات المالية العملياتية من أجل الحصول على منافع من أنشطته، تكون هذه الرقابة في حالة امتلاك لأكثر من 50 % من حقوق التصويت مما يتيح سلطة تعيين وإنهاء مهام أغلبية المسيرين³.

¹ Bernard Raffoumier, LES NORMES COMPTABLES INTERNATIONALES (IAS /IFRS), Economica, 2^{ème} édition, Paris 2005, P203

² إبراهيم بورنان والظاهر مخلوف، مرجع سبق ذكره، ص 11.

³ القرار المؤرخ في 2008/07/26، مرجع سبق ذكره، الفقرة 132-6، ص 16.

1-13-2 الحسابات المركبة:

إذا كانت مجموعة من المؤسسات تشكل مجموعة اقتصادية وتخضع لنفس المركز الاستراتيجي لاتخاذ القرارات دون أن تكون بينها روابط قانونية متعلقة بالسيطرة، فإنه يتوجب عليها إعداد حسابات مجمعة كما لو تعلق الأمر بمؤسسة واحدة، فقد تكون هذه المؤسسات مسيرة من طرف شخص أو مجموعة أشخاص لهم مصالح مشتركة وقيادة إستراتيجية.

1-13-3 العقود طويلة الأجل:

يتضمن العقد طويل الأجل إنجاز أصل، خدمة، أو مجموعة ممتلكات أو خدمات تقع تواريخ انطلاقتها والانتهاؤها منها في سنوات مالية مختلفة، ويمكن أن يتعلق الأمر بما يلي:

- عقود بناء أصول؛

- عقود إصلاح وترميم الأصول؛

- عقود تقديم خدمات.

تدرج الأعباء والمنتوجات التي تخص عملية تمت في إطار عقد طويل الأجل حسب وتيرة تقدم العملية بحيث يمكن تحديد النتيجة بالتتابع مقارنة بمراحل إنجاز العملية (إدراج في الحسابات حسب طريقة التقدم) (الفقرات من 22 إلى 36: معيار المحاسبة الدولي رقم 11).

في تاريخ الجرد، وبفعل ظروف طارئة معروفة قد تتوقع المؤسسة أن مجموع أعباء العقد ستفوق منتوجاته (خسائر بعد الإتمام) يعتمد إلى تكوين مؤونة بما يفوق الخسارة الإجمالية غير الواردة في السجلات.

2- نقاط الاختلاف بين النظام المحاسبي المالي والمرجع المحاسبي الدولي

فيما يلي سنعرض بعضاً من نقاط الاختلاف على سبيل المثال فقط وهي كما يلي:

- يتميز النظام المحاسبي المالي بمدونة للحسابات وقواعد سيرها، على العكس من المرجع المحاسبي الدولي؛

- النظام المحاسبي المالي يقوم أساساً بخدمة عكس المرجع المحاسبي الدولي الذي هو بصدد إعداد إطار

تصوري للمحاسبة بخصوص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- النظام المحاسبي المالي يصنف مسيري المؤسسة قبل المستثمرين، على العكس من المرجع الدولي؛

لم يُفصل النظام المحاسبي المالي في آثار تغيرات أسعار الصرف حسب ما جاء به المعيار (IAS21)؛

-النظام المحاسبي المالي الجديد يعرف المؤسسة والوحدة النقدية التي لا نجدتها في المرجع المحاسبي الدولي.

المطلب الثاني: امتيازات النظام المحاسبي المالي

من الواجب الإشارة إلى أن النظام المحاسبي المالي الجديد يسوق امتيازات جديدة من حيث أنه¹:

- يقترح حلولاً تقنية للتسجيل المحاسبي للعمليات أو للمعاملات التي يعالجها المخطط المحاسبي الوطني؛
- يقدم شفافية وثقة أكثر للحسابات وللمعلومات المالية التي يسوقها، الأمر الذي من شأنه التقوية من مصداقية المؤسسة؛
- يسمح بتحقيق أحسن توافق من حيث زمان ومكان الحالات المالية؛
- يمثل فرصة للمؤسسات من أجل تحسين تنظيمها الداخلي وجودة اتصالاتها مع الأطراف المعنيين بالمعلومة المالية؛
- يشجع الاستثمار من حيث أنه يضمن مقروئية أفضل للحسابات من طرف المحللين الماليين والمستثمرين؛
- يحفز بروز سوق مالي، مع ضمان سيولة رؤوس الأموال؛
- يحسن المحفظة المالية للبنوك من خلال إنتاج المؤسسات لحالات مالية أكثر شفافية؛
- يسهل رقابة الحسابات، التي ستستند من الآن فصاعداً على مفاهيم وقواعد محددة بوضوح؛
- يفرض على المؤسسات تطبيق معايير محاسبية دولية معترف بها، تستوجب شفافية أحسن للحسابات، تعتبر تديراً أمنياً مالياً، يشارك في استتاب (أو استرجاع) الثقة.

المطلب الثالث: تحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي

إن تبني الجزائر للنظام المحاسبي الصادر في القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 يعتبر خطوة مهمة كبيرة لتوفيق الممارسات المحاسبية في الجزائر مع توجيهات المعايير المحاسبية الدولية، غير أن هذه الخطوة غير كافية وقد لا تكون لها آثار إيجابية كبيرة، وذلك لعدة أسباب، منها:

¹ محمد عجيلة ومصطفى بن نوي، شفافية النظام المحاسبي المالي الجديد - مفاهيم وتصورات، مداخلة مقدمة ضمن المنتدى الدولي الأول حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة البليدة، أكتوبر 2009، ص 7-8.

- ضعف استعداد الكثير من المؤسسات الجزائرية لتطبيق هذا النظام: فلا زالت أنظمة المعلومات غير فعالة والموارد البشرية غير مهيأة وغير مؤهلة لتطبيق هذا النظام المستمد أساسا من المعايير المحاسبية الدولية، وذلك يعود هذا إلى غياب الوعي المحاسبي في الكثير من المؤسسات الجزائرية.
- غياب سوق مالي في الجزائر يتميز بالكفاءة: التطوير المحاسبي الدولي كان نتيجة لعملة الأسواق المالية، التي تتميز بالكفاءة، مما يجعل تقييم الأسهم والسندات ومشتقاتها وفقا لطريقة القيمة العادلة ممكنا. وهو ما لا يتحقق في حالة بورصة الجزائر، الأمر الذي يؤكد ضرورة ربط اعتماد النظام المحاسبي الجديد بإجراء إصلاح جاد وعميق على النظام المالي للجزائر.
- عدم ترابط تبني النظام المحاسبي الجديد بإجراء تعديلات على القانون التجاري من جهة والنظام الضريبي من جهة أخرى: فمثلا ينص القانون التجاري الحالي على تصفية المؤسسة إذا فقدت 75% من رأس مالها الاجتماعي، غير أن النظام المحاسبي الجديد يعتبره -أي رأس المال- عنصرا هامشيا فهو عبارة عن الفرق بين الأصول والخصوم وهذا الفرق يتغير من وقت لآخر، فالأهم أن لا تقع المؤسسة في خطر العجز عن التسديد وبإمكانها مواصلة نشاطها بشكل عادي ولو استهلكت رأس مالها الاجتماعي¹.
- صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة المادية: إن تحديد هذه القيمة يتم في ظل المنافسة العادية وحيازة البائع والمشتري على المعلومات الكافية، وهذا ما لا يتطابق مع حال بعض أسواق الأصول الثابتة المادية في الجزائر مثل سوق العقارات الذي يعمل في ظل منافسة احتكارية يتحكم البائعون للعقارات في قيمها السوقية.
- غياب نظام معلومات للاقتصاد الوطني يتميز بالمصداقية والشمولية: فالتقييم وفق القيمة العادلة يحتاج إلى توفر معلومات كافية عن الأسعار الحالية للأصول الثابتة والمتداولة، في الوقت الذي نسجل فيه تضاربا في المعلومات المنشورة حول الاقتصاد الجزائري من قبل الهيئات الرسمية، فضلا عن قلتها .
- بطء في تطوير مضامين التعليم المحاسبي في الجامعات ومراكز التكوين: فمازالت المقررات المحاسبية لم تتغير وطرق التدريس يغلب عليها تعليم المحاسبة على طريقة القواعد والتي تقوي الاستدكار على حساب الإبداع، وهذا راجع أساسا إلى غياب الوعي المحاسبي وشيوع النظرة الضيقة إلى المحاسبة على أنها تقنية وليست علما قائما بذاته.

¹ نور الدين مزباني، النظام المحاسبي الجزائري الجديد بين الاستجابة لمتطلبات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وتحديات البيئة الجزائرية ، مقال منشور في مجلة جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، ماي 2009، ص 5.

خلاصة الفصل

إن عولمة الشركات والأسواق المالية وحرية انتقال رؤوس الأموال عبر القارات وكذلك التطور السريع الذي يعرفه مجال الاتصالات والمعلوماتية، كانت العوامل الأساسية وراء جهود توحيد لغة المحاسبة في العالم، بظهور هيئات التوحيد المحاسبي على غرار لجنة المعايير المحاسبية الدولية والتي تحولت إلى مجلس للمعايير ابتداء من 2001، وبطبيعة الحال، فإن الأمر لا يخلو من عقبات تحاول هذه الهيئات تخطيها بتصحيح الأخطاء وتعديل المعايير بما يحقق المنفعة القصوى للمعلومة المحاسبية.

لقد استجابت الجزائر لهذه المستجدات الدولية بتبنيها لنظام محاسبي جديد يتوافق بدرجة عالية مع المعايير المحاسبية الدولية سواء من حيث الإطار المفاهيمي النظري، أو من حيث المعالجة المحاسبية لبعض المسائل المطروحة بجدّة في المحاسبة، رغم ملاحظة بعض الاختلافات التي ترجع - أساسا - إلى الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات البيئة الجزائرية في إعدادها.

وما يمكن استنتاجه من النظام المحاسبي المالي الجديد هو ضرورة التقيد بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، حيث تمت الإشارة إليها صراحة، أما فيما يخص المعايير المحاسبية فقد حددت عن طريق التنظيم، حيث تم تبني المعايير المحاسبية الدولية كمرجع أساسي. وبهذا تكون المؤسسة الاقتصادية الجزائرية قد دخلت مرحلة حاسمة بتطبيقها لهذا النظام الجديد، ولضمان نجاح هذا المرجع المحاسبي ينبغي تفعيل السوق المالي في الجزائر.

تمهيد

عرفت المحاسبة قديما قائمتين تستخدمهما المؤسسات في نهاية السنة المالية، وهما قائمتا الميزانية وجدول حساب النتائج، وقد ظلت هاتان القائمتان المعدتان وفق أساس الاستحقاق محور الاهتمام لكافة مستخدمي القوائم المالية، حيث تقدمان صورة كاملة للوضع المالي للمؤسسة، إلى أن برزت الحاجة لوجود قائمة تعد وفق الأساس النقدي، ونظرا لأن قدرة المؤسسة على تحقيق تدفقات نقدية ملائمة تؤثر على قدرتها على سداد توزيعات الأرباح والفوائد وبالتالي على القيمة السوقية للأسهم، فإن التدفقات النقدية المتوقعة للمستثمرين والدائنين ترتبط بالتدفقات النقدية المتوقعة للمؤسسة التي قام هؤلاء باستثمار أموالهم فيها سواء في صورة أسهم أو قروض.

لاقت قائمة التدفقات النقدية اهتمام الجمعيات والمنظمات المحاسبية في كثير من الدول مثل الجمع الكندي للمحاسبين القانونيين "سبتمبر 1985" ومجلس المعايير المحاسبية المالية في الولايات المتحدة الأمريكية "نوفمبر 1987" وجمع المحاسبين القانونيين لجنوب إفريقيا "جويلية 1988"، وجمع المحاسبين في المملكة المتحدة "سبتمبر 1991"، وقد مرت قائمة التدفقات النقدية بعدة مراحل حتى وصلت إلى الشكل الوارد بالمعيار المحاسبي الدولي السابع (IAS 7) الصادر عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية عام 1993. وباعتبار الجزائر تبنت ضمنا المعايير الدولية للمحاسبة وإعداد التقارير المالية، عبر الشروع في تطبيق النظام المحاسبي المالي ابتداء من الفاتح جانفي 2010، فإن المؤسسة الجزائرية مجبرة على إعداد وتقديم قائمة جديدة لم تكن معتمدة من قبل في المخطط المحاسبي الوطني، وهي قائمة التدفقات النقدية كما هو وارد في المعيار (IAS 7) لكن بمسمى جديد وهو جدول سيولة الخزينة.

وسيتم من خلال هذا الفصل التعرف على هذا الجدول إعدادا وتقديما وفقا لبنود المعيار السابع، والذي اعتمده النظام المحاسبي المالي بالكامل، مع التركيز على مزايا التحليل المالي المستقاة من جدول تدفقات الخزينة خاصة بالنسبة للمؤسسة، وفيما يلي مباحث الفصل موزعة كالآتي:

المبحث الأول: الإطار النظري لقائمة التدفقات النقدية

المبحث الثاني: أسس تبويب وعرض المعلومات في قائمة التدفقات النقدية

المبحث الثالث: بعض الاعتبارات الواجب مراعاتها في إعداد قائمة التدفقات النقدية

المبحث الرابع: استخدامات قائمة التدفقات النقدية في التحليل المالي

المبحث الأول: الإطار النظري لقائمة التدفقات النقدية

لقد مرت قائمة التدفقات النقدية بعدة تطورات نتيجة الممارسة المهنية لتستقر بشكلها الحالي سنة 1992، وتصبح قابلة للتطبيق مع سنة 1994، كما أن الاعتراف الدولي بها لم يكن مرة واحدة وإنما تم على مراحل، وهذا يعني أن الاعتراف تم من خلال المرور بتجربة الخطأ والصواب، وهذا ما يكسبها أهمية لا تقل عن أهمية قائمتي المركز المالي (الميزانية) والدخل (حساب النتيجة).

المطلب الأول: التطور التاريخي لقائمة التدفقات النقدية*

تعد قائمة التدفقات النقدية حديثة العهد نسبياً مقارنة مع القوائم الأساسية الأخرى، وقد شهدت منذ نشوئها إلى الآن تطورات ملحوظة، سواء من جهة المداخل المتبعة في إعدادها، أو من حيث صور أو نماذج عرضها أو من حيث قوة القواعد الملزمة بنشرها والصادرة عن المجاميع المهنية.

وكانت الشركات العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية أول من بادر بعرض هذه القائمة بصفة طوعية في نهاية الخمسينات من القرن العشرين حيث عرضت في صورة جدول تحليلي بسيط يسمى "قائمة مصادر الموارد والمنصرف" *Where-got and where gone statement* كما كانت القائمة تقتصر على المقارنة بين قائمتين متتاليتين للمركز المالي، تظهر عناصر الزيادة أو النقص الحادثة في هاتين القائمتين على مدار الفترة المحاسبية، لكن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA أصدر عام 1961 دراسة يوصي فيها بتغيير مسمى القائمة لتصبح "قائمة تحليل التدفقات النقدية والموارد المالية" *Flow analysis and funds cash flow statement*، كما أوصى جميع الشركات المساهمة العامة بإصدارها ونشرها بعد تدقيقها من مدقق الحسابات الخارجي مثلها في ذلك مثل بقية القوائم المالية الأساسية الأخرى، ثم أصدر المعهد نفسه الرأي رقم (3) عام 1963 فأوصى بالالتزام بالمعايير المحاسبية المهنية في إعدادها والإفصاح عن المعلومات التي تعرضها، كما أوصى بتعديل تسميتها إلى "قائمة مصادر الأموال واستخداماتها" *Sources and application of funds statement*، وبضرورة عرضها ضمن المعلومات الإضافية أو المكملة الصادرة عن المؤسسة، ولكن دون أن تخضع بالضرورة لمصادقة مدقق الحسابات.

* قائمة التدفقات النقدية هي نفسها جدول تدفقات الخزينة أو جدول سيولة الخزينة، فاختلاف المسميات ناتج عن اختلاف الترجمة بسبب خصوصيات البيئة المحاسبية التي تعد المبادئ والمعايير الخاصة بهذه القائمة، فقائمة التدفقات النقدية هي التسمية التي اعتمدها مجلس معايير المحاسبة الدولية ومن قبله لجنة معايير المحاسبة الدولية منذ صدور المعيار السابع الخاص بهذه القائمة، أما جدول سيولة الخزينة فهي التسمية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي في نسخته العربية على الرغم من اعتماده الكلي للمعيار 7 ولو ضمناً، أما مسمى جدول تدفقات الخزينة فهي تلك الواردة في المخطط المحاسبي العام (PCG) وهي نفسها التي نجدها عند ترجمة النسخة الفرنسية من (SCF) أي «Tableau de Flux de Trésorerie».

وقد تزايدت أهمية هذه القائمة عندما أصدرت هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية Security - SEC and Exchange Commission - عام 1970 بيانها رقم (17) الذي طلبت فيه من جميع الشركات المسجلة لديها، بأن تتضمن تقاريرها المالية السنوية المقدمة للهيئة قائمة بموارد الأموال واستخداماتها، مما حث المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين أن يصدر في العام التالي أي عام 1971 الرأي رقم (19) الذي أوصى بما يلي¹:

- تغيير مسمى القائمة ليصبح "قائمة التغيرات في المركز المالي" Statement of changes in financial position؛

- أن تصبح هذه القائمة واحدة من القوائم المالية الأساسية للفترة المحاسبية؛

- أن تصبح هذه القائمة مشتملة على رأي مراقب الحسابات الذي يتضمنه تقريره الصادر عن البيانات المالية للشركة؛

- أن يتم إعداد القائمة وفق المفهوم الشامل للموارد المالية على أن يترك للشركة الخيار في إعدادها وعرضها؛ إما وفق مدخل رأس المال العامل أو وفق مدخل التدفق النقدي.

وفي عام 1987 صدر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي Financial Accounting - FASB Standards Board - البيان رقم (SFAS 95) الذي ألزم جميع الشركات الأمريكية بإصدار (قائمة التدفقات النقدية) كواحدة من القوائم المالية الأساسية، بحيث تحل محل قائمة التغيرات في المركز المالي التي كانت مستخدمة حتى ذلك التاريخ، وأوصى البيان أن يتم تصنيف التدفقات النقدية في القائمة، إلى تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية وتدفقات نقدية استثمارية وتدفقات نقدية تمويلية².

ووفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS N°7) المعدل، والصادر عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية عام 1993 والذي حل محل المعيار السابق الصادر عام 1977، فإن هذه القائمة تعرض باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من البيانات المالية المدققة والمشمولة في التقارير السنوية الصادرة عن شركات المساهمة، وقد أوصى هذا المعيار بإعدادها بشكل يفصح عن حركة النقدية التي تتمثل في النقد الجاهز والودائع تحت الطلب وما في حكمها.

المطلب الثاني: أهمية عرض المعلومات الخاصة بالتدفقات النقدية

¹AICPA، APB opinion N°19، Reporting changes in financial position ،1981، p 14.

² محمد مطر وموسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس، العرض والإفصاح ، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2008، ص 261.

يهتم مستخدمو القوائم المالية لمؤسسة ما بالتعرف على الكيفية التي تعتمد عليها المؤسسة في توليد واستخدام النقدية وما في حكمها، وذلك بصرف النظر عن طبيعة أنشطة المؤسسة وبصرف النظر عما إذا كانت النقدية يمكن أن ينظر إليها كمنتج للمؤسسة أم لا، كما هو الحال في البنوك والمؤسسات المالية ومن ثم وجب على المؤسسة إعداد جدول تدفقات الخزينة وعرضها كجزء متمم لقوائمها المالية لكل فترة يتم عرض القوائم المالية عنها.

أولاً- تعريف قائمة التدفقات النقدية

قائمة التدفقات النقدية هي عبارة عن كشف تحليلي لحركة التغيرات النقدية التي حصلت في المؤسسة، سواء بالزيادة أو النقصان، والتعرف على أسباب هذه التغيرات، بمعنى أنها تصوير لمجموع المعاملات النقدية الداخلة ومجموع المعاملات النقدية الخارجة¹.

كما عرفها (جاموس) بأنها قائمة سنوية تعد استناداً إلى الأساس النقدي، وخلاصتها إظهار التغير في النقدية والنقدية المعادلة بين أول الفترة وآخرها، وتوضح قائمة التدفقات النقدية الأثر النقدي لكافة الأنشطة التي قامت بها المؤسسة خلال الفترة المالية وطبيعة هذا التدفق سواء كان تدفق نقدي داخل أم تدفق نقدي خارج².

ثانياً- تحديد المقصود بالنقدية وما يعادلها

تتمثل النقدية في قيمة النقدية بالخزينة والودائع تحت الطلب، ويتم الاحتفاظ عادة بالنقد من أجل مواجهة الالتزامات النقدية قصيرة الأجل، وليس لأجل الاستثمار والأغراض الأخرى. أما النقدية المعادلة أو ما في حكم النقدية فتتمثل في الاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة، والتي يمكن تحويلها بسهولة إلى مبالغ نقدية محددة بالإضافة إلى أن تعرضها لمخاطر التغير في قيمتها ضئيل، كما يتم الاحتفاظ بها لغرض مواجهة الالتزامات النقدية قصيرة الأجل وليس لغرض الاستثمار أو لأغراض أخرى³. ويلاحظ بالنسبة لمفهوم النقدية وما في حكمها ما يلي⁴:

¹ كمال الدين الدهراوي، المحاسبة المتوسطة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية، الطبعة الثالثة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2007، ص 157.

² مصطفى جاموس، قائمة التدفق النقدي أحد المداخل الرئيسية لتطوير نظام المعلومات المحاسبي في سورية، مجلة جامعة دمشق، المجلد الأول، العدد الأول، 1999، ص 234.

³ طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار والائتمان، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص 179.

⁴ المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، نص المعيار المحاسبي الدولي 7 الفقرة 6 تعاريف، نشرة شهرية إلكترونية، العدد 2، الأردن، جانفي 2002، ص 12.

- 1- يوصف الاستثمار بأنه في حكم النقدية عندما يكون تاريخ استحقاق الاستثمار قصير الأجل في حدود ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الاقتناء ومن أمثلة ذلك سندات وأذون الخزانة، هذا وتستبعد الاستثمارات في الأسهم من البنود التي في حكم النقدية (النقدية المعادلة) ذلك لأن الأسهم لا ينطبق عليها وصف تحويلها بسهولة إلى نقدية بخلاف أنها عرضة لمخاطر التغير في قيمتها، ومع ذلك يمكن اعتبار الأسهم الممتازة في حكم النقدية إذا تم اقتناؤها قبل فترة قصيرة من تاريخ استحقاقها، ويكون لها تاريخ استرداد محدد؛
 - 2- يعتبر السحب على المكشوف من البنوك أحد مكونات النقدية والنقدية المعادلة وليس نشاط تمويلي بعكس القروض البنكية التي تعتبر بمثابة أنشطة تمويلية، على أن تضمن رصيد السحب على المكشوف مع رصيد النقدية وما في حكمها قد تؤدي إلى إظهار هذا الرصيد في نهاية السنة المالية بالسلب وهو أمر لا يستقيم مع المنطق ويفقد قائمة النقدية دلالتها ومغزاها؛
 - 3- لا تتضمن التدفقات النقدية الحركة التي تتم بين البنود التي تم سحبها من البنوك لتمويل حركة الخزينة لأن هذه المكونات تمثل جزءاً من أجزاء السياسة النقدية لإدارة المؤسسة وليس كجزء من أنشطة المؤسسة التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية؛
 - 4- نظراً لاختلاف السياسات المالية والمصرفية المطبقة بين دول العالم ولأغراض الالتزام بمعايير المحاسبة، أوجب المعيار السابع على كل مؤسسة أن تفصح عن السياسة التي تطبقها في تحديد مكونات النقدية وما في حكمها، ويمكن توضيح كيفية الإفصاح عن النقدية والنقدية المعادلة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية كما يلي: النقدية وما في حكمها: لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية يتضمن بند النقدية وما في حكمها أرصدة النقدية والأرصدة لدى البنوك والحسابات الجارية وأذون الخزينة التي تستحق الصرف خلال ثلاثة شهور من اقتنائها والودائع لمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر.
- ثالثاً- الحاجة لوجود قائمة التدفقات النقدية**

مع نشوء سوق عامة كبيرة للاستثمارات في الأسهم، في أواخر فترة العشرينات كان من الطبيعي أن يتحول التركيز إلى صافي الدخل وربحية السهم الواحد، ومع ارتفاع مستوى الاستثمار في الأوراق المالية ازداد اهتمام المجتمع المالي بالمقاييس المعدة وفق أساس الاستحقاق باعتبار أن صافي الدخل أفضل طريقة للتنبؤ بالأرباح المستقبلية¹.

وقد بدأ هذا الاهتمام بالتراجع بسبب أن الكثير من المؤسسات الناجحة قد حققت أرباحاً بمبالغ ضخمة، ومع ذلك خرجت من السوق والسبب في ذلك أنه لم يكن لديها السيولة الكافية لمقابلة التزاماتها، وذلك لاعتمادها على قائمة الدخل.

¹ طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 193.

كما تؤكد الكثير من الدراسات على وجود أعداد ضخمة من المؤسسات التي تعرضت للإفلاس بالرغم أنما كانت تحقق أرباحا سنوية لا بأس بها، ويعزى ذلك إلى أسباب كثيرة من بينها أن هذه المؤسسات تعتمد في بياناتها المالية على قائمة الدخل (حساب النتائج) وقائمة التغيرات في المركز المالي اللتان تعدان وفق أساس الاستحقاق، وأن الأرباح الناتجة عن تطبيق هذا الأساس في ظل وجود المنشآت الضخمة ذات النشاطات المتنوعة والمتشابكة أصبح من الصعب تفسير دلالاتها واستخدامها كمؤشر للتدفقات النقدية للمؤسسة، أضف إلى ذلك فقد تكون للمؤسسة القدرة النقدية التي تمكنها من الوفاء بالتزاماتها ولكنها غير محققة للأرباح، ولهذا فإن رقم صافي الربح المحقق تبعا لأساس الاستحقاق لا يمكن من توافر نقدية لسداد أرباح المستثمرين أو توزيعات الأسهم.

رابعاً- مزايا قائمة التدفقات النقدية

تحقق قائمة التدفقات النقدية الميزات التالية¹:

- معرفة المركز النقدي للمؤسسة؛
- بيان مدى قدرة المؤسسة على سداد الالتزامات المستحقة من خلال السيولة المتوفرة؛
- الوقوف على الفرق بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية المتحققة من النشاطات التشغيلية؛
- تقييم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية في المستقبل، ومعرفة درجات عدم التأكد المحيطة بهذه التدفقات؛
- التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ودرجات عدم التأكد المحيطة بها؛
- التعرف على النقدية والنقدية المعادلة المقيدة وغير المتاحة للاستخدام في المؤسسة؛
- مقارنة المراكز النقدية وفقا لقائمة التدفقات النقدية بين المؤسسات المختلفة وفي المؤسسة ذاتها بين الفترات المالية المختلفة؛
- التعرف على سياسة المؤسسة فيما يتعلق بالأصول غير المتداولة واستبدالها، كذلك سياسات المؤسسة النقدية فيما يتعلق بأسهم الخزينة والقروض كما نحة وكمقترضة.

المطلب الثالث: الفرق بين قائمة التدفقات النقدية والقوائم الأخرى

أصبحت قائمة التدفقات النقدية جزءا متمما للقوائم المالية وعنصرا مهما من مقوماتها، إذ أن الفائدة التي تقدمها تلك القائمة لمستخدمي المعلومات أصبح من الصعب الاستغناء عنها، وفيما يلي أهم الفروقات بين بعض القوائم المالية وقائمة التدفقات النقدية.

¹ خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية، الطبعة الأولى، مكتبة الجامعة، الشارقة، 2008، ص ص 129-130.

أولاً- الفرق بين قائمة التغيرات في المركز المالي (جدول التمويل) وقائمة التدفقات النقدية

ينحصر الفرق الرئيس بين قائمة التغيرات في المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية في المدخل الذي تعد بموجبه كل منهما، والذي يتعلق بمفهوم مصطلح الأموال، فحيث أن قائمة التدفقات النقدية تختص بإظهار توقيت التدفقات النقدية ومصادر هذه التدفقات ومدى سيولة المؤسسة ومقدرتها على سداد التزاماتها، فإنها تفقد القدرة على قياس الربحية، والجدول الآتي يوضح أهم الاختلافات بين القائمتين:

جدول 3-1: مقارنة بين قائمة التغيرات في المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية

البيان	قائمة التغيرات في المركز المالي	قائمة التدفقات النقدية
تعريف الأموال	الأموال بمعنى رأس المال العامل	الأموال بمعنى النقد والنقد المعادل
أهداف القائمة	إظهار وتفسير التغيرات الحادثة في رصيد صافي رأس المال العامل	إظهار وتفسير التغيرات الحادثة في رصيد صافي النقدية
شكل القائمة	تعرض مصادر واستخدامات رأس المال العامل	تعرض مصادر واستخدامات النقد مبنية حسب النشاطات التشغيلية الاستثمارية
أسلوب الإعداد	الطريقة المباشرة وغير المباشرة، والطريقة الثانية هي الأكثر شيوعاً	الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة، والطريقة الأولى هي الأكثر شيوعاً
العمليات غير النقدية	تعرض في صلب القائمة	لا تعرض في صلب القائمة

المصدر: محمد مطر وموسى السويطي، مرجع سبق ذكره، ص 268.

ومن خلال استعراض الجدول السابق يمكن الوصول للنتائج التالية:

- 1- قائمة التغيرات في المركز المالي والتي تعد وفق رأس المال العامل لا تقدم أساساً للمقارنة السليمة بين المؤسسات؛
- 2- قائمة التدفقات النقدية تقدم معلومات مهمة حول قدرة المؤسسة (المؤسسة) على سداد التزاماتها وسداد توزيعات الأرباح والفوائد الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع قيمة المؤسسة السوقية؛
- 3- قائمة التدفقات النقدية وحدها بدون القوائم الأخرى ليست كافية لتقديم المعلومات اللازمة للمستثمرين والدائنين والمستخدمين الآخرين.

وقد ألزمت معايير المحاسبة الدولية المؤسسات (المنشآت) بضرورة إعداد قائمة التدفقات النقدية بدلا من قائمة التغيرات في المركز المالي للأسباب التالية¹:

- 1- عدم وضوح أهداف قائمة التغيرات في المركز المالي سواء كانت متمثلة في قياس السيولة أو المحافظة على رأس المال أو لأغراض التقييم؛
- 2- صعوبة المقارنة نتيجة لعدم وضوح المصطلحات أو اختلاف أسلوب وشكل عرض القائمة أو اختلاف طرق تصنيف أو تبويب بعض عناصر القائمة؛
- 3- يتم التقرير عن صافي التغير في المركز المالي وليس إجمالي التدفقات النقدية؛
- 4- لا يعكس أسلوب تبويب قائمة التغيرات في المركز المالي الوظائف الرئيسية للمؤسسة.

ثانيا- الفرق بين قائمة الدخل (حساب النتيجة) وقائمة التدفقات النقدية

تقيس قائمة الدخل مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح في فترة محددة عن طريق مقابلة الإيرادات بالتكاليف في فترة معينة غالبا ما تكون سنة مالية، وتعد قائمة الدخل وفقا لأساس الاستحقاق، بينما تبين قائمة التدفقات النقدية المتحصلات والمدفوعات الخاصة بالمؤسسة عن فترة مالية معينة والتي غالبا ما تكون سنة مالية، وتعد قائمة التدفقات النقدية وفقا للأساس النقدي.

ويتبين من خلال المقارنة بين قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية أن قائمة الدخل هي حساب يوضح الأرباح والخسائر خلال فترة زمنية محددة، والعمليات التي أدت إلى تحقيقها، بينما قائمة التدفقات النقدية هي تقرير يوضح كيفية تمويل المؤسسة لنشاطاتها وكيفية استخدامها لهذه المصادر خلال فترة زمنية محددة². وقد تحقق المؤسسة صافي دخل مرتفع ويكون لديها تدفقات نقدية منخفضة من النشاطات المختلفة، وبالعكس فقد يكون لديها تدفقات نقدية مرتفعة من النشاطات التشغيلية والنشاطات الاستثمارية والنشاطات التمويلية رغم أنها لم تحقق صافي دخل مرتفع، لذلك تعتبر كل من قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية مكملتان لبعضهما البعض لتفسير نتائج أعمال المنشآت.

تبين قائمة الدخل نتيجة أعمال المؤسسة خلال الفترة المالية، ويتم إعدادها على أساس الاستحقاق ووفقاً لبدأ المقابلة بين إيرادات الفترة ومصروفاتها. وتبدأ هذه القائمة بصافي المبيعات أو الإيرادات (وهي القيمة المالية للمبيعات خلال العام) ثم يتم خصم تكلفة المبيعات (تكلفة شراء وتصنيع المنتجات التي تم بيعها) لكي نصل إلى مجمل الربح (وهو الفرق بين صافي المبيعات وتكلفة المبيعات) الذي يتم منه بعد ذلك خصم

¹ كمال الدين الدهراوي، مرجع سبق ذكره، ص 161.

² سوزان عطا درغام، العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) (دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في فلسطين)، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2008، ص 46.

المصاريف التشغيلية (الإدارية والعمومية والتسويقية) التي تكبدتها المؤسسة خلال الفترة حتى نصل في النهاية إلى صافي الدخل قبل الضريبة.

إن صافي الربح يمثل قيمة الأرباح المالية التي حققتها المؤسسة خلال الفترة، وهذه الأرباح لا علاقة لها بالنقد المتوفر لدى المؤسسة، ولكنها تعبر عن الفرق بين صافي المبيعات ومصاريف المؤسسة طبقاً لمبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات المبني على أساس الاستحقاق. فلو افترضنا أن كل المبيعات أو جزءاً منها كان آجلاً أو على الحساب فإن قيمة المبيعات التي سيتم تحصيلها في المستقبل تدخل في حسابات قائمة الدخل على أساس أن الإيراد قد تحقق فعلاً، في حين أن النقد لم يتم استلامه بعد. لذلك يجب التفرقة بين مفهوم صافي الدخل ومفهوم التدفق النقدي. إذ في احتساب الأول أي صافي الدخل تدخل بنود لا يترتب عليها تدفق نقدي كاستهلاك الأصول الثابتة الملموسة مثلاً، أو إطفاء الأصول غير الملموسة وكذلك التغيرات التي تحدث في المخصصات، في حين أن بنوداً كهذه لا تراعى في احتساب الثاني أي صافي التدفق النقدي، وعليه فإن قائمة الدخل تعاني من بعض نقاط الضعف التي تتمثل بما يلي¹:

- عدم تطابق رصيد صافي الربح الذي يظهر في هذه القائمة مع صافي التدفق النقدي التشغيلي الفعلي وذلك بسبب اختلاف طريقة الإعداد، فقائمة التدفق النقدي تقوم على أساس الدفع الفعلي والقبض الفعلي للنقد بغض النظر عن أساس الاستحقاق، أما قائمة الدخل فتقوم على أساس الاستحقاق الذي يقضي بتحميل كل فترة مالية بما يخصها من دخل ومصروفات حتى لو لم يقبض هذا الدخل أو لم تدفع هذه المصروفات، لذا قد تتعرض بعض المؤسسات لخطر العسر المالي الفني على الرغم من تحقيقها للأرباح في قائمة الدخل.

- الأخذ بلباس الاستحقاق في إعداد حساب الأرباح والخسائر يؤدي إلى جعل المصروفات والإيرادات غير معبرة عن التدفق النقدي الخاص بها ، وهذا الأمر يسبب صعوبات جمة في استخدام رقم الأرباح والخسائر لتقدير سيولة المشروع.

- تلخص قائمة الدخل بعض الأعمال التي تمت خلال الفترة المحاسبية السابقة، وتوضح آثارها في شكل ربح أو خسارة، ولكن لا تبين قدرة المشروع على الدفع.

- قد يكون هناك عدم دقة في الأرباح الظاهرة في حسابات المؤسسة نتيجة لتطبيق بعض المبادئ المحاسبية الخاضعة للاجتهاد الشخصي خاصة فيما يتعلق بسياسات الاهتلاك وتسعير بضاعة آخر المدة وتحديد الديون المشكوك فيها، أما قائمة التدفقات النقدية فهي تبين المقبوضات والمدفوعات النقدية وصافي التغير في النقد

¹ عبد الناصر شحدة السيد أحمد، الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحللي الأوراق المالية في بورصة عمان، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، الأردن، 2008، ص ص 14-15.

الناتج عن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للمؤسسة خلال الفترة المالية من خلال المقارنة بين رصيد النقدية أول المدة وآخر المدة¹.

ويتم إعداد هذه القائمة وفق الأساس النقدي عن طريق تقسيم التدفقات النقدية إلى تدفقات نقدية داخلية وتدفقات نقدية خارجة ضمن ثلاثة أنشطة رئيسية هي الأنشطة التشغيلية والأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية. ولذا تبين قائمة التدفقات النقدية قدرة المؤسسة على إدارة التدفقات النقدية، فإذا كان رصيد النقدية في آخر المدة عالٍ وأكبر من الالتزامات المتداولة بكثير ربما يشير ذلك إلى قصور في إدارة النقدية وعدم استغلال النقد في استثمارات قصيرة الأجل، وعلى العكس من ذلك إذا كان هذا الرصيد أقل بكثير من التزاماتها المتداولة فهذا يشير ربما إلى تدني مستوى سيولة المؤسسة. وللتغلب على جزء من نقاط الضعف التي تعاني منها كل من الميزانية وقائمة الدخل، فقد أصبح إعداد قائمة التدفق النقدي أمراً ضرورياً عند نشر البيانات المالية للمؤسسة، حيث يمكن لهذه القائمة سد الفجوات التالية الموجودة في القوائم المالية الأخرى²:

- تحديد أثر المصروفات غير النقدية كالاهلاك والإطفاء على رقم صافي التدفق النقدي.

- بيان العمليات النقدية لمختلف النشاطات التي حدثت داخل المؤسسة خلال الفترة المالية وليس فقط الأرصدة الدفترية لهذه النشاطات كما تظهره الميزانية أو نتائج الأعمال الدفترية التي تظهرها قائمة الدخل.
- إظهار صافي التغير في النقد في بداية ونهاية الفترة، وتوزيع بنود التدفقات النقدية على أنشطة ذات طبيعة مترابطة تساعد في توضيح بعض الأمور المهمة عن الوضع المالي للشركة، الأمر الذي يصعب إظهاره إذا ما تم النظر إلى الميزانية وقائمة الدخل كل على حدى، فمثلاً تظهر الميزانية رصيد الذمم المدينة كما تظهر قائمة الدخل المبيعات، سواء الآجلة منها أو النقدية، في حين تقوم قائمة التدفق النقدي بإظهار بند المبيعات الإجمالية وكذلك النقد الفعلي المقبوض مرها عند ربط قيمة المبيعات الظاهرة في قائمة الدخل مع التغير في المدينين في الميزانية³.

وقد بدأ الجدل حول عدم فعالية قائمة الدخل منذ عام 1990، وتصاعد هذا الجدل مع تزايد حالات إفلاس المنشآت في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد كانت قوائم الدخل لهذه المنشآت (المؤسسات) تفصح عن صافي دخل مرتفع بينما كانت تواجه عجزاً في السيولة النقدية، وذلك نتيجة لعدم توافر النقدية لديها، وذلك على الرغم من أنها كانت منشآت تحقق أرباحاً ولديها تدفقات مالية داخلية بناء على القوائم المالية التقليدية لقياس الأرباح ورأس المال العامل، كما وتلجأ المنشآت إلى هذه القائمة لتجميل صورتها المحاسبية عند

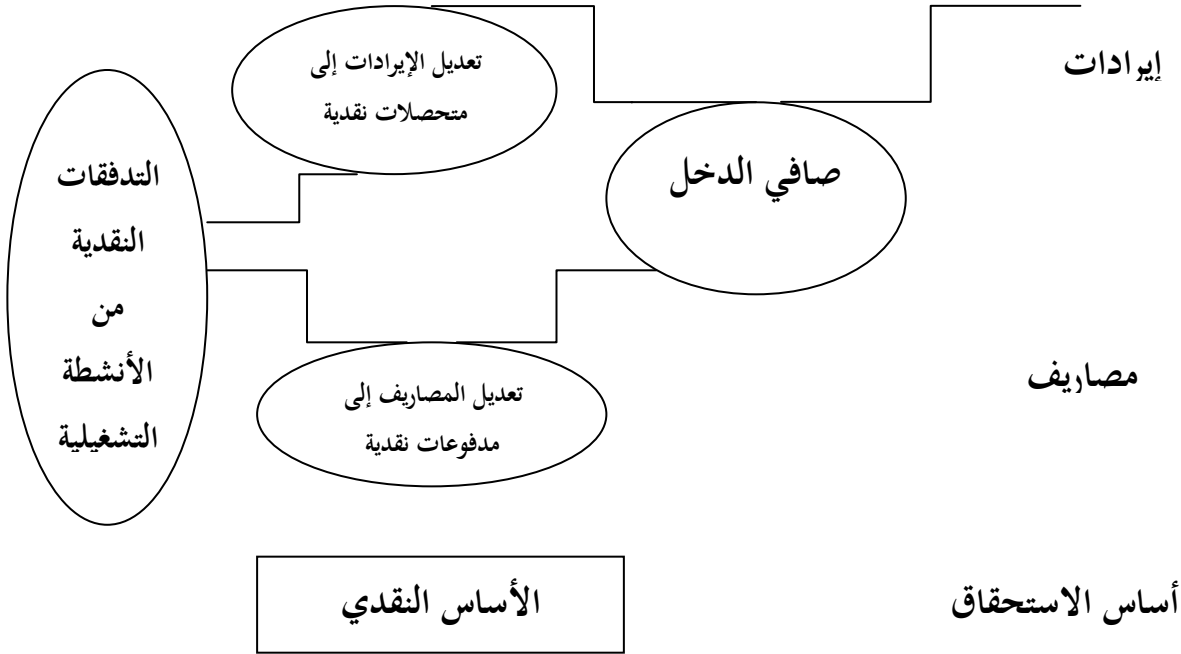
¹ أحمد نواف عبيدات، بناء نموذج لتقييم قدرة الشركات الصناعية المساهمة العاملة الأردنية على الاستمرار باستخدام معلومات قائمة التدفقات النقدية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في المحاسبة، جامعة عمان للدراسات العليا، عمان، الأردن، 2006، ص 36.

² عبد الناصر شحدة السيد أحمد، مرجع سابق، ص 16.

³ <http://www.muflehakel.com/kaemat-altadafokat-alnakdia>، 2010/09/20 أطلع عليه يوم

مقارنتها مع منشآت أخرى، أو عند مقارنتها بنفسها في السنوات السابقة وذلك باستخدام طرق وسياسات محاسبية مختلفة فعلى سبيل المثال يمكن للمؤسسة أن تغير في طريقة حساب الاهتلاك لخفض الضرائب الواجب دفعها، أو لتجنب بعض القيود التي تفرضها بعض الدول على المنشآت ذوات الأرباح الكبيرة جدا كالتأمين أو المشاركة في الأعباء الاجتماعية وبالتالي يخفض صافي الدخل، لذلك وُجدت الحاجة لوجود قائمة التدفقات النقدية لتقليل التضليل والتحريف الذي يمكن أن يحدث عند استخدام طرق وسياسات محاسبية مختلفة، والشكل رقم (1-3) يوضح كيفية تعديل الإيرادات والمصاريف لتحويلها من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي.

الشكل رقم 1-3: التحويل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي



المصدر: طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 259.

والشكل السابق يوضح أن قائمة الدخل المعدة وفق أساس الاستحقاق يتم فيها إضافة جميع الإيرادات سواء كانت هذه الإيرادات نقدية أم لا، كما يتم طرح جميع المصاريف سواء كانت نقدية أم غير نقدية كالاهلاك، أما عند استخدام قائمة التدفقات النقدية فيتم فيها حصر جميع العمليات النقدية فقط سواء من إيرادات نقدية أو من مصاريف نقدية، ويتم حساب الفرق بينهما لإيجاد صافي التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية، وهنا يمكن الوصول للنتائج التالية:

- 1- لا يمكن الاعتماد على قائمة التدفقات النقدية وإهمال قائمة الدخل، بل إن كلاهما مكمل للآخر؛
- 2- قائمة التدفقات النقدية تعطي صورة أوضح وخالية من التضليل على مستوى أداء المؤسسة؛

3- الإفصاح عن معلومات قائمة التدفقات النقدية يستخدم للدلالة على جودة معلومات الأرباح.

المطلب الرابع: أهمية قائمة التدفقات النقدية

الهدف الأول من إعداد قائمة التدفقات النقدية هو تقديم معلومات مفيدة عن المقبوضات والمدفوعات النقدية التي تمت خلال الفترة، والهدف الثاني هو تقديم معلومات حسب الأساس النقدي عن نشاطات المؤسسة المختلفة، وتأتي أهمية التدفقات النقدية في أنها تبين الأثر النقدي لكافة الأنشطة التي قامت بها المؤسسة خلال الفترة المالية مع بيان هذا الأثر من كونه يشكل تدفقا نقديا داخلا أو خارجا، وتقوم قائمة التدفقات النقدية بالدورين الرئيسيين التاليين¹:

أولا- التحليل التاريخي للأوضاع المالية للمؤسسة، مما يساعد في تبيان نقاط القوة والضعف للمؤسسة.

ثانيا- تقدير الوضع المالي المستقبلي للمؤسسة استنادا إلى أدائها السابق.

ولقد أوضح (حماد) بعض النقاط التي تعبر عن أهمية قائمة التدفقات النقدية من أهمها²:

1- القدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية؛

2- تبين قائمة التدفقات النقدية العلاقة بين صافي الدخل والتغير في النقدية المتاحة لدى المؤسسة، فالمستوى المرتفع من الدخل يقود إلى حدوث زيادة في النقدية، والعكس بالعكس ومع ذلك فإن رصيد النقدية يمكن أن ينخفض مع تحقيق المؤسسة لأرباح مرتفعة؛

3- تحديد مدى قدرة المؤسسة على سداد توزيعات الأرباح للمساهمين وسداد الفوائد وأصل الدين؛

4- تقدم قائمة التدفقات النقدية معلومات عن الاستثمارات في المؤسسة، وهو ما يوفر معلومات للمستثمرين والدائنين عن التدفقات النقدية من أجل تقييم قرارات الإدارة؛

5- توفر قائمة التدفقات النقدية تحليل تاريخي لأداء المؤسسة يساعد في التعرف على جوانب القوة والضعف فيها؛

6- بيان مدى الملاءمة بين مصادر التمويل من حيث الفترة، والتوظيفات من حيث النوع (متنقل أو ثابت)؛
أما (حنان) فقد أضاف³:

7- تساعد قائمة التدفقات النقدية في التقييم الارتدادي Feedback للتدفقات النقدية الحالية؛

8- تقييم قدرة المؤسسة على إجراء توزيعات الأرباح ومقابلة متطلبات الاستثمار والتوسع؛

كما أضاف (Nasir) بعض النقاط المهمة في جانب تحديد أهمية التدفقات النقدية¹:

¹ عبد الناصر نور ووليد الصيام، أصول المحاسبة المالية الجزء الثاني، الطبعة الثالثة، دار المسيرة، عمان، 2005، ص 234.

² طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، أسس الإعداد، العرض والتحليل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 247.

³ رضوان حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2003، ص 299.

- 9- معلومات التدفقات النقدية تؤثر على اتخاذ القرار بعدة طرق على سبيل المثال، إذا استطاعت المؤسسة أن تجلب أموال أكثر من استخداماتها فإن المستثمر سيقوم المؤسسة بأهمية أكثر من قيمة موجوداتها ومعداتها؛
- 10- مساعدة الدائنين لمعرفة هل لدى المؤسسة نقدية كافية لدفع ديونها الخارجية؛
- 11- مساعدة المستثمرين والدائنين والإداريين ومستخدمي القوائم المالية لتقييم مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها غير المتوقعة؛

وقد أضاف (منصور) بعض الأهداف كالآتي²:

- 12- توفير معلومات محاسبية تساعد المستخدمين في تقييم التغيرات التي تحدث في صافي أصول المؤسسة، وهيكلها المالي، وتوقيت تحقق التدفقات النقدية بهدف توافيقها مع الظروف؛
- 13- توفير معلومات محاسبية تساعد المستخدمين في إعداد نماذج بغرض تقييم ومقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية لمنشآت (مؤسسات) مختلفة؛
- 14- تحقيق المؤسسة تدفقا نقديا حرا موجبا³ يشير إلى أن المؤسسة قد قابلت جميع التزاماتها النقدية المخططة، ولديها نقدية متاحة لتخفيض الديون والتوسع في مشاريعها؛
- 15- تعزز قائمة التدفقات النقدية من القدرة على مقارنة الأداء التشغيلي لمختلف المنشآت لأنه يستبعد آثار استخدام معالجات محاسبية مختلفة لنفس العمليات والأحداث.
- مما سبق يمكن الاستنتاج أن الهدف الجوهرى لهذه القائمة يتمثل في توفير معلومات عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمؤسسة، وصافي التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية الاستثمارية والتمويلية للوحدة الاقتصادية خلال الفترة، تلك المعلومات تساعد المستخدمين في اتخاذ القرارات العديدة التي نخدمهم. وتبع أهميتها من مضمونها في توفير معلومات لا تتوفر في القوائم المالية الأخرى، ومن تقديم تفسير لقضايا تعجز القوائم الأخرى عن تفسيرها.

المبحث الثاني: أسس تبويب وعرض المعلومات في قائمة التدفقات النقدية

بموجب الشروط التي تتطلبها المعايير المحاسبية التي أصدرتها الجماع المهنية بشأن إعداد قائمة التدفق النقدي ومنها المعيار المحاسبي الدولي رقم (7)، يجب تبويب أو تصنيف المعلومات التي تعرضها هذه القائمة في

¹ Norita NASIR، Information provided by Cash Flow measures in Determining Ferrms Performance: Malaysian Evidence، American journal of Applied sciences، Volume 1، N°2، 2004، pp 64-70

² محمد منصور، مدى ملائمة معلومات قائمة التدفقات النقدية اتخاذ القرارات، دراسة نظرية تطبيقية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، ملحق العدد 1، عمان، 2003، ص ص 86-87.

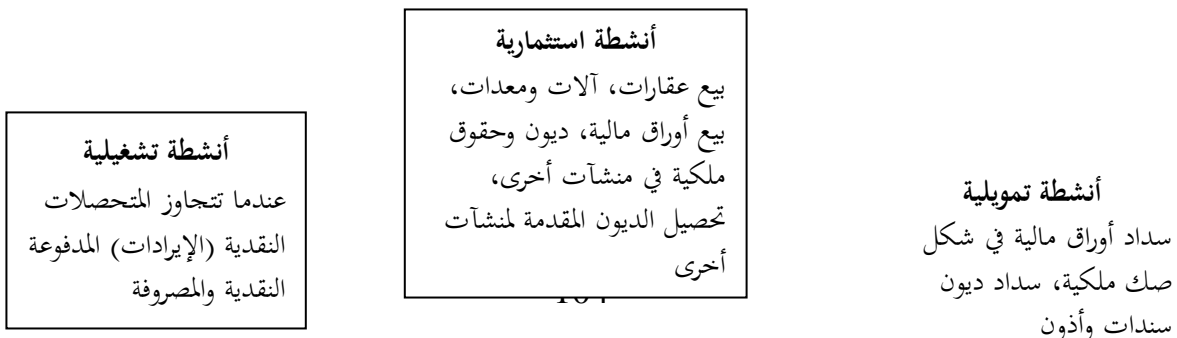
³ إن التدفقات النقدية الحرة عبارة عن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية مطروحاً منها النفقات الرأسمالية وتوزيعات الأرباح، و تحدد بالمعادلة التالية : التدفقات النقدية الحرة = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية - (الإنفاق الرأسمالي + توزيعات الأرباح) .

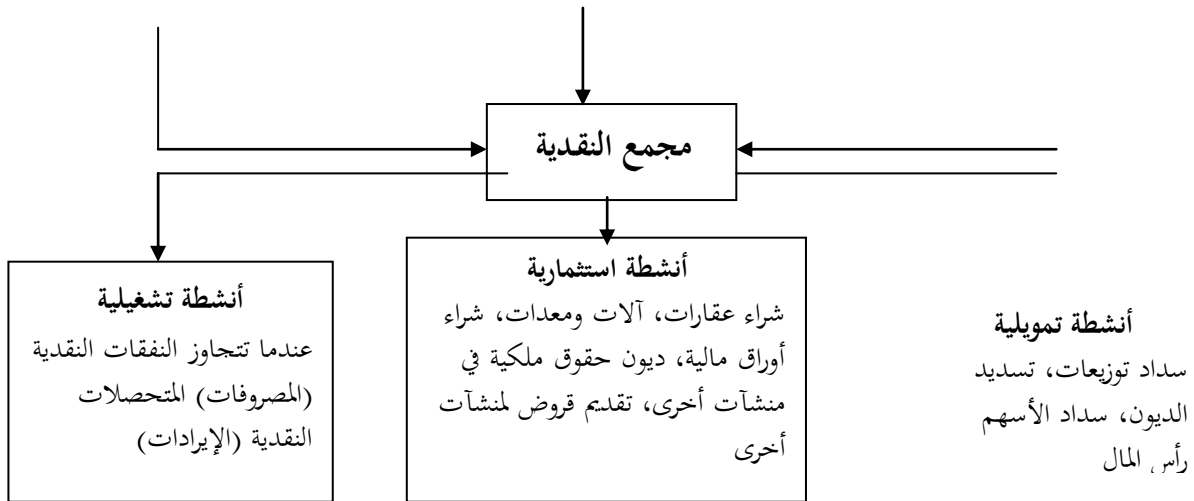
ثلاثة أبواب رئيسية يتألف كل باب منها من نوعين من التدفقات، تدفقات نقدية داخلية وأخرى خارجية. وترتب هذه الأبواب كالتالي: التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، والتدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية، والتدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية. وقد أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) " قائمة التدفقات النقدية " بصورته النهائية في ديسمبر 1992، وأصبح هذا المعيار نافذ المفعول للبيانات المالية ابتداء من الأول من جويلية عام 1994 ليحل محل المعيار السابق " بيان التغيرات في المركز المالي " والذي تم اعتماده في أكتوبر عام 1977. ويهدف هذا المعيار إلى إلزام الشركات بتوفير المعلومات حول التغيرات التاريخية في النقدية وما يعادها للمشروع بواسطة بيان التدفق النقدي الذي يصنف التدفقات النقدية خلال الفترة إلى تدفقات من الأنشطة التشغيلية، وتدفقات من الأنشطة الاستثمارية، وتدفقات من الأنشطة التمويلية.

على كل منشأة (مؤسسة) أن تعرض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية، التمويلية بالأسلوب الأكثر مناسبة لطبيعة العمليات التي تمارسها. ويساعد تبويب التدفقات النقدية حسب الأنشطة في تقديم معلومات تفيد المستخدمين في تقدير أثر تلك الأنشطة على الوضع المالي للمؤسسة وفي تقدير النقدية وما يعادلها. ويمكن استخدام هذه المعلومات أيضا في تقييم العلاقات بين تلك الأنشطة.

من الممكن أن تتضمن عملية واحدة تدفقات نقدية تخص أكثر من نشاط، فعلى سبيل المثال فإن عملية سداد أحد القروض قد تشمل على سداد أصل الدين بالإضافة إلى الفوائد، وفي هذه الحالة يمكن تصنيف الفوائد باعتبارها نشاط تشغيلي أما سداد أصل الدين فيمكن اعتباره نشاطا تمويليا. وسيتم من خلال الشكل رقم (3-2) الآتي تبين مكونات قائمة التدفقات النقدية:

الشكل رقم 3-2: مكونات قائمة التدفقات النقدية





المصدر: محمد الدينوري سالمي، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2009، ص 92.

المطلب الأول: التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

تعتبر التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية مؤشرا هاما لبيان مدى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من عملياتها الرئيسية، تكفي لسداد قروضها، وللمحافظة على قدرتها التشغيلية، وتوزيع أرباح نقدية على المساهمين، وتمويل استثمارات جديدة دون اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية. وتفيد المعلومات التاريخية المتعلقة بالمكونات الرئيسية للتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إذا ما تم استخدامها مع المعلومات الأخرى لأغراض التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

يقصد بالأنشطة التشغيلية الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة لتوليد الإيرادات الرئيسية فيها والتي لا تعتبر في ذات الوقت أنشطة استثمارية أو تمويلية¹، فالتدفقات النقدية التي تنشأ من أنشطة التشغيل تتمثل بصفة أساسية في الأنشطة الإنتاجية المولدة للدخل، والتي تنتج بصفة عامة من المعاملات والأحداث المحددة لنتيجة العام من ربح أو خسارة، وبذلك تشمل الأنشطة التشغيلية ما يلي²:

- النقدية المستلمة من الزبائن؛
- النقدية المدفوعة للموردين والموظفين؛

¹ المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، معايير التقارير المالية الدولية، نص المعيار السابع، فقرة 13، عمان، 2006.

² خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص 131.

- الفوائد المدفوعة؛
- المقبوضات النقدية من بيع البضائع أو تقديم خدمات؛
- المصروفات المختلفة المدفوعة؛
- ضرائب الدخل المدفوعة؛
- المبالغ المحصلة من المدينين؛
- الفوائد المقبوضة؛
- التوزيعات المقبوضة؛
- المبالغ المستردة من الموردين عن مردودات مشتريات ونحوه؛
- المبالغ المقبوضة أو المدفوعة عن التسويات القضائية؛
- المبالغ التي تم ردها للمدينين والعملاء؛
- المدفوعات النقدية أو استرداد ضرائب الدخل إلا إذا أمكن تحديد أنهما مرتبطان بأنشطة التمويل والاستثمار، على وجه الخصوص الضريبة المسددة على الأرباح الرأسمالية المتعلقة ببيع الأصل الثابت تعتبر من التدفقات النقدية الخاصة بالنشاط الاستثماري.

قد تحتفظ المؤسسة بأسهم وسندات وقروض لأغراض التعامل أو المتاجرة فيها فيتم تصنيف أو تبويب تدفقاتها النقدية على أنها أنشطة تشغيل مثلها مثل المخزون الذي يتم اقتناؤه لغرض إعادة بيعه، وبالمثل فإن التدفقات النقدية والقروض التي تمنحها المؤسسات المالية التي يتم تبويبها عادة على أنها أنشطة تشغيل حيث أنها تتعلق بالنشاط الإنتاجي الرئيسي المولد للدخل، هذا وتعتبر الدفعات المقدمة من العملاء بمثابة تدفقات نقدية من أنشطة التشغيل وليس من أنشطة التمويل.

ويستثنى من التدفقات النقدية المتعلقة بالنشاط التشغيلي أرباح وخسائر بيع الأصول الثابتة حيث تعالج باعتبارها تدفقات نقدية تخص النشاط الاستثماري.

تساعد بيانات التدفق النقدي من النشاط التشغيلي في تقييم السياسات المالية للمؤسسة وبيان قدرتها على سداد القروض والمحافظة على القدرة التشغيلية للمؤسسة، وكذا بيان حجم النقدية المتولد نتيجة ممارسة المؤسسة لنشاطها الأساسي وسداد التوزيعات على الأسهم، وللوصول لصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، فإن من الضروري التقرير عن الإيرادات والمصروفات على الأساس النقدي ويتم ذلك عن طريق استبعاد آثار الصفقات التي تتضمنها قائمة الدخل التي لا ينتج عنها زيادة أو تخفيض في النقدية، كما يعتبر الإفصاح المستقل للتدفقات النقدية الذي يمثل زيادة في طاقة التشغيل والتدفقات النقدية المطلوبة للمحافظة

على طاقة التشغيل مفيدا في تمكين مستخدمي القوائم المالية من تحديد ما إذا كانت المؤسسة تستثمر بشكل كاف في مجال صيانة طاقتها التشغيلية أم لا.

المطلب الثاني: التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية

يقصد بالأنشطة الاستثمارية كما هو وارد بالمعيار السابع: الأنشطة المتعلقة باقتناء الأصول غير المتداولة والتخلص منها، إضافة للاستثمارات التي لا تعتبر نقدية معادلة، فالنشاط الاستثماري يتأثر بالتدفقات النقدية المتعلقة بالاستثمارات طويلة الأجل والاستغناء عنها، ومن أمثلة ذلك¹:

- المدفوعات النقدية لاقتناء أصول ثابتة وأصول غير ملموسة وأصول أخرى طويلة الأجل، وتتضمن هذه المدفوعات ما يتعلق بتكاليف التطوير المرسله وتكاليف الأصول الثابتة التي تم إنشاؤها بالموارد الذاتية؛
- المقبوضات النقدية بيع الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة والأصول الأخرى طويلة الأجل؛
- المدفوعات النقدية من بيع الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة والأصول الأخرى طويلة الأجل؛
- المدفوعات النقدية لاقتناء أسهم أو سندات في مؤسسة أخرى والحصص في الشركات المشتركة (بخلاف المدفوعات بشأن الأوراق المالية التي تعتبر في حكم النقدية أو تلك التي يحتفظ بها لأغراض التعامل أو المتاجرة فيها)؛
- المقبوضات النقدية من بيع أسهم أو سندات بمنشآت أخرى والحصص في الشركات المشتركة وذلك بخلاف أيضا المقبوضات عن تلك السندات والتي تعتبر في حكم بنود النقدية وتلك التي يحتفظ بها لأغراض التعامل أو المتاجرة؛
- المدفوعات النقدية والقروض الممنوحة لأطراف أخرى وذلك بخلاف الدفعات النقدية والقروض الممنوحة عن طريق المؤسسات المالية والتي تبوب ضمن التدفقات الناتجة عن الأنشطة التشغيلية؛
- المقبوضات النقدية من تحصيل النقدية والقروض الممنوحة لأطراف أخرى وذلك بخلاف التدفقات النقدية والقروض الممنوحة عن طريق المؤسسات المالية والتي تبوب ضمن أنشطة التشغيل؛

¹ سوزان عطا درغام، مرجع سبق ذكره، ص 71.

- المدفوعات النقدية لشراء عقود آجلة وعقود مستقبلية وعقود خيارات وعقود مقايضة*، ما لم تكن هذه العقود يحتفظ بها لأغراض التعامل أو المتاجرة فيها أو المقبوضات التي تبوب على أنها أنشطة تمويلية.

هذا مع مراعاة تبويب التدفقات النقدية الخاصة بتغطية مخاطر التزام معين بنفس تبويب التدفقات النقدية للالتزام الذي يتم تغطية مخاطره.

يفيد تحليل التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية في النقاط الآتية:

- يعتبر تحليل التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية مؤشراً مهماً لاحتمالات النمو المستقبلية للمؤسسة، فصافي التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية تشير إلى احتمالات نمو مستقبلية واحتمال نمو في الأرباح؛

- مؤشر هام للتعرف على مدى ما يدفع من نفقات على الموارد التي تستخدم في توليد الدخل؛

- مؤشر لاحتمالات الانكماش المستقبلية للمؤسسة، فصافي التدفقات النقدية الموجبة من النشاطات الاستثمارية تشير إلى أن المؤسسة تلجأ إلى تسييل أصولها الثابتة؛

- مؤشر لزيادة الاستثمارات المالية؛

- مؤشر لتخفيض العائد من استثماراتها المالية؛

- التنبؤ باحتياجات أصحاب رأس المال من التدفقات النقدية مستقبلاً.

المطلب الثالث: التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية

التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية هي التدفقات من الأنشطة التي ينتج عنها تغير في حجم ومكونات حقوق الملكية وعمليات الاقتراض التي تقوم بها المؤسسة، أو هي التدفقات من النشاطات المتعلقة بالحصول على موارد التمويل للأصول سواء من قروض أو من إصدار أسهم، كما تعرف بأنها التدفقات النقدية المرتبطة مباشرة بتمويل المؤسسة الذاتي (كإصدار أسهم جديدة)، أو الاقتراض من المصارف¹. والقاعدة العامة التي تميز النشاطات التمويلية هي المعاملات المتعلقة بالاقتراض من الغير (على خلاف تسديد الفوائد)، وكذلك

* العقد المستقبلي هو اتفاق بين طرفين البائع والمشتري يتضمن تسليم البائع للمشتري أصل حقيقي أو ورقي (مالي) في تاريخ لاحق يطلق عليه تاريخ التسليم وذلك على أساس سعر يتفق عليه عند التعاقد، أما عقد الخيار فهو عقد يعطي لمشتريه الحق في شراء أو بيع عدد من الوحدات من أصل معين (عملات، أسهم،...) من طرف آخر يطلق عليه المحرر بسعر يتفق عليه عند التعاقد على أن يكون للمشتري الحق في عدم تنفيذ العقد مقابل مكافأة أو علاوة يدفعها للمحرر، ويدعى السعر عند تاريخ التنفيذ بسعر الممارسة.

¹ كمال الدين الدهراوي، مرجع سبق ذكره، ص 168.

المعاملات المتعلقة بملاك المؤسسة نتيجة تغيير رأس المال بالزيادة أو النقصان، وتوضح التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية كيفية تمويل المؤسسة لاحتياجاتها من حقوق الملكية أو التمويل بالاقتراض.

على ضوء ما سبق من تعريف، يتضح أن مصادر النشاط التمويلي تتمثل إما في زيادة حقوق الملكية من خلال إصدارات أسهم جديدة أو بالحصول على قروض طويلة الأجل، أما الاستخدامات فتتمثل في المدفوعات النقدية إلى المساهمين وسداد قيمة القروض، بمعنى آخر يرتبط هذا النشاط بالمعاملات مع ملاك المشروع والدائنين، ومن أمثلة ذلك¹:

- المقبوضات النقدية الناشئة من إصدار الأسهم أو صكوك الملكية الأخرى؛
 - المدفوعات النقدية للملاك لاقتناء واسترداد أسهم المؤسسة؛
 - المقبوضات النقدية من إصدار المديونية والقروض وأوراق الدفع والسندات والرهونات والسلفيات الأخرى قصيرة الأجل؛
 - السداد النقدي للمبالغ المقرضة، مع مراعاة أن السداد النقدي لقرض ما يتضمن كل من الفائدة ومبلغ القرض الأصلي، أما الفائدة فتبوب باعتبارها نشاط تشغيلي وأما عنصر القرض الأصلي فيبوب على أساس نشاط تمويلي؛
 - المدفوعات النقدية التي يدفعها المستأجر لتخفيض الالتزام القائم والمتعلق بعقود التأجير التمويلي؛
 - سداد توزيعات الأرباح.
- تبع أهمية الإفصاح عن التدفقات النقدية المتعلقة بهذا النشاط من أنها توفر معلومات لمستخدمي القوائم المالية تتعلق بالأمر الآتي ذكرها:
- التعرف على مصادر التمويل التي حصلت المؤسسة خلال الفترة سواء كان بشكل قروض أو إصدار أسهم أو سندات أو قيمة كل من هذه المصادر، فاستخدام القروض قصيرة الأجل على سبيل المثال لتمويل الاستثمارات طويلة الأجل قد يعرض المؤسسة لصعوبات مالية؛
 - التنبؤ باحتياجات المؤسسة من التدفقات النقدية المستقبلية؛
 - التعرف على المبالغ المدفوعة لسداد القروض وتوزيع الأرباح وغيرها؛
 - التعرف على نسبة التمويل الخارجي إلى التمويل الذاتي، فالتوسع في مصادر التمويل الخارجي عند حد معين

¹ خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص 137.

يمكن أن يترتب عليه حدوث أزمات مالية للمؤسسة.

المطلب الرابع: طرق عرض قائمة التدفقات النقدية

تظهر الممارسة المحاسبية، مثلما نص المعيار المحاسبي الدولي السابع طريقتين لعرض بنود قائمة التدفقات النقدية هما¹:

- الطريقة المباشرة؛

- الطريقة غير المباشرة.

حيث ينحصر الاختلاف بين الطريقتين في كيفية التوصل إلى صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (العملية)، أما التدفقات النقدية المرتبطة بالأنشطة التمويلية والاستثمارية فلا تختلف طريقة إعدادها وفق الطريقتين، وسواء تم استخدام الطريقة المباشرة أو غير المباشرة فإن كليهما يوصل إلى النتيجة نفسها، إلا أنهما يختلفان في مستوى الإفصاح عن البنود التي تشكل النتيجة النهائية، وفيما يأتي شرح موجز لمضمون الطريقتين:

أولاً- الطريقة المباشرة

تقوم هذه الطريقة على الإفصاح عن المكونات الرئيسية للتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بشكل إجمالي بالنسبة إلى المبالغ النقدية المدفوعة أو المقبوضة، حيث يتم عرض كل فئة من فئات النقدية المستلمة والنقدية الإجمالية المدفوعة، وهي الطريقة المفضلة لدى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) كونها تتميز بإمكانية مقارنة صافي دخل المؤسسة (النتيجة الصافية) المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق وصافي التدفقات النقدية (رصيد الخزينة) المعدة وفقاً للأساس النقدي.

1- البنود التي يتم تعديلها وفق الطريقة المباشرة

- النقدية المستلمة من العملاء؛

- النقدية المستلمة من الفوائد؛

- النقدية المستلمة من التوزيعات؛

- النقدية المدفوعة للموردين؛

¹ سوزان عطا درغام، مرجع سبق ذكره، ص 78.

- النقدية المدفوعة للموظفين؛

- النقدية المدفوعة للمصروفات التشغيلية؛

- الفائدة المدفوعة؛

- ضريبة الدخل المدفوعة؛

- مصروفات تشغيلية أخرى.

2- ميزات الطريقة المباشرة

تتمتع هذه الطريقة بالميزات الآتية¹:

- الميزة الأساسية للطريقة المباشرة هي أنها تمكن المستخدم من الحصول على تقييم أفضل للعلاقة بين صافي الدخل أو الخسارة (النتيجة) للمؤسسة وتدفقاتها النقدية؛

- تقدم معلومات عن المصادر الفعلية للتدفقات النقدية وكيفية استخدامها خلال فترة زمنية معينة؛

- توفير المعلومات اللازمة لعملية التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وهذه الميزة لا تتوفر عند استخدام الطريقة غير المباشرة؛

- الطريقة المباشرة تخدم المحلل المالي في اشتقاق نسب ومؤشرات مالية أكثر وفرة ودلالة عن النشاطات التشغيلية؛

- تعد الأرقام المستخرجة بموجبها موضوعية، الأمر الذي يمكن من تدقيقها بسهولة.

3- عيوب الطريقة المباشرة

يعاب على هذه الطريقة النقاط الآتية²:

- يعد العائق الأساس للطريقة المباشرة هو أنها لا تفصح عن البنود المنفصلة للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة من النشاطات التشغيلية، وبدلاً من ذلك فهي تفصح فقط عن النقدية المحصلة من النشاطات التشغيلية؛

¹ حسين أحمد الدحوح، دراسة تحليلية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية، دراسة منشورة في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الثاني، 2008، ص 217.

² سوزان عطا درغام، مرجع سبق ذكره، ص 79.

- هذه الطريقة تحتاج جهد إضافي لإعداد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، الأمر الذي قد يكون سببا مشتركا لعدم اعتبار هذه الطريقة مألوفة؛
- معظم معدي القوائم المالية ومستخدميها ليس لديهم الدراية والخبرة الكافية لإعداد قائمة التدفقات النقدية بهذه الطريقة.

4- نموذج لقائمة التدفقات النقدية (جدول تدفقات الخزينة) (الطريقة المباشرة)

جدول رقم 3-2: جدول تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة وفقا للنظام المحاسبي المالي

السنة المالية	السنة المالية	ملاحظة	
N-1	N		
			<p><u>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية</u></p> <p>+ التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن</p> <p>- المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين</p> <p>- الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة</p> <p>- الضرائب عن النتائج المدفوعة</p> <p><u>تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية</u></p>

			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)
			<u>صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية (أ)</u>
			<u>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار</u>
			- المسحوبات عن اقتناء تقيتات عينية أو معنوية + التحصيلات عن عمليات التنازل عن تقيتات عينية أو معنوية - المسحوبات عن اقتناء تقيتات مالية + التحصيلات عن عمليات التنازل عن تقيتات مالية + الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية + الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
			<u>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)</u>
			<u>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل</u>
			+ التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم - الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها + التحصيلات المتأتية من القروض - تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			<u>صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)</u>
			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات
			تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)
			أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية
			أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية
			تغير أموال الخزينة خلال الفترة
			المقارنة مع النتيجة المحاسبية

ثانيا- الطريقة غير المباشرة

وتعرف أيضا بطريقة التسوية، ويتم بموجبها تعديل صافي الربح أو الخسارة (النتيجة الصافية) بآثار العمليات ذات الطبيعة غير النقدية، وبأية مبالغ مؤجلة أو مستحقة عن مقبوضات أو مدفوعات نقدية تشغيلية في الماضي أو المستقبل، وكذلك بنود الإيرادات أو المصاريف المتعلقة بالتدفقات النقدية الاستثمارية أو التمويلية.

وتبدأ هذه الطريقة بصافي الربح الناتج من حساب النتيجة ثم يعدل بعناصر الإيرادات والاستثمارات التي لا تحتوي على تدفقات نقدية، وهذه الإيرادات والمصروفات مثل اهتلاك الأصول الثابتة، وذلك ليتحول رقم صافي الربح من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي.

1- البنود التي يتم تعديلها وفق الطريقة غير المباشرة

يتم الانتقال وفق الطريقة غير المباشرة من النتيجة الصافية على أساس الاستحقاق إلى صافي التدفقات النقدية عن طريق¹:

- إعادة جمع كافة المصاريف غير النقدية مرة أخرى على النتيجة الصافية مثل ضرائب الدخل المؤجلة ومصاريف الاهتلاك، والتي خصمت في تلك الفترة عند حساب صافي الدخل (النتيجة الصافية)؛
- طرح الإيرادات غير النقدية مثل أرباح الوحدات التابعة التي لم توزع بعد؛
- طرح أي مكاسب أخرى، وجمع أي خسائر أخرى تكبدتها المؤسسة في العمليات المختلفة من بيع أصل ثابت أو تسديد مبكر لأحد القروض.

عند إيجاد صافي التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية يجب إضافة الاهتلاك إلى صافي الدخل (النتيجة الصافية)، وهذه المعالجة ليست بسبب كون الاهتلاك من مصادر النقدية، ولكن لأنه يتم طرحه عند حساب صافي الدخل باعتباره مصروفًا لذا يتم جمعه مرة أخرى لاستبعاد أثر العمليات غير النقدية. ويتم تقسيم البنود التي يتم تسويتها حسب هذه الطريقة إلى أربعة مجموعات هي:

- الاهتلاك؛
- التغيرات في حساب الأصول والخصوم المتداولة التي تؤثر على عناصر المصاريف والإيرادات؛
- مكاسب وخسائر بيع الأصول؛
- التغيرات في حساب ضريبة الدخل.

2- مميزات الطريقة غير المباشرة

تمتلك هذه الطريقة بالمميزات الآتية:

- تمتاز هذه الطريقة بأنها أقل تكلفة من الطريقة المباشرة؛
- توفر حلقة الربط بين قائمة التدفقات النقدية وحساب النتيجة والميزانية، إلا أنه يعاب عليها كونها صعبة الفهم بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية لعدم تمكنهم من الوصول إلى التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية؛

- سهولة تحليل ما تفسح عنه معلومات من جانب مستخدمي قائمة التدفقات النقدية.

¹ سوزان عطا درغام، مرجع سبق ذكره، ص 79.

السنة المالية	السنة المالية	ملاحظة
N-1	N	

3- عيوب الطريقة غير المباشرة

رغم كون الطريقة غير المباشرة أكثر شيوعاً لسهولتها مقارنة بالطريقة المباشرة، غير أنه يعترها بعض الانتقادات مثل:

- الطريقة غير المباشرة لا تفصح عن تفاصيل التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، فهي لا توضح المتحصلات من الزبائن، والمتحصلات من الإيرادات، والمدفوعات للموردين وللعمال، والمدفوعات مقابل الفوائد والضرائب؛
- عدم إمكانية معرفة النشاطات التي أدت إلى توليد النقدية.

4- نموذج لقائمة التدفقات النقدية (جدول تدفقات الخزينة) (الطريقة غير المباشرة)

جدول رقم 3-3: جدول تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة) وفقاً للنظام المحاسبي المالي

			<u>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية</u>
			صافي نتيجة السنة المالية تصحیحات من أجل : - الاهتلاكات و الأرصدة - تغير الضرائب المؤجلة - تغير المخزونات - تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى - تغير الموردين والديون الأخرى - نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب
			تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)
			<u>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار</u>
			مسحوبات عن اقتناء تقيتات تحصيلات التنازل عن تقيتات تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)
			<u>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل</u>
			الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي (المنقولات) إصدار قروض تسديد قروض
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)
			تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + ج)
			أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الاقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)
			تغير أموال الخزينة

يمكن الاستنتاج مما سبق أن نتائج القياس بالنسبة لتصنيفات الثلاثة للوحدة الاقتصادية هي واحدة، سواء تم استخدام الطريقة المباشرة أو غير المباشرة، ما عدا أن طريقة عرض نتائج هذا القياس بالنسبة للتدفقات

النقدية من الأنشطة التشغيلية هي المختلفة بين الطريقتين، وعلى الرغم من الخصائص التي تمتاز بها كل طريقة فإن استقراء الإصدارات المهنية التي تناولت قائمة التدفقات النقدية، وأهمها المعيار الأمريكي رقم (95) والمعيار المحاسبي الدولي رقم (7)، أوصت باستخدام الطريقة المباشرة لما توفرها من معلومات يمكن أن تكون مفيدة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية وكذلك الإفصاح عن المبالغ النقدية المحصلة والمدفوعة لكل عنصر من عناصر الأنشطة التشغيلية، إلا أنها أجازت استخدام الطريقة غير المباشرة في حالة ما إذا كانت التكاليف التي تتحملها المؤسسة تزيد عن منفعة المعلومات التي توفرها الطريقة المباشرة، وبالنسبة للنظام المحاسبي المالي فقد حذا حدو المعيار المحاسبي الدولي السابع وأوصى باستخدام الطريقة المباشرة، لكنه أجاز استخدام الطريقة غير المباشرة مع توضيح أسلوب الإعداد وكيفية حساب بنود جدول تدفقات الخزينة على مستوى الملاحق.

المبحث الثالث: بعض الاعتبارات الواجب مراعاتها في إعداد قائمة التدفقات النقدية

هناك بعض عناصر التدفقات النقدية التي تثير الجدل بشأن موقعها من النشاطات السابقة، ويتم في العادة تبويب هذه العناصر حسب طبيعة عمل المؤسسة فيمكن أن يتم تبويبها في المؤسسة على أنها نشاطات تشغيلية، في حين تعتبرها مؤسسة أخرى نشاطات تمويلية وهكذا، وهذه العناصر هي:

- التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية؛
- البنود غير العادية؛
- الفوائد وتوزيعات الأرباح، وضرائب الدخل؛
- التدفقات النقدية للمنشآت التابعة، المنشآت الزميلة والمشاريع المشتركة؛
- التقرير عن العقود المستقبلية، والعقود الآجلة وعقود الخيارات.

المطلب الأول: التدفقات النقدية بالعملات الأجنبية والبنود غير العادية

عند عرض قائمة التدفقات النقدية تعترضنا مجموعة من الصعوبات من بينها تحديد طبيعة النشاط هل هو تشغيلي أم تمويلي أو استثماري، وكذلك الأمر بالنسبة للمؤسسات الكبيرة التي تعترضها مجموعة من الصعوبات مثل التدفقات بالعملة الأجنبية، وبعض البنود غير العادية.

أولاً- التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية

تقوم المؤسسة بتنفيذ أنشطة أجنبية عبر طريقتين، فمن الممكن أن يكون لديها عمليات أجنبية، أو أن تكون لها معاملات بعملات أجنبية.

العمليات الأجنبية هي العمليات التي قامت بها مؤسسة تابعة أو زميلة أو مشروع مشترك أو فرع أجنبي للمؤسسة التي تعرض قوائمها المالية، والتي تقع أو تباشر أنشطتها في بلد آخر بخلاف بلد المؤسسة التي تعرض قوائمها المالية.

المعاملات بعملات أجنبية هي معاملات تكون قد أبرمت بعملة أجنبية أو تتطلب السداد بعملة أجنبية، وهي تتضمن المعاملات الناشئة من قيام المؤسسة بالأنشطة الآتية¹:

- شراء أو بيع بضائع وخدمات بسعر محدد بعملة أجنبية؛
- اقتراض أو إقراض أموال تكون فيها المبالغ المدفوعة أو المحصلة محددة بعملة أجنبية؛
- أن تصبح المؤسسة طرفاً في تعاقد بعملة أجنبية لم ينفذ بعد؛
- اقتناء أو التنازل عن أصول، إنشاء أو سداد التزامات محددة بعملة أجنبية.

وقد أوجب المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) الخاص بقائمة التدفقات النقدية تسجيل التدفقات النقدية الناتجة عن المعاملات التي تحدث بعملة أجنبية بنفس العملة التي تستخدمها المؤسسة في عرض قوائمها المالية (العملة المحلية)، وذلك باستخدام سعر الصرف السائد في تاريخ التدفق النقدي أي بحساب أسعار تحويلها في تاريخ التدفق النقدي.

يجب التقرير عن التدفقات النقدية لعملات أجنبية بطريقة صرف متسقة مع ما جاء بالمعيار المحاسبي الدولي الحادي والعشرون " آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية"، فيسمح باستخدام سعر صرف تقريبي لسعر الصرف الفعلي، وعلى سبيل المثال يمكن استخدام المتوسط المرجح لسعر الصرف خلال فترة معينة (متوسط سعر الصرف لعملة معينة خلال أسبوع أو شهر لجميع المعاملات التي تحدث بتلك العملة خلال تلك الفترة) لإثبات العمليات بعملات أجنبية وكذلك لترجمة التدفقات النقدية للشركة التابعة الأجنبية، ورغم ذلك فإن المعيار المحاسبي الدولي الحادي والعشرون لا يجيز استخدام سعر الصرف الجاري في تاريخ قائمة المركز المالي لترجمة التدفقات النقدية للشركة التابعة الأجنبية.

لا تعتبر المكاسب أو الخسائر غير المحققة الناتجة عن التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية من قبيل التدفقات النقدية، ورغم ذلك فإن أثر التغير في أسعار الصرف على النقدية وما يعادها والتي يتم الاحتفاظ بها (أو تستحق) بعملات أجنبية يجب إظهارها بقائمة التدفقات النقدية، وذلك بهدف تسوية أرقام النقدية وما يعادها في بداية ونهاية المدة. ويجب التقرير عن ذلك في موضع منفصل عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، ويشمل هذا المقدار على الفروق -إن وجدت- بافتراض أنه تم التقرير عن

¹ Pierre SCHEVIN, *Equivalants de Trésorerie et tableau des flux de trésorerie (IAS 7)*, La prise de position de l'AMF, Revue Française de comptabilité, Paris, Décembre 2006, p34.

تلك التدفقات النقدية باستخدام سعر الصرف السائد في نهاية الفترة المالية.

ثانياً- البنود غير العادية (البنود الاستثنائية)

قد تحقق المؤسسة خلال الفترة المالية موارد أو تتحمل نفقات عرضية غير ناتجة عن ممارسة المؤسسة لنشاطها العادي الذي قامت من أجله، ولا تتصف بالانتظام وهو ما يطلق عليه "البنود غير العادية" مثل التعويضات التي تحصل عليها المؤسسة من شركات التأمين عن الكوارث التي أصابتها، أو التعويضات التي تتكبدها المؤسسة نتيجة نزاع مع إحدى المؤسسات المنافسة.

وقد أوجب المعيار على المؤسسات الإفصاح عن التدفقات النقدية المتعلقة بالبنود غير العادية الناتجة عن أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل بشكل منفصل في قائمة التدفقات النقدية، وذلك حتى يتمكن مستخدمو القوائم المالية من فهم طبيعة تلك البنود وأثرها على التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية للمؤسسة¹.

المطلب الثاني: الفوائد وتوزيعات الأرباح وضرائب الدخل

يشمل هذا الصنف التدفقات النقدية التي تمثل الفوائد وتوزيعات الأرباح وكذلك ضرائب الدخل (الضرائب على أرباح الشركات).

أولاً- الفوائد وتوزيعات الأرباح

يقصد بالفوائد المدفوعة تلك الفوائد التي تدفعها المؤسسة نتيجة لاقتراض الأموال، أما توزيعات الأرباح فهي تمثل المبالغ الناتجة عن الاستثمارات في الأوراق المالية التي تحتفظ بها المؤسسة، وقد أوجب المعيار الإفصاح عن التدفقات النقدية الخاصة بالفوائد المدفوعة في قائمة التدفقات النقدية، وكذا الإفصاح عن التدفقات الخاصة بتوزيعات الأرباح المقبوضة والمدفوعة بشكل منفصل.

يجب الإفصاح عن إجمالي الفوائد المدفوعة خلال العام بقائمة التدفقات النقدية بغض النظر عن معالجتها محاسيباً كمصروف بقائمة الدخل (حساب النتيجة) أو رسمتها طبقاً للمعالجة البديلة الواردة بالمعيار المحاسبي الدولي الثالث والعشرون "تكاليف الاقتراض".

عادة ما تقوم المؤسسات المالية بتبويب الفوائد المدفوعة والفوائد وأرباح الأسهم المحصلة ضمن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، ومع ذلك فلا يوجد إجماع على كيفية تبويب مثل هذه التدفقات

¹ المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، المعيار السابع، الأردن، 2006، ص 640.

النقدية بالمنشآت الأخرى. إذ يمكن تبويب الفوائد المدفوعة والفوائد وأرباح الأسهم المحصلة كتدفقات متعلقة بالأنشطة التشغيلية لكونها تدخل في عملية تحديد صافي الربح أو الخسارة الخاصة بالمشروع. وكطريقة بديلة فإنه يمكن اعتبار الفوائد المدفوعة متعلقة بالأنشطة التمويلية لكونها تكاليف خاصة بالحصول على الأموال ، ويمكن اعتبار الفوائد والتوزيعات المحصلة ضمن بنود التدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية باعتبارها تمثل عوائد على الاستثمارات.

من الجائز تبويب أرباح الأسهم النقدية المدفوعة ضمن التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التمويلية لكونها تمثل تكلفة الحصول على مصادر التمويل، وكطريقة بديلة يجوز تبويب تلك التوزيعات ضمن التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية وذلك بهدف مساعدة مستخدمي البيانات المالية على قياس قدرة المؤسسة على دفع توزيعات نقدية من التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية¹.

ولم يرد بالمعيار تبويب محدد لمعالجة التدفقات النقدية الخاصة بالفوائد والتوزيعات، وإنما أجاز تبويب كل منهما بالطريقة التي تتفق مع ظروف المؤسسة، إما على شكل تدفقات متأية من أنشطة التشغيل، الاستثمار أو التمويل، شرط الثبات على هذه الطريقة من فترة إلى أخرى على أنه كان يتعين توحيد المعالجة في هذا الشأن لأغراض المقارنة والقياس، كما يتم في بعض البلدان، ففي المملكة المتحدة ينص معيار التدفقات النقدية على تبويب الفوائد المحصلة والمدفوعة وأرباح الأسهم المحصلة تحت عنوان مستقل " العوائد على الاستثمارات وخدمة أعباء التمويل"، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فتظهر ضمن بنود التدفقات النقدية المرتبطة بأنشطة التشغيل ولا يتم إظهار مجموع مستقل بها.

أما بالنسبة للنظام المحاسبي المالي، فقد تبني في خصوص هذه النقطة ما جاء به المعيار السابع كليا، حيث تنص الفقرة 2-240 منه على أن " تدفقات الأموال المتأية من فوائد وحصص أسهم، تقدم كلا على حدة وترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى في الأنشطة العملية، للاستثمار، أو التمويل"².

ثانيا- ضرائب الدخل

يتعين الإفصاح بشكل منفصل عن التدفقات النقدية الناتجة عن ضرائب الدخل، كما يتعين تصنيف تلك التدفقات كتدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية، ما عدا في الحالات التي ترتبط بشكل خاص بالأنشطة التمويلية والاستثمارية.

¹ خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، 142.

² القرار المؤرخ في 2008/07/26، الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها، وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، العدد 19، 25 مارس 2009.

تعتبر ضرائب الدخل ناتج العديد من العمليات التي يترتب عليها تدفقات نقدية تبوب كتدفقات نقدية متعلقة بالأنشطة التشغيلية والأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية بقائمة التدفقات النقدية، وبينما قد يكون من السهل حساب مصروف الضرائب المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية والتمويلية، إلا أن التدفقات النقدية الضريبية المرتبطة بتلك العمليات قد لا يسهل عادة تحديدها أو تتبعها، كما أنها قد تحدث في فترة مالية مختلفة عن الفترة التي حدثت فيها العمليات المسببة لها. وعلى ذلك فإنه عادة ما يتم تبويب الضرائب المدفوعة ضمن التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية ، ومع ذلك فإنه إذا أمكن بطريقة عملية تحديد وتخصيص تدفقات نقدية ضريبية لعمليات معينة نتج عنها تدفقات نقدية تم تصنيفها كتدفقات استثمارية أو تمويلية، فإن التدفقات النقدية الضريبية يجب أن تبوب بنفس الكيفية وحسب طبيعة تلك العمليات، وفي حالة توزيع الضرائب النقدية على أكثر من نشاط، فإنه يجب الإفصاح عن إجمالي الضرائب المدفوعة.

المطلب الثالث: التدفقات النقدية في منشآت (مؤسسات) تابعة ومنشآت زميلة ومشاريع مشتركة

يهدف هذا المطلب إلى بيان كيفية عرض التدفقات النقدية الخاصة بالمنشآت التابعة والمنشآت الزميلة، وكذا المشاريع المشتركة، ومن المهم الإشارة إلى مفهوم هذه المصطلحات في ضوء المعايير الدولية للمحاسبة وإعداد التقارير المالية.

أولاً- بعض التعاريف

ينبغي في البداية الإشارة إلى تعاريف المصطلحات الآتي ذكرها، والواردة حسب المعايير الدولية¹:

- 1- **المنشأة التابعة:** عبارة عن منشأة تسيطر عليه ا منشأة أخرى (تعرف بالمؤسسة القابضة أو المؤسسة الأم).
- 2- **السيطرة (المراقبة):** تعني القدرة على توجيه أو التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للمشروع من أجل تحقيق منافع من أنشطته، ويفترض وجود المراقبة في الحالات الآتية:
 - السلطة على أكثر من 50 % من حقوق التصويت محصل عليها مباشرة، أو في إطار اتفاق مع الشركاء الآخرين أو المساهمين؛
 - سلطة تعيين أو إنهاء مهام أغلبية مسيري المؤسسة الأخرى؛
 - سلطة تحديد السياسات المالية العملية للمؤسسة بموجب القانون الأساسي أو بموجب عقد؛

¹ مجلس معايير المحاسبة الدولية، معايير التقارير المالية الدولية، نص المعيار 28 والمعيار 31، تعريب جمعية الجمع العربي للمحاسبين القانونيين، الأردن ، 2008. ص 761.

- سلطة جمع أغلبية حقوق التصويت في اجتماعات هيئات تسيير المؤسسة.
- 3- المنشأة الزميلة:** هي المؤسسة التي يكون للمستثمر تأثير هام عليها، ولا يمكن اعتباره منشأة تابعة للمستثمر أو مشروع مشتركاً معه.
- 4- التأثير الهام (النفوذ الملحوظ):** يفترض وجوده في الحالات الآتية:
 - الحيازة (المباشرة أو غير المباشرة) لـ 20% أو أكثر من حقوق التصويت؛
 - التمثيل في الأجهزة المسيرة؛
 - المشاركة في عملية إعداد السياسات الإستراتيجية؛
 - المعاملات التجارية ذات الأهمية البالغة، وتبادل إعلام تقني أساسي أو تبادل إشارات ومسيرين.
- 5- المشروع المشترك:** هو ترتيب تعاقدى بين طرفين أو أكثر مباشرة نشاط اقتصادي خاضع للرقابة المشتركة، وتأخذ المشروعات المشتركة أشكال مختلفة، يحدد هذا المصطلح ثلاثة أنواع شائعة: العمليات تحت السيطرة المشتركة، والأصول تحت السيطرة المشتركة والمنشآت تحت السيطرة المشتركة، وتتصف كافة المشروعات المشتركة بالخصائص التالية:
 - اثنان أو أكثر من القائمين على المشروع يرتبطان بموجب ترتيب تعاقدى.
 - ينشأ عن الترتيب التعاقدى سيطرة مشتركة.
- 6 - السيطرة المشتركة:** هي المشاركة التعاقدية المتفق عليها للرقاب على النشاط الاقتصادي.
- 7- طريقة التكامل الشامل (حقوق الملكية):** هي طريقة يتم بموجبها زيادة أو تخفيض الاستثمارات في أسهم المؤسسة التابعة بمقدار نصيب المستثمر في الأرباح أو الخسائر المجمعة للمؤسسة التابعة بعد تاريخ الشراء.
- 8- طريقة التكامل التناسبي (البيانات الموحدة المتناسبة):** هي طريقة للمحاسب والتقرير يتم بموجبها تجميع حصة المشارك بالمشروع لكل بند من الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات للمؤسسة الخاضعة للرقابة المشتركة مع تلك البنود المشابهة في البيانات المالية للمشارك بالمشروع أو أن يتم إظهارها في برود منفصلة في بياناته المالية¹.
- 9- طريقة المعادلة (التكلفة):** هي طريقة للمحاسبة عن الاستثمارات يتم بموجبها في البداية إثبات الاستثمارات على أساس التكلفة، ثم يتم بعد ذلك تسويتها بمقدار نصيب المؤسسة المستثمرة في التغير في صافي موجودات المؤسسة المستثمر فيه والذي يحدث بعد تاريخ الامتلاك، كما تتضمن قائمة الدخل نصيب المستثمر في نتائج أعمال المؤسسة المستثمر فيها.

¹ مجلس معايير المحاسبة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 768.

ثانيا- عرض التدفقات النقدية الخاصة بالمنشآت التابعة، المنشآت الزميلة والمشاريع المشتركة

في حالة استخدام طريقة حقوق الملكية أو التكلفة للمحاسبة عن الاستثمار في منشآت تابعة أو زميلة، فإنه يجب على المستثمر أن يقتصر عند التقرير بقائمة التدفقات النقدية على التدفقات النقدية التي تحدث بينه وبين المؤسسة المستثمر فيها ، ومن أمثلة ذلك أرباح الأسهم النقدية والدفوعات المقدمة.

إذا كانت المؤسسة تستخدم في الإفصاح عن حصتها في مشروع مشترك (أنظر المعيار المحاسبي الدولي الحادي والثلاثون) التقرير المالي عن الحصص من المشروعات المشتركة) التي تستخدم طريقة البيانات الموحدة المناسبة، فإن عليها أن تفصح بقائمة التدفقات النقدية الموحدة عن نصيبها في التدفقات النقدية الخاصة بالمشروع. وإذا كانت المؤسسة تستخدم طريقة حقوق الملكية للمحاسبة عن حصتها في مشروع مشترك، فإنه يجب عليها أن تفصح بقائمة التدفقات النقدية عن تلك التدفقات النقدية الناشئة بسبب الاستثمار في المشروع المشترك، وكذلك التوزيعات أو أية مدفوعات أو متحصلات تتم بينها وبين المشروع المشترك.

يجب إظهار مجموع التدفقات النقدية الناتجة عن شراء أو التخلص من شركات تابعة أو أي شركات أخرى كبنء مستقل مع تبويبه ضمن التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية.

يجب على المؤسسة في حالة شراء أو التخلص من مؤسسة (منشأة) تابعة أو أي وحدة من وحدات الأعمال الأخرى خلال الفترة المالية أن تفصح عما يلي:

- إجمالي ثمن الشراء أو البيع، أو الجزء من ثمن الشراء أو البيع الذي تم دفعه أو تحصيله في صورة نقدية أو نقدية معادلة؛

- مقدار النقدية أو النقدية المعادلة بالهشأة التابعة أو وحدة الأعمال التي تم شرائها أو التخلص منها؛

- مقادير الموجودات والمطلوبات بخلاف النقدية والنقدية المعادلة المتعلقة بالهشأة التابعة أو وحدة الأعمال التي تم شرائها أو بيعها، مبنوة إلى مجموعات رئيسية.

وبالنسبة للتدفقات النقدية الإجمالية المتعلقة باقتناء المنشآت التابعة والتخلص منها ووحدات الأعمال الأخرى يجب عرضها بشكل منفصل-أي في قائمة تدفقات نقدية منفصلة- وتصنيفها كنشاطات استثمارية، مع إفصاحات إضافية أخرى تتعلق بإجمالي قيمة الشراء أو البيع، وكذلك إجمالي التدفقات النقدية المستلمة أو المدفوعة بعد استبعاد النقدية والنقدية المعادلة التي تعتبر جزءا من عملية الاقتناء أو التخلص¹.

¹ خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص 141.

المطلب الرابع: التقرير عن العقود المستقبلية، العقود الآجلة وعقود الخيارات

يعتبر الإفصاح عن العقود المستقبلية والعقود الآجلة وعقود الخيارات في قائمة التدفقات النقدية ذات أهمية بالغة خاصة بالنسبة للشركات الكبيرة المسعرة في البورصة، وهذا راجع إلى التقلبات الكبيرة التي تميز هذا الصنف من الاستثمارات المالية (المشتقات)، والمخاطر التي قد تلحق بالمستثمرين فيها.

أولاً- بعض التعاريف

1- العقود المستقبلية: هي عقود مماثلة للعقود الآجلة ولكن مع الفروق التالية¹:

- أن العقود المستقبلية هي قابلة للتداول العام، في حين أن العقود الآجلة هي فردية بطبيعتها؛
- العقود الآجلة يتم إطفائها عموماً بواسطة مقاصة تجارية، بينما العقود المستقبلية يتم إطفائها عموماً بتسليم البند المتضمن في العقد أو بالتسوية النقدية.

ويمكن تعريف العقود المستقبلية كذلك بأنها العقود التي تتطلب تسليم أوراق مالية محددة أو بيعها بسعر تم الاتفاق عليه عند توقيع العقد.

2- الخيارات: الخيارات هي عقود تمنح المشتري الحق ولكن بدون التزام لشراء الخيار (Call Option) أو بيع الخيار (Put Option) لكمية محددة من الأدوات المالية الخاصة، البضائع أو العملة الأجنبية بسعر محدد (سعر الممارسة) خلال فترة معينة أو في تاريخ محدد. ويمكن لها أن تطرح منفردة أو في عملية مبادلة تجارية، ويقوم مشتري الخيار بدفع رسوم (علاوة) إلى البائع (مصدر الخيار) لتعويض البائع عن مخاطر الدفع بموجب الخيار.

ويمكن تعريفها أيضاً بأنها عقود تعطي حاملها الحق في بيع أو شراء كمية معينة من الأوراق المالية أو غيرها بسعر محدد سلفاً في تاريخ معين (أو خلال فترة محددة) وله الحق في تنفيذ أو عدم تنفيذ عملية البيع أو الشراء.

ثانياً- عرض التدفقات النقدية الخاصة بالعقود المستقبلية، العقود الآجلة وعقود الخيارات

فيما يتعلق بالمشتقات كالعقود المستقبلية، العقود الآجلة وعقود الخيارات، فإن المعيار المحاسبي الدولي السابع يشترط أن تصنف هذه العقود كأنشطة استثمارية، إلا في الحالات الآتية²:

- عندما تكون هذه العقود مقتناة لأغراض التعامل والمتاجرة فيتم تصنيفها كأنشطة تشغيلية؛

¹ <http://www.iasplus.com/standard/ias39.htm> ، 2010/10/05 أطلع عليه يوم

² سوزان عطا درغام، مرجع سبق ذكره، ص 87.

- عندما تتم المدفوعات والمقبوضات بواسطة المؤسسة لهذه العقود على أنها أنشطة تمويلية، وبالتالي يتم التقرير عنها وفقا لهذه الوصف.

بالنسبة للعمليات الاستثمارية والتمويلية التي لا تتطلب استخدام النقدية أو ما يعادلها مثل امتلاك الأصول عن طريق عقود الإيجار التمويلي، أو تحويل أدوات مديونية إلى حقوق ملكية (تحويل السندات القابلة للتحويل إلى أسهم عادية)، فيجب أن تستبعد من قائمة التدفقات النقدية (جدول تدفقات الخزينة) ويفصح عنها في مكان آخر من القوائم المالية (الملاحق)، وذلك حتى تكتمل الصورة لدى مستخدم القوائم المالية للمؤسسة.

المبحث الرابع: استخدامات قائمة التدفقات النقدية في التحليل المالي

تعتبر قائمة التدفقات النقدية صلة الوصل بين قائمتي الدخل (حساب النتيجة) والميزانية العامة، ولذلك فإنها يمكن أن تكشف نقاط القوة والضعف في نشاط المؤسسة من خلال المعلومات المهمة التي تكتشفها، وما يمكن أن يتوصل إليه تحليلها من مؤشرات كمية توفر أداة مهمة لتقييم سياسات المؤسسة في مجال الاستثمار والتمويل والتوسع المستقبلي.

إن المعلومات التي تتضمنها قائمة التدفقات النقدية يمكن استخدامها في اشتقاق مجموعة من النسب المالية التي يمكن الاسترشاد بها في تقييم الأوجه المختلفة لنشاط المؤسسة، واختبار مدى الكفاءة في توظيف الموارد المالية، ويعتقد الكثير أن أهمية قائمة التدفقات النقدية في توفير المؤشرات عن نشاط المؤسسة ومستقبلها لا تقل أهمية عما توفره قائمتا الدخل والميزانية، بدليل اهتمام المستثمرين والمحللين الماليين بالتدفقات النقدية بدلا من العائد المحاسبي خاصة في ظل إفلاس المؤسسات التي لم تهتم بالتمييز بين صافي الدخل (النتيجة الصافية) وصافي التدفقات النقدية.

المطلب الأول: تحليل أرصدة قائمة التدفقات النقدية

إن جدول تدفقات الخزينة (قائمة التدفقات النقدية) يعتبر أداة طبيعية في تبيان وتوضيح التسيير المالي الخاص بالمؤسسة وعليه سوف يتم التطرق إلى منطق هذا الجدول وشرح التدفقات بحثا عن التوازن المالي للخزينة.

ينقسم الجدول إلى ثلاثة أقسام رئيسية ومتميزة لكنها مرتبطة فيما بينها كما يلي:
أولا- تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات الاستغلال (الأنشطة التشغيلية) "A"

حيث يحصر هذا القسم مختلف تدفقات الخزينة الناتجة عن عمليات الاستغلال بالمعنى الواسع، وبالتالي فهو يوضح ويبين مدى قدرة المؤسسة على خلق تدفقات للخبزينة من خلال عمليات غير مرتبطة لا بالنشاطات التمويلية ولا بالنشاطات الاستثمارية، وعليه يبرز خصائص المؤسسات ذات الأداء العالي والتي تولد سيولة معتبرة في هذا المستوى كما يمكن أن تبين خصائص المؤسسات عديمة النجاح والفعالية المالية الناجمة عن عدم كفاءة عمليات الاستغلال.

ونشير إلى مؤشرين مهمين في تكوين خزينة الاستغلال وهما القدرة على التمويل الذاتي والتغير في الاحتياج في رأس مال العامل.

يعتبر التمويل الذاتي المحور الأساسي للتمويل خصوصا في مرحلة النمو بحيث يساهم بشكل مباشر في التقليل من المصادر الخارجية للتمويل، ويعرف على أنه تلك الموارد الجديدة المتكونة بواسطة النشاط الأساسي للمؤسسة والمحتفظ بها كمصدر تمويل دائم للعمليات المستقبلية، أي تلك النتائج الإجمالية التي يعاد استثمارها في المستقبل بعد توزيع رأس المال، ويتم حسابه بالعلاقة الآتية¹:

$$\text{القدرة على التمويل الذاتي} = \text{النتيجة الصافية} + \text{مخصصات الإهلاك (+/-) فائض / نقص قيمة التنازل عن الاستثمارات}$$

وللتمويل الذاتي دور كبير في تمويل الاحتياجات المالية للمؤسسة إذ يمكن المؤسسة من البقاء والاستمرار في نشاطها، كما يساهم التمويل الذاتي في تحقيق معدلات نمو مسايرة لمعدلات نمو الأسواق والمؤسسات المنافسة.

أما الاحتياج في رأس المال العامل فهو يمثل كل النفقات المتعلقة بدورة الاستغلال إذ يحسب بالعلاقة التالية²:

$$\text{التغير في الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال} = \text{التغير في مستحقات العملاء} + \text{التغير في إنتاج مخزون} + \text{التغير في مخزون المواد والبضائع} - \text{التغير في مستحقات الموردين}$$

ثانيا- تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات الاستثمار "B"

يضم هذا القسم الخزينة المتولدة عن إجمالي عمليات الاستثمار، وتسمح دراسة هذه الدورة بأخذ فكرة عن مختلف الجهود المبذولة في مجال الاستثمار في شكل نمو داخلي (الحياسة على الاستثمارات المادية والمعنوية) أو في شكل نمو خارجي (استثمارات مالية).

ثالثا- تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات التمويل "C"

¹ Tayeb ZITOUNI, *Analyse financière*, Berti edition, Alger, 2003, p 51.

² Tayeb ZITOUNI, Op-cit, p 38.

يبين هذا القسم الأخير أي من أشكال التمويل التي قد تم اعتمادها من قبل المؤسسة (اللجوء إلى القروض أو رفع رأس المال) في حالة عدم كفاية الخزينة المتولدة عن الاستغلال في تغطية عمليات الاستثمار إضافة إلى القيم المتعلقة بتسديدات القروض وكذلك مكافآت رأس المال. ويمكن الإشارة إلى مؤشرين مهمين في تكوين تدفقات دورة التمويل هما رفع رأس المال وتوزيع مكافآت رأس المال:

- 1- **الرفع من رأس المال:** والمقصود به هو فتح رأس المال للمساهمة، إذ يعتبر مصدر خارجي تلجأ إليه المؤسسة عند استحالة تغطية الاحتياجات المالية عن طريق الموارد الداخلية، وهناك عدة طرق تمكن المؤسسة من الحصول على الأموال اللازمة ونذكر أهمها:
 - رفع رأس المال نقدا أو عينيا: تكون المساهمة الخارجية في رأس المال عند إنشاء المؤسسة، حيث تحدد المساهمة الخارجية في رأس مال أو لتكوين رأس المال الأصلي.
 - الرفع في رأس المال بضم الاحتياطات: يتمثل هذا النوع من التمويل في ضم الاحتياطات الموضوعة في شكل أرباح غير موزعة إلى الأموال الخاصة.
 - الرفع في رأس المال عن طريق تحويل الديون: تحويل الديون كوسيلة لرفع رأس المال لا يؤدي إلى زيادة السيولة النقدية وإنما تدمج الديون في شكل أموال خاصة دائمة وتسمى العملية كذلك بتركيز الديون.
- 2- **توزيع مكافأة رأس المال:** تتجه سياسة مكافأة رأس المال نحو دعم الهيكل المالي وذلك بزيادة الأموال الخاصة بواسطة الأرباح غير الموزعة، وتتمثل مكافأة رأس المال في الرصيد المتبقي بعد تغطية الأرباح لمستوى الاحتياجات المالية المستقبلية.

رابعاً- العلاقات المالية للتوازن

يتشكل هذا الجدول (جدول تدفقات الخزينة) كما ذكر سابقاً من ثلاث أقسام متميزة لكنها مرتبطة ببعضها البعض.

- تدفق الخزينة المتولدة عن عمليات الاستغلال A.
 - تدفق الخزينة المتولدة عن عمليات الاستثمار B.
 - تدفق الخزينة المتولدة عن عمليات التمويل C.
 - التغير في الخزينة: حيث تظهر في هذا الجدول علاقات أساسية هي: $D = A - B + C$
- لكي تتمكن المؤسسة من توظيف كامل للأموال بأكثر فعالية ممكنة عليها المحافظة على مستوى سيولة يقارب الصفر، ومنه فإن التغير الإجمالي في الخزينة سيؤول وفي فترة معينة إلى الصفر ومنه العلاقة السابقة تصبح كما يلي: " $A - B + C = 0$ " .

يمكن التعبير عن هذه العلاقة المالية بأن مبلغ تدفقات الخزينة الناتجة عن عمليات التمويل "C" تعتمد على الكيفية التي تم بها تغطية احتياجات الاستثمار "B" بواسطة خزينة الاستغلال "A" وعليه يجب دراسة الرصيد "A-B" حيث أن¹:

- إذا كان $A-B > 0$: فإن المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها بواسطة استغلالها وفي هذه الحالة فمن المفروض على المؤسسة عدم القيام بطلب رؤوس أموال خارجية جديدة لأنها قادرة على سداد ديونها، لكن قبل إصدار حكم إيجابي على الحالة المالية للمؤسسة، فإنه يجب التأكد من أن الاستثمارات المنجزة تمكن المؤسسة من المحافظة على قدرتها التنافسية.

- إذا كان $A-B = 0$: هذا يعني أن المؤسسة تمول استثماراتها بواسطة استغلالها لكن تكون بصدد مؤسسة عديمة المناعة المالية أي أنها غير قادرة على سداد ديونها، ومن الضروري في هذه الحالة الذهاب بعيداً في التحليل خاصة مبلغ تدفقات خزينة الاستغلال والاستثمار، إذ أنه يمكن للمؤسسة أن تكون قد بدأت برنامج استثمار يتطلب رؤوس أموال معتبرة، الشيء الذي يؤدي عادة إلى أن يكون الرصيد "A-B" ضعيفاً بالرغم من أن خزينة الاستغلال "A" كانت كافية وعليه فيإمكان المؤسسة في هذه الحالة اللجوء إلى القروض.

- إذا كان $A-B < 0$: المؤسسة ليست في مستوى يؤهلها لتمويل استثماراتها عن طريق استغلالها، وهي حالة عدم المناعة المالية، وهنا يجب أن تستخدم موارد التنازل الاستثمارات أو ترفع رأس المال .

إذا كان معدل نمو النشاط الذي تنتمي إليه المؤسسة قوي، فإن أهمية الاستثمارات الواجب القيام بها يمكن أن تؤدي إلى جعل الرصيد "A-B" سالبا، إذا تنفيذ هذه الاستثمارات ضروري من أجل الحفاظ على حصة المؤسسة في السوق، وبالتالي المحافظة على بقائها وعليه يؤدي ضعف أو غياب الاستثمارات إلى جعل المؤسسة عديمة المناعة.

المطلب الثاني: مقاييس تقييم جودة الربحية في المؤسسة

ربحية المؤسسة هي محصلة لمختلف السياسات التي تتخذها الإدارة، وتعبّر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها المؤسسة قراراتها التشغيلية والاستثمارية. وتقيس نسب الربحية كفاءة المؤسسة في استغلال مواردها بشكل أمثل لتحقيق الأرباح، وهي تقدم معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين صافي الدخل الذي يتم تحديده بموجب أساس الاستحقاق وصافي التدفق النقدي الذي يتم تحديده بموجب الأساس النقدي، وعلى هذا الأساس فإن تحقيق المؤسسة لرقم مرتفع من صافي الدخل لا يعني بالضرورة أنها حققت تدفقاً نقدياً مرتفعاً والعكس

¹ سليمان بلعور، قراءة مالية للمعيار المحاسبي الدولي السابع، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المنتدى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة البليدة، أكتوبر 2009، ص 7.

بالعكس، في حين كلما ارتفع صافي التدفق النقدي التشغيلي الموجب الذي تحققه المؤسسة خلال العام كلما ارتفعت نوعية أو جودة أرباح المؤسسة والعكس بالعكس¹.

وتمثل نسب الربحية مجال اهتمام المستثمرين والإدارة والمقرضين، فالمستثمرون يتطلعون إلى الفرص المربحة لتوجيه أموالهم إليها، والإدارة تستطيع التحقق من نجاح سياساتها التشغيلية، والمقرضون يشعرون بالأمان عند إقراض أموالهم إلى منشآت تحقق أرباح وقادرة على دفع التزاماتها وفوائد ديونها، ومن أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من قائمة التدفقات النقدية لتقييم جودة أرباح المؤسسة نجد:

1- نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

يمكن الحصول على هذه النسبة باستخدام العلاقة الآتية²:

$\frac{\text{التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{الاحتياجات النقدية الأساسية}}$

وتتمثل الاحتياجات (المتطلبات) النقدية الأساسية في النقاط الآتية:

- التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية؛
 - مدفوعات أعباء الديون المتمثلة في الفوائد والأقساط المستحقة خلال العام؛
 - النفقات الرأسمالية اللازمة للحفاظ على الطاقة الإنتاجية؛
 - المدفوعات اللازمة لتسديد توزيعات الأرباح النقدية على المساهمين.
- وتقيس هذه النسبة مدى قدرة أنشطة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية داخلية لتغطية التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية وللإنفاق الرأسمالي وسداد أقساط الديون طويلة الأجل.

2- مؤشر (دليل) النشاط التشغيلي

ويحدد هذا المؤشر بالعلاقة التالية³:

$\frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{صافي الدخل من الأنشطة التشغيلية قبل الفوائد والضريبة}}$

¹ محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص 162.

² منير شاكر محمد وإسماعيل إسماعيل وعبد الناصر نور، التحليل المالي مدخل صناعة القرار، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، 2008، ص 164.

³ محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 163.

وتبين هذه النسبة مدى قدرة الأنشطة التشغيلية في المؤسسة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية، وتعكس هذه النسبة في جانب منها نتائج الأنشطة التشغيلية وفقاً لأساس الاستحقاق، في حين تعكس في الجانب الآخر نتائج الأنشطة التشغيلية وفقاً للأساس النقدي. وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على جودة أرباح المؤسسة والعكس بالعكس.

3- مؤشر النقدية التشغيلي

ويحدد بالعلاقة التالية¹:

$$\frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{صافي الدخل}}$$

وتوضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية، وتختلف هذه النسبة عن السابقة في أنها تأخذ بعين الاعتبار عند اشتقاقها الفوائد والضرائب.

4- نسبة التدفقات النقدية من المبيعات إلى المبيعات

تحدد بالعلاقة التالية²:

$$\frac{\text{التدفقات النقدية من المبيعات}}{\text{المبيعات}}$$

وتبين النسبة المئوية للتدفقات النقدية من المبيعات، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة المؤسسة في تحصيل النقدية من المبيعات.

5- نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للسهم العادي

وتحدد هذه النسبة بالعلاقة التالية³:

$$\frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية - التوزيعات النقدية للأسهم الممتازة}}{\text{المتوسط المرجح للأسهم العادية .}}$$

وتبين هذه النسبة حصة السهم العادي من صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، وتعكس قدرة المؤسسة على توزيع الأرباح النقدية.

¹ نفس المرجع، ص 163.

² منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 164.

³ عبد الناصر شحدة السيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 18.

6- نسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية

ويحدد بالعلاقة التالية¹:

$$\frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{حقوق الملكية}}$$

تبين هذه النسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان ذلك مؤشراً إيجابياً على كفاءة المؤسسة. وتشبه هذه النسبة نسبة معدل العائد على حقوق الملكية ولكنها تحسب باستخدام التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بدلاً من رقم صافي الدخل (النتيجة الصافية).

7- نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي

ويحدد بالعلاقة التالية²:

$$\frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

وتوضح هذه النسبة مدى قدرة أصول المؤسسة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها، وحافز للمزيد من الاستثمار في المستقبل. وتشبه هذه النسبة معدل العائد على الموجودات باستثناء استخدام التدفقات النقدية بدلاً من رقم صافي الربح.

المطلب الثالث: مقاييس تقييم جودة السيولة في المؤسسة

تعرف السيولة بأنها قدرة المؤسسة على تحويل أصولها إلى نقدية حتى تتمكن من سداد التزاماتها المتداولة عند استحقاقها، وتقوم نسب السيولة بربط الأصول المتداولة بالمطلوبات المتداولة لمعرفة الوضع المالي للمؤسسة في الفترة قصيرة الأجل، وترتبط قوة أو ضعف سيولة المؤسسة بمدى توفر صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، فإذا كان صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية موجباً فهذا يعني أن هناك فائضاً نقدياً يمكن لإدارة المؤسسة أن تستخدمه إما في توسيع الأنشطة الاستثمارية أو في تسديد الديون طويلة الأجل، أما إذا كان سالباً فهذا يعني أن على المؤسسة أن تبحث عن مصادر لتمويل العجز وذلك إما ببيع جزء من

¹ المرجع نفسه، ص 18.

² محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 166.

استثماراتها أو بالتمويل طويل الأجل. ومن أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من قائمة التدفقات النقدية لتقييم سيولة المؤسسة:

1- نسبة تغطية النقدية

وتحدد بالعلاقة التالية¹:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية

ومن الأمثلة على التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التمويلية والاستثمارية:

- الديون والقروض المستحقة الدفع.

- الدفعات التجارية لعقود الإيجار التمويلي.

- المبالغ المدفوعة في شراء الأصول الثابتة.

- توزيعات الأرباح لحملة الأسهم.

وتشير هذه النسبة إلى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء

بالمطلوبات الاستثمارية والتمويلية الضرورية، وما مدى الحاجة إلى التمويل عن طريق الاقتراض أو بواسطة أدوات الملكية، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بهذه الاحتياجات.

2- نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون

وتحدد بالعلاقة التالية²:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
فوائد الديون.

وتشير هذه النسبة إلى قدرة المؤسسة على تسديد فوائد الديون، وانخفاض هذه النسبة مؤشر سيئ وينبئ

بمشاكل قد تواجهها المؤسسة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون.

3- نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى المطلوبات المتداولة

وتحدد بالعلاقة التالية³:

¹ عبد الناصر شحدة السيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 19.

² محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 167.

³ المرجع نفسه، ص 167.

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
متوسط المطلوبات (الخصوم) المتداولة

وتبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على سداد مطلوباتها المتداولة من خلال صافي تدفقاتها النقدية من أنشطتها التشغيلية. وكلما ارتفعت هذه النسبة انخفض مستوى المخاطر المتعلقة بالسيولة، وهذا يعني أن المؤسسة قادرة على الوفاء بجميع أو بجزء من مطلوباتها المتداولة من خلال النقدية المولدة داخلياً.

4- نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الاستحقاق الحالي للديون طويلة الأجل وأوراق

الدفع قصيرة الأجل

وتحدد بالعلاقة التالية¹:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
استحقاقات الدين طويلة الأجل + الديون وأوراق الدفع قصيرة الأجل

وتشير هذه النسبة إلى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المتمثلة باستحقاقات الديون طويلة الأجل والديون وأوراق الدفع قصيرة الأجل. إن ارتفاع هذه النسبة يعني أن وضع السيولة للمؤسسة جيد ولا تعاني من مشكلات تتعلق بها.

5- نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى مدفوعات الديون طويلة الأجل

وتحدد بالعلاقة التالية²:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
مدفوعات الدين طويل الأجل

تقيس هذه النسبة مدى كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على سداد الديون طويلة الأجل. وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان ذلك مؤشراً إيجابياً على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل.

6- نسبة أثر الاهتلاك والإطفاء

وتحدد بالعلاقة التالية³:

مصروف الاهتلاك + مصروف الإطفاء

¹ عبد الناصر شحدة السيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 24.

² عبد الناصر شحدة السيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 26.

³ محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 168.

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

وتساعد هذه النسبة في إظهار أثر الاهتلاك والإطفاء على النقدية من الأنشطة التشغيلية. ويمكن اعتبار المؤسسة أكثر كفاءة إذا كان أثر الاستهلاك والإطفاء لديها قليلاً على النقدية من الأنشطة التشغيلية.

7- نسبة إعادة الاستثمار

وتحدد بالعلاقة التالية¹:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

مشتريات الموجودات طويلة الأجل

وتقيس هذه النسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لتمويل شراء الموجودات طويلة الأجل، وتختلف هذه النسبة عن نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى النفقات الرأسمالية في أنها تأخذ بعين الاعتبار جميع مشتريات الموجودات طويلة الأجل والمتضمنة الأراضي والمباني وليس الموجودات اللازمة للمحافظة على الطاقة الإنتاجية فقط.

8- نسبة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية إلى التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية

وتحدد بالعلاقة التالية²:

التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية

التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية.

وتبين هذه النسبة مدى مساهمة التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية على تمويل الاستثمار في الموجودات طويلة الأجل، كذلك تعتبر مؤشراً على مدى إسهام المصادر الخارجية في تمويل الاستثمار في الموجودات طويلة الأجل، لذا توفر للمستثمرين والمقرضين معلومات عن كيفية استخدام استثماراتهم من قبل إدارة المؤسسة.

9- التدفقات النقدية الحرة

¹ ماهر محمد علي، أهمية الأرباح المحاسبية بالمقارنة مع التدفقات النقدية في تفسير السيولة: دراسة ميدانية رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة اليرموك، الأردن، 2003، ص 178.

² عبد الناصر شحدة السيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 27.

وتحدد بالعلاقة التالية¹:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية - (النفقات الرأسمالية + توزيعات الأرباح).

والتدفقات النقدية الحرة هي التدفقات النقدية المتبقية التي يتم توزيعها على حملة الأسهم وأصحاب الديون بعد قيام المؤسسة بالاستثمار في الأصول الثابتة الضرورية ورأس المال العامل للمحافظة على استمرارية الأنشطة التشغيلية، وتبين هذه النسبة مدى المرونة المالية وقدرة المؤسسة على سداد التوزيعات دون الرجوع إلى مصادر خارجية، كما تبين قدرة المؤسسة على الاحتفاظ بمستوى إنفاقها الرأسمالي، كما تفيد في معرفة حجم النقدية التي يمكن استخدامها في الاستثمارات الإضافية.

10- معدل المرونة المالية

ويحسب بالعلاقة الآتية²:

صافي التدفقات النقدية
متوسط الديون الإجمالية

يبين هذا المعدل قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها من صافي التدفقات النقدية دون الحاجة إلى تصفية أو بيع الأصول المستخدمة، وكلما زاد هذا المعدل كان هناك احتمال أقل أن تتعرض المؤسسة لصعوبة (عسر مالي) في الوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها، وبالتالي يقدم هذا المؤشر مدى القدرة على سداد التزامات المؤسسة باستمرار إذا كانت المصادر الخارجية للأموال محدودة أو عالية التكلفة.

المطلب الرابع: مقاييس تقييم السياسات المالية للمؤسسة

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن عن طريق تحليلها بواسطة المؤشرات المناسبة ومقارنتها لعدد من السنوات التعرف على مدى كفاءة الإدارة في مجال السياسات المالية، ومن أهم هذه النسب:

1- نسبة التوزيعات النقدية

وتحدد بالعلاقة التالية³:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
التوزيعات النقدية للمساهمين

¹ المرجع نفسه، ص 29.

² منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سبق ذكره ص 166.

³ محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 170.

وتوفر هذه النسبة معلومات عن السياسة التي تتبعها إدارة المؤسسة في مجال توزيع الأرباح النقدية من خلال تدفقاتها النقدية من الأنشطة التشغيلية، ومدى استقرار هذه السياسة، إن ارتفاع هذه النسبة يشير إلى قدرة المؤسسة على تسديد توزيعات الأرباح دون الحاجة إلى مصادر تمويل خارجية.

2- نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى النفقات الرأسمالية وتحدد بالعلاقة التالية¹:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
التدفقات النقدية الخارجة للنفقات الاستثمارية

وتبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من أنشطتها التشغيلية لتمويل النفقات الرأسمالية اللازمة للحفاظ على طاقتها الإنتاجية، وإذا كانت هذه النسبة أكبر من 1 فهذا يعني أن المؤسسة يمكن أن تستخدم الزيادة النقدية من أنشطتها التشغيلية في تسديد الديون المستحقة عليها.

3- نسبة المتحصلات من الفوائد والتوزيعات وتحسب بالعلاقة التالية²:

المتحصلات النقدية المتحققة من إيراد الفوائد والتوزيعات المقبوضة
صافي التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية

وتوفر هذه النسبة مؤشرا عن مدى أهمية المتحصلات النقدية من الاستثمارات المالية في الأسهم والسندات مقارنة بالتدفقات النقدية للمؤسسة (المؤسسة) من أنشطتها التشغيلية.

4- نسبة الإنفاق الرأسمالي وتحدد هذه النسبة بالعلاقة التالية³:

الإنفاق الرأسمالي الحقيقي
التدفقات النقدية الداخلة من القروض طويلة الأجل وإصدارات الأسهم والسندات

¹ ماهر محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص 179.

² منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 167.

³ منير شاكر محمد وآخرون، ص 167.

وتقيس هذه النسبة الأهمية النسبية لمصادر التمويل الخارجي في تمويل حيازة الأصول الثابتة، وتخدم فئتي المستثمرين والمقرضين بتوفير مؤشرات لهم عن كيفية استخدام أموالهم، كما تعكس أيضا مدى نجاح إدارة المؤسسة في إتباع سياسة المواءمة في تمويل الأصول طويلة الأجل من مصادر تمويل طويلة الأجل.

يعتبر استخدام النسب والمقاييس المتقدمة في تحليل قائمة التدفقات النقدية ومقارنتها بتلك الخاصة بالمنشآت (المؤسسات) المماثلة، إضافة إلى مقارنتها بالنتائج التي تظهرها عمليات تحليل الميزانية وحساب النتيجة في المؤسسة مفيدا في توفير إطار أوسع يمكن من تقييم أدائها بشكل أكثر موضوعية من الاعتماد على النسب المستخدمة في تحليل قوائم الميزانية وحساب النتيجة (الدخل) لوحدها.

خلاصة الفصل

يؤدي التفريق بين مفهوم صافي الربح ومفهوم صافي التدفق النقدي التشغيلي إلى اتخاذ قرارات مالية أكثر كفاءة وفاعلية من قبل المستخدمين، لأن في احتساب صافي ال ربح تدخل بنود لا يترتب عليها تدفق نقدي فعلي مثل اهتلاك الأصول الثابتة، في حين بنود كهذه لا تراعى في احتساب صافي التدفق النقدي. إذ أن استمرارية المشروع تتطلب إعداد قائمة تدفقات نقدية بجانب قائمة الدخل (حساب النتيجة) لأن لكل قائمة محتوى إعلامياً ذا دلالة معينة لمتخذي القرارات وذلك في تقييم الاستثمارات والمخاطر وتفسير العوائد غير المتوقعة للأسهم.

وباعتبار قائمة التدفقات النقدية يتم إعدادها على الأساس النقدي، الذي يهتم بالدفع الفعلي للنقد والقبض الفعلي بغض النظر عن أساس الاستحقاق المبني على مبدأ المقابلة، فإن ذلك يساعد على بيان مدى قدرة المؤسسة على سداد الالتزامات المستحقة من خلال السيولة المتوفرة، كما يساعد على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ودرجات عدم التأكد المحيطة بها.

وزيادة على ذلك، تمثل قائمة التدفقات النقدية إضافة هامة على القوائم المالية الأخرى كقائمة الميزانية وحساب النتيجة (قائمة الدخل) لأنها تبين مقدرة المؤسسة على توليد النقدية، ومدى مرونتها المالية، ومقدار ما لديها من نقدية حرة تمكنها من التوسع وسداد القروض، خاصة عند استخدام النسب والمؤشرات المالية المشتقة من هذه القائمة والتي تمكن من تقييم أداء المؤسسة بشكل أكثر موضوعية.

الخاتمة

يعتبر تسيير الخزينة انشغالا دائما للمؤسسة، كما أن الاهتمام الأول لمسير الخزينة وشغله الشاغل هو ضمان استمراريته الذي لا يتم إلا بتسديد الديون في مواعيدها، والتسيير الجيد للخزينة لا يكمن فقط في عمليات التحصيل والإنفاق بل يتعدى ذلك ليصبح مجموعة من القرارات والإجراءات التي تحافظ على التوازن المالي للمؤسسة.

إن النظام المحاسبي المالي الجزائري الذي أمّلته عدة متغيرات منها ما تعلق بالتحولات المالية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر مع مطلع التسعينات، وأخرى متعلقة بالحيث الدولي والعملة الاقتصادية، يسمح بإعطاء دفع جديد للمؤسسات الوطنية لتقدم وضعيتها المالية بكل شفافية، والتكيف مع المعطيات الجديدة وتقييم وضعها بالمقارنة مع المؤسسات الأخرى وإظهار بوضوح قدرتها التنافسية.

وعلى عكس النظام المحاسبي السابق المبني على تصور يأخذ بعين الاعتبار خاصة القيود القانونية والضريبية، فإن النظام المحاسبي المالي الجديد يتقيد بالتسجيل بصفة وفيه وفق المميزات والحقائق الاقتصادية، المعاملات والأحداث الأخرى استجابة لمتطلبات مستخدمي القوائم المالية الذين يريدون ويتطلعون لمعلومات تمتاز بالشفافية، والمصدقية التي تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسة.

فعلى الرغم من أن بعض المؤسسات تحقق أرباحا كبيرة، إلا أنها قد تجد نفسها في الوقت ذاته تعاني من عسر مالي بسبب عدم قدرتها على توليد تدفقات نقدية موجبة، ينجم هذا العسر عن التباعد الزمني بين الإيرادات والتحصيلات من جهة والتكاليف والنفقات من جهة أخرى، وبذلك قد تقع المؤسسة في فخ الإفلاس وتحمل تكاليفه.

لتسيير هذا المخاطر وعواقبه، يقع على عاتق المسيرين الماليين التحكم الجيد في السيولة من جهة، وعلى المحلل المالي تقييم الأداء للمؤسسات وللأوراق المالية بفعالية آخذا في الحسبان التدفقات النقدية بالإضافة إلى النتيجة والميزانية، ولا يكون ذلك إلا بالاعتماد على جدول أساسي فرضته لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASC يتجسد في المعيار المحاسبي الدولي IAS 07، وهو جدول تدفقات الخزينة (قائمة التدفقات النقدية).

وهدفت الدراسة بشكل رئيسي إلى تبيان الأهمية التي تكتسيها قائمة التدفقات النقدية (جدول تدفقات الخزينة) الذي أوجب النظام المحاسبي المالي (SCF) تقديمها رفقة القوائم الأساسية الأخرى (الميزانية، حساب النتيجة، جدول التغيرات في الأموال الخاصة) في نهاية كل سنة مالية، والدور الذي تلعبه في ترشيد القرارات المتعلقة بتسيير الخزينة في المؤسسة لضمان عدم وقوع المؤسسة في حالات عسر مالي، بالإضافة إلى المزايا التي

يمكن الاستفادة منها في التحليل المالي لوضعية المؤسسة من خلال النسب والمؤشرات المستقاة من هذه القائمة الجديدة التي لم تكن معروفة في المخطط المحاسبي السابق.

وجاء موضوع البحث ليجيب على السؤال الرئيسي التالي:

ما هي الاستحداث التي جاء بها النظام المحاسبي المالي فيما يتعلق بتسيير خزينة المؤسسة، وما مدى

مساهمتها في ترشيد تسييرها؟

النتائج

يمكن من خلال هذا البحث الوصول إلى النتائج الآتي ذكرها:

- 1- تحكم المؤسسة في تسيير خزينتها والذي يضمن لها تحقيق المردودية والأمان ودورها في التسيير المالي للمؤسسة مرهون بتطبيق الأساليب العلمية الحديثة في التسيير والرشادة في اتخاذ القرارات المالية.
- 2- إن إعداد موازنة الخزينة إعدادا علميا سليما ومتابعتها وفقا للزمن والقيمة مؤشر على التحكم في الخزينة.
- 3- إن التسيير الفعال للخزينة لا يتحقق إلا من خلال التسيير الأمثل للموارد المالية للمؤسسة، وبالتالي ضمان الموارد اللازمة في الوقت المناسب، والوصول إلى هذه الوضعية مرهون بالقرارات المالية التي يتخذها مسير المؤسسة في كل حالات الخزينة، وخاصة ما يتعلق بتوظيف فوائض الخزينة التي تمكن المؤسسة من تحقيق عوائد وتساعد على تفادي الوقوع في حالات العجز.
- 4- استجابت الجزائر للمستجدات الدولية المتعلقة بالعملة المالية والتوحيد المحاسبي الدولي، بتبنيها لنظام محاسبي جديد يتوافق بدرجة عالية مع معايير المحاسبة الدولية سواء من حيث الإطار المفاهيمي النظري، أو من حيث المعالجة المحاسبية لبعض المسائل المطروحة بجدة في المحاسبة، رغم ملاحظة بعض الاختلافات التي ترجع أساسا إلى الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات البيئة الجزائرية في إعدادها.
- 5- يشكل النظام المحاسبي المالي خطوة هامة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، والذي يعمل على تلبية مختلف احتياجات الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة سواء من الداخل أو الخارج كالمستثمرين والدائنين والإدارة، وذلك في مجال الإفصاح والقياس قصد توفير معلومات مالية وافية، وتدعيم شفافية الحسابات، وتكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة.

- 6- يمثل النظام المحاسبي المالي فرصة للمؤسسات من أجل تحسين تنظيمها الداخلي وجودة اتصالاتها مع الأطراف المعنيين بالمعلومة المالية، كما أنه يسهل رقابة الحسابات، التي ستستند من الآن فصاعداً على مفاهيم وقواعد محددة بوضوح.
- 7- يواجه النظام المحاسبي المالي عدة تحديات من بينها: غياب سوق مالي يتميز بالكفاءة في الجزائر، عدم ترابط تبني النظام المحاسبي الجديد بإجراء تعديلات على القانون التجاري من جهة والنظام الضريبي من جهة أخرى، صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة، بطء في تطوير مضامين التعليم المحاسبي في الجامعات ومراكز التكوين.
- 8- تعتبر قائمة التدفقات النقدية من أهم القوائم المالية التي تفسر المركز المالي للمؤسسات، كما أن التوجيهات المحاسبية الدولية تنصب على هذه القائمة باعتبارها توفر معلومات مالية دقيقة وذلك لاعتمادها على الأساس النقدي، وهي تلعب دوراً مكملًا للقوائم المالية الأخرى (الميزانية، حساب النتيجة)، فلا يمكن الاعتماد على قائمة وترك الأخرى لأن كلا منها تعطي معلومات محددة.
- 9- إن إظهار صافي التغير في النقد في بداية ونهاية الفترة، وتوزيع بنود التدفقات النقدية على أنشطة تشغيلية، واستثمارية وتمويلية يساعد في توضيح الوضع المالي للشركة، واتخاذ القرارات المناسبة من قبل المستثمرين والدائنين وغيرهم نتيجة لتوفير معلومات ملائمة عن المتحصلات والمدفوعات النقدية خلال الدورة المالية.
- 10- إن أهم الأغراض التي تخدمها قائمة التدفقات النقدية هي تقييم جودة الأرباح وسيولة الشركة، وتزويد المستخدمين بمعلومات تمكنهم من معرفة قدرة المشروع على توليد النقدية وحاجات المشروع في استخدام النقدية.
- 11- يعتبر جدول تدفقات الخزينة من بين القوائم المالية الهامة على مستوى محيطي المؤسسة الداخلي والخارجي، فالمسير المالي يعتمد على هذا الجدول لتسيير الاحتياجات المالية للمؤسسة والتنبؤ بها للاستخدام الأمثل للسيولة النقدية المتاحة ولتفادي خطر الإفلاس وتكاليفه، هذا على مستوى المحيط الداخلي، أما على المستوى الخارجي فيجب على المحلل المالي تقييم الأوراق المالية بفعالية آخذاً في الحسبان التدفقات النقدية إضافة إلى النتيجة والميزانية، ذلك لتفادي الأزمات والمساهمة في رفع كفاءة الأسواق المالية.

التوصيات والاقتراحات

على ضوء هذه النتائج، يمكن تقديم عدد من التوصيات نوجزها كالتالي:

- 1- الاعتماد على تطوير نظام فعال لانتقال المعلومات يسمح بانتقالها بسرعة وتخزينها بالكيفية التي تمكن طالبها من الحصول عليها في الأوقات المناسبة، والتمكن من تجديدها بالطرق التي تتلاءم مع النظام المحاسبي المالي.
- 2- ضرورة تبني المؤسسات الجزائرية فكرة وثقافة أنظمة المعلومات ومحاولة بناء نظام معلومات محاسبي متكامل يساعد المؤسسة على التحكم في مختلف نشاطاتها، ويعمل على أن تكون تنافسية على المستوى الدولي.
- 3- تكوين ورسكلة الإطارات والأكاديميين وتأهيلهم لهذا النظام المحاسبي الجديد.
- 4- تجديد البرامج البيداغوجية الخاصة بالمحاسبة العامة، وتشجيع الكتابات في هذا الشأن للمساعدة في تكوين الإطارات قصد التحكم في زمام الأمر مستقبلا.
- 5- إيلاء قائمة التدفقات النقدية أهمية أكثر وتوجيه المستثمرين إلى استخدامها كونها توفر معلومات مالية خالية من التضليل.
- 6- ضرورة الاهتمام بقائمة التدفقات النقدية كإحدى القوائم المالية المستخدمة في توفير أساس صلب لعملية المقارنة بين أداء المؤسسات، وللمقارنة أداء المؤسسة نفسها في فترات مالية متتالية.
- 7- ينبغي على السلطات العمومية المختصة إلزام المؤسسات الجزائرية بنشر قائمة التدفقات النقدية (جدول تدفقات الخزينة) بجانب كل من الميزانية وحساب النتيجة، وذلك حتى تكتمل الصورة لدى مستخدم القوائم المالية للمؤسسة وبالأخص المستثمرين.
- 8- تكتسي قائمة التدفقات النقدية (جدول تدفقات الخزينة) أهمية خاصة بالنسبة للمؤسسات المالية، لما لها من دور كبير في إعطاء الصورة الحقيقية عن ملاءة البنك وقدرته على الوفاء بالتزاماته تجاه الزبائن، كما أنها مؤشر هام لتعزيز الثقة، الأمر الذي يستوجب على مسيري البنوك الاهتمام بهذه القائمة إعدادا وعرضا وتفسيرا.

آفاق البحث

- بعد دراسة هذا الموضوع، تظهر إمكانية مواصلة هذا البحث عبر تناول جوانب أخرى بالتحليل والإثراء، خاصة فيما يتعلق بالمقاييس المشتقة من قائمة التدفقات النقدية على غرار:
- أهمية مقاييس قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات الاستثمارية؛
 - دور قائمة التدفقات النقدية في التنبؤ بالعسر المالي للمؤسسات؛
 - أهمية النسب المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم سيولة المؤسسة.

قائمة المراجع

1- الكتب

1-1 الكتب باللغة العربية

- 1- اندوراس عاطف وليم، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، مصر، 2006.
- 2- بن ساسي إلياس وقرشي يوسف، التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2006.
- 3- التميمي عدنان تايه، سلام أسامة عزمي، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، 2007.
- 4- توفيق أحمد، إدارة الأعمال (مدخل وظيفي)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.
- 5- الجعارات خالد جمال، معايير التقارير المالية الدولية، مكتبة الجامعة، الطبعة الأولى، الشارقة، 2008.
- 6- حماد طارق عبد العال، التقارير المالية، أسس الإعداد، العرض والتحليل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
- 7- حماد طارق عبد العال ، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار والائتمان ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
- 8- حنان رضوان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2003.
- 9- حناوي صالح وآخرون، أساسيات الإدارة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2000.
- 10- حنفي عبد الغفار وآخرون، الإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 1997.
- 11- حنفي عبد الغفار، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- 12- الخلايلة محمود عبد الحليم ، التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية ، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، 2004.
- 13- دادي عدون ناصر، التحليل المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.
- 14- الدهراوي كمال الدين، المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية ، الطبعة الثالثة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007.

- 15- راضي محمد سامي، حجازي وجدي حامد، المدخل الحديث في إعداد واستخدام الموازنات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- 16- شاكر محمد منير وإسماعيل إسماعيل ونور عبد الناصر، التحليل المالي مدخل صناعة القرار، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، 2008.
- 17- شوقي حسين عبد الله، التمويل والإدارة المالية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1988.
- 18- عطية هاشم أحمد، عبد ربه محمد، دراسات في المحاسبة المالية، محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية، الدار الجامعية، مصر، 2000.
- 19- كراجة عبد الحليم وآخرون، الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، دار الصفاء، عمان، 2002.
- 20- المرسي جمال الدين واللحاح أحمد عبد الله، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، مصر، 2006.
- 21- مطر محمد والسويطي موسى، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس، العرض والإفصاح، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2008.
- 22- مطر محمد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2006.
- 23- مطر محمد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
- 24- نور عبد الناصر والصيام وليد، أصول المحاسبة المالية الجزء الثاني، الطبعة الثالثة، دار المسيرة، عمان، 2005.
- 25- هندي منير صالح، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، مصر، 2003.
- 26- الهواري سيد، الإدارة المالية منهج اتخاذ القرارات، مكتبة عين شمس، مصر، 2003.
- 27- هومة جمعة، تقنيات المحاسبة المعمقة وفقا للدليل المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية،

1-2 الكتب باللغة الفرنسية

- 1- Grandguillot Béatrice et Francis, **Analyse financière**, éditions Dunod, Paris, 2006.

- 2- HAMIANI Ahmed, **Gestion budgétaire et comptabilité prévisionnelle**, Berti éditions, Alger, 2001.
- 3- KADDOURLIA, MIMECHE.A, **Cours de comptabilité financière selon les normes IAS/IFRS et le SCF 2007**, ENAG édition, Alger 2009.
- 4-LACRAMPE.S, CAUSSE.G, **Méthodes de gestion de la trésorerie (information, prévision, contrôle)**, édition hommes et techniques, 5^{ème} édition, France, 1999.
- 5- Marion Alain, **Analyse financière concepts et méthodes**, 3^{ème} édition, Dunod, Paris, 2004.
- 6- OBERT Robert, **Pratique des normes IAS/IFRS**, éditions Dunod, Paris 2005.
- 7- SACI Djelloul, **Comptabilité de l'entreprise et système économique, L'expérience Algérienne**, O. P. U., Alger 1991,
- 8- SION Michèle, **Gérer la trésorerie et la relation bancaire**, Dunod, Paris, 1998
- 9- VERNIMMEN Pierre, **Finance d'entreprise**, par Pascal Quiry et Yann le Fur, 7^{em} édition, France, 2009.

2- المجالات والمنشورات

1-2 المجالات والمنشورات باللغة العربية

- 1- جاموس مصطفى، قائمة التدفق النقدي أحد المداخل الرئيسية لتطوير نظام المعلومات المحاسبي في سورية، مجلة جامعة دمشق، المجلد الأول، العدد الأول، 1999.
- 2- حسين أحمد الدحدوح، دراسة تحليلية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية، دراسة منشورة في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الثاني، 2008.
- 3- القاضي حسين، الموازنة النقدية في النظام المحاسبي الموحد الواقع والآفاق، مجلة جامعة دمشق، المجلد 17، العدد الأول، 2001.

- 4- مجلس معايير المحاسبة الدولية، **معايير التقارير المالية الدولية**، تعريب جمعية الجمع العربي للمحاسبين القانونيين، الأردن، 2008.
- 5- الجمع العربي للمحاسبين القانونيين، **نص المعيار المحاسبي الدولي 7**، نشرة شهرية إلكترونية، العدد 2، الأردن، جانفي 2002.
- 6- المقييد محمود محمد حسين، **التنبؤ بالأزمات المالية في الشركات المساهمة باستخدام النسب المحاسبية بالتطبيق على سوق الكويت للأوراق المالية** مجلة البحوث التجارية، جامعة الكويت، 1999.
- 7- منصور محمد، **مدى ملاءمة معلومات قائمة التدفقات النقدية اتخاذ القرارات، دراسة نظرية تطبيقية**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، ملحق العدد 1، عمان، 2003.

2-2 **المجلات والمنشورات باللغة الأجنبية**

- 1- NASIR Norita, **Information provided by Cash Flow measures in Determining Ferrms Performance: Malaysian Evidence**, American journal of Applied sciences, Volume 1, N°2, 2004.
- 2- SCHEVIN Pierre, **Equivalants de Trésorerie et tableau des flux de trésorerie (IAS 7), La prise de position de l'AMF**, Revue Française de comptabilité, Paris, Décembre 2006,

3-3 **الرسائل والأطروحات الجامعية**

1-3 **الرسائل والأطروحات باللغة العربية**

- 1- بلعاوي صفاء عمر خالد، **النواحي القانونية في عقد التأجير التمويلي وتنظيمه الضريبي**، رسالة ماجستير في المنازعات الضريبية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية بنابلس، فلسطين، 2005.
- 2- بلكيحل عبد القادر، **أهمية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية (IAS/IFRS) في الجزائر في ظل الشراكة مع الإتحاد الأوروبي**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الشلف، 2008.

- 3- بن بلغيث مداني، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2004.
- 4- درغام سوزان عطا، العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7) (دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في فلسطين) ، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2008.
- 5- شحدة السيد أحمد عبد الناصر، الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محلي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحلي الأوراق المالية في بورصة عمان، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، الأردن، 2008.
- 6- عبيدات أحمد نواف ، بناء نموذج لتقييم قدرة الشركات الصناعية المساهمة العاملة الأردنية على الاستمرار باستخدام معلومات قائمة التدفقات النقدية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة في المحاسبة، جامعة عمان للدراسات العليا، عمان، الأردن، 2006.
- 7- ماهر محمد علي، أهمية الأرباح المحاسبية بالمقارنة مع التدفقات النقدية في تفسير السيولة : دراسة ميدانية رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة اليرموك، الأردن، 2003.
- 8- نوي الحاج، انعكاسات تطبيق التوحيد المحاسبي على القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الشلف، 2008.

3-2 الرسائل والأطروحات باللغة الفرنسية

1- MEROUANI Samir, **Le projet du nouveau système comptable financier Algérien- Anticiper et préparer le passage du PCN 1975 aux normes IFRS**, Thèse de magister, ESC Alger, 2008.

4- الملتقيات والندوات

- 1- بلعور سليمان، قراءة مالية للمعيار المحاسبي الدولي السابع ، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة البليدة، أكتوبر 2009.

- 2- بورنان إبراهيم ومخولف الطاهر، النظام المحاسبي المالي بين المبادئ المحاسبية ومعايير المحاسبة الدولية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الأول حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة البليدة، أكتوبر 2009.
- 3- الشباني وليد محمد عبد الله، دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالتعثر المالي في الشركات السعودية، ورقة بحث مقدمة، قسم المحاسبة، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، الرياض، 2005.
- 4- عجيلة محمد وبن نوي مصطفى، شفافية النظام المحاسبي المالي الجديد - مفاهيم وتصورات ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الأول حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة البليدة، أكتوبر 2009.
- 5- محمود جلال أحمد وطلال الكسار، استخدام مؤشرات النسب المالية في تقويم الأداء المالي والتنبؤ بالأزمات المالية للشركات ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، 2009، ص 7.
- 6- مراد ناصر، الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي ، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة البليدة، أكتوبر 2009.

5- التشريعات والتنظيمات

- 1- القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي والمالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74 الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007.
- 2- المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 مايو 2008، المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية، العدد 27 الصادرة بتاريخ 28 ماي 2008.
- 3- القرار المؤرخ في 2008/07/26، الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها، وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، العدد 19 الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009.

6- المواقع الإلكترونية

1- <http://www.muflhakel.com/kaemat-altadafokat-alnakdia>، أطلع عليه يوم

2010/09/20

- 2- <http://www.iasplus.com/standard/ias39.htm> ، أطلع عليه يوم 2010/10/05
- 3- <http://www.iasb.org/framework.htm>, أطلع عليه يوم 2010/08/14